

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

واقع وآفاق اتصال الجماعات المحلية في
الجزائر

ولاية وهران - نموذجاً -

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: اتصال، عولمة وضبط النزاعات.

إشراف الأستاذ الدكتور:

خليفة بوراس .

إعداد الطالبة:

بلعيد حنان .

السنة الدراسية : 2011-2012

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

واقع وآفاق اتصال الجماعات المحلية
ولاية وهران - نموذجاً.

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: اتصال، عولمة وضبط النزاعات.

إشراف الأستاذ الدكتور:

خليفة بوراس

إعداد الطالبة:

بلعيد حنان

أعضاء لجنة المناقشة :

أ/ بن علي أحمد..... رئيساً..... أستاذ محاضر ب./ م وع ع س

أ/ بوضياف عير..... عضواً مناقشاً..... أستاذة مساعدة/ م وع ع س

أ/ خليفة بوراس..... مشرفاً ومقرراً..... أستاذ محاضر أ./ م وع ع س

السنة الدراسية: 2011 – 2012

كلمة شكر

لقد تم بحث هذه المذكرة تحت إشراف الأستاذ الدكتور الفاضل:

خليفة بوراس ، الذي أوجه إليه أسمى عبارات الشكر والتقدير

والاحترام ، لما قدمه لي من توجيهات ثمينة ونصائح قيمة ،

وعلى كل ما بذله من جهد للمساهمة في هذه المذكرة .

أتقدم بالشكر كذلك إلى كل من ساعدني على انجاز هذا البحث

الميداني بمؤسسة ولاية وهران .

إهداء

أهدي هذا العمل العلمي إلى الوالدين
العزیزین و إلى جميع إخوتي و أخواتي ،
و أخص بالذكر أخي العزيز " خالد " الذي
ساندني طوال فترة دراستي ، و إلى جميع
عائلتي و صديقاتي و إلى كافة رفقاء
الدرب من الدفعة الأولى بالمدرسة
الوطنية العليا للعلوم السياسية .

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع اتصال الجماعات المحلية في الجزائر بصفة عامة، وفي ولاية وهران على وجه الخصوص، كما تسعى أيضا إلى إبراز الآفاق في هذا المجال انطلاقا مما تشهده الحياة المحلية من تغيرات، حيث جاءت الدعوة من أعلى هرم السلطة إلى ضرورة تعزيز سبل التواصل والاتصال مع المواطن، بسبب تردي العلاقة التي تربط هذا الأخير بالإدارة المحلية وما نجم عنها من إحتجاجات عنيفة تهدد إستقرار وأمن البلد. الشيء الذي يعبر عن وجود تناقض بين ما تدعوا إليه السلطة وقوانينها، وما هو معمول به في الواقع حيث خلصت الدراسة إلى حقيقة وهي فشل سياسات الاتصال المطبقة.

مما يستدعي ضرورة دراستها والتفكير في كفاءات تغييرها والتساؤل حول مدى نجاعة الإصلاحات الجديدة، التي شرعت فيها السلطة الجزائرية في مجال الاتصال والتواصل، وتغيير قوانين الجماعات المحلية والأحزاب والجمعيات والمجتمع المدني.

Abstract :

The objective of this study is to highlight the existing reality of the local communication in Algeria in general, and in the Wilaya of "Oran" in particular and what are the horizons in this domain, according to the changes of the local life, and the call of the decisions makers at the highest political levels in the State of the need to strengthen the ways of communication and contact with the citizens, which is came as a result of the deterioration of the relationship between the citizens and the local administration.

We can touch here the contradiction between what is provided in the legislation of laws, and what is applied in fact ,and **the result** of this study improve the failure of the communicative policies that is established previously. thus what pushed us to pose the question about the range effectiveness of the reforms initiated by the Algerian State recently.

Résumé :

Cette étude a pour but de projeter la lumière sur la réalité de la communication des collectivités locales en Algérie en général et en particulier à ‘Oran’ ,mais encore sur les perspectives de ce domaine , cela est basé bien évidemment sur les changements de la vie locale, d’où l’émergence de l’envie de renforcer les voies de communication, et de contact avec le citoyen dans les plus hauts niveaux de l’État, à cause de la détérioration de la relation avec l’administration locale , ce qui à conduit a des réclamations brutales et à bouleversé la stabilité de l’Etat .

Ce qui est un fait contradictoire entre ce que l’autorité et la législation veulent d’une part, et sur ce qui est appliqué dans la réalité d’une autre part , où l’étude a prouvée l’échec de la politique communicative suivie jusque là. Ce qui nous interpelle ici, c’est la nécessité d’étudier ,de songer dans les modalités et de la changer pour poser la question sur l’efficacité des mesures et des réformes introduites par l’État algérien récemment dans le domaine de communication afin de changer les lois des collectivités locales, des partis politiques ,des associations et de la société civile .

I	 كلمة شكر
II	 الإهداء
III	 الملخص

01	 المقدمة
----	---------------

الفصل الأول :

مدخل إلى الاتصال المحلي

11	 <u>المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لدراسة اتصال الجماعات المحلية</u>
11	1 . مفاهيم مرتبطة بالجماعات المحلية.....
12	2 . مفاهيم مرتبطة بالاتصال المحلي.....
19	 <u>المبحث الثاني : أهداف وآليات الاتصال المحلي</u>
19	1 . أهداف الاتصال المحلي.....
21	2 . الآليات المستخدمة في الاتصال المحلي.....
23	 <u>المبحث الثالث : إستراتيجية اتصال الجماعات المحلية وبعض النماذج الغربية</u>
23	1 . الإستراتيجية الاتصالية للجماعات المحلية.....
27	2 . نماذج غربية حول اتصال الجماعات المحلية.....
31	 <u>حوصلة</u>

الفصل الثاني :

الإطار التاريخي والتنظيمي للجماعات المحلية في الجزائر

- 33 المبحث الأول : الإطار التاريخي للجماعات المحلية في الجزائر.....
- 1 . تنظيم الجماعات المحلية خلال العهد العثماني 33
- 2 . تنظيم الجماعات المحلية خلال العهد الاستعماري 34
- 3 . تنظيم الجماعات المحلية بعد الاستقلال 35
- 38 المبحث الثاني : الإطار التشريعي لتنظيم الجماعات المحلية في الجزائر.....
- 1 . الاتصال المحلي من خلال قانون الولاية 38
- 2 . الاتصال المحلي من خلال قانون البلدية 41
- 3 . واقع مشاركة المواطن في الجماعات المحلية بالجزائر 48
- حوصلة 55

الفصل الثالث :

واقع وآفاق الاتصال الداخلي والخارجي بولاية وهران

- 57 المبحث الأول : الإستراتيجية الاتصالية لولاية وهران.....
- 1 . تقديم لولاية وهران..... 57
- 2 . الإستراتيجية الاتصالية على مستوى الاتصال الداخلي في ولاية وهران..... 60
- 3 . الإستراتيجية الاتصالية على مستوى الاتصال الخارجي في ولاية وهران 62
- 79 المبحث الثاني : عوائق و آفاق العملية الاتصالية للجماعات المحلية في ولاية وهران.....
- 1 . معوقات العملية الاتصالية المحلية في ولاية وهران 79
- 2 . آفاق الاتصال المحلي في ولاية وهران 80
- حوصلة 82

84	نتائج الدراسة والاقتراحات.
88	الخاتمة.
91	الملاحق.
106	قائمة المراجع.

. قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
17	الشكل رقم 01: يوضح أشكال الاتصال الخارجي .	01
25	الشكل رقم 02 يوضح الإستراتيجية الاتصالية .	02
50	الشكل رقم 03 يبين دور الإعلام الجوّاري .	03
59	الشكل رقم 04 للهيكل التنظيمي لولاية وهران.	04

. قائمة الجداول :

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
65	<u>الجدول رقم 01:</u> يتعلق بتدوين المعلومات التي تم ترميزها.	01
65	<u>جدول رقم 02:</u> يتعلق بمتغير السن لدى موظفي الولاية .	02
66	<u>جدول رقم 03:</u> يتعلق بالوضعية المهنية للموظفين .	03
66	<u>جدول رقم 04:</u> يتعلق بطبيعة العلاقة التي تربط الموظف ببقية المصالح الإدارية.	04
66	<u>جدول رقم 05:</u> يتعلق بالوسائل المستخدمة للاتصال بين مختلف المصالح في الولاية.	05
67	<u>جدول رقم 06:</u> يتعلق بنوع الاتصال المستخدم في الولاية .	06
67	<u>جدول رقم 07:</u> يتعلق بمتغير وجود صندوق اقتراحات خاص بالموظفين داخل الولاية.	07
67	<u>جدول رقم 08:</u> يتعلق بطبيعة المعلومات التي تصل إلى الموظفين .	08
68	<u>جدول رقم 09:</u> يتعلق بمدى نجاعة الوسائل الاتصالية داخل الولاية .	09

10	جدول رقم 10: يتعلق بالوسائل التي يقترحها الموظفون من أجل اتصال أفضل .	68
11	جدول رقم 11: يتعلق بالأخذ بآراء الموظفين في اتخاذ القرار .	68
12	جدول رقم 12: يتعلق بالمتابعة الميدانية للمشاكل التي يتم دراستها على مستوى الولاية	69
13	جدول رقم 13: يتعلق بتقييم الموظف للاتصال داخل ولاية وهران .	69
14	جدول رقم 14: يتعلق بمعوقات الاتصال على مستوى ولاية وهران .	69
15	جدول رقم 15: يتعلق بمتغير الجنس لدى المواطنين .	70
16	جدول رقم 16: يتعلق بمتغير السن لدى المواطنين .	71
17	جدول رقم 17 : يتعلق بمتغير المستوى التعليمي لدى المواطنين .	71
18	جدول رقم 18: الوسائل المستعملة للإعلام و الاتصال بالمواطنين في ولاية وهران.	71
19	جدول رقم 19: يتعلق بمتابعة المواطنين للقرارات الصادرة عن ولاية وهران.	72
20	جدول رقم 20: يتعلق بالوسيلة التي يتابع بها المواطن قرارات الولاية .	72
21	جدول رقم 21: يتعلق بعدد المرات التي يتعامل فيها المواطن مع الولاية .	72
22	جدول رقم 22 : يتعلق بالوقت المستغرق في حصول المواطن على وثائقه من الولاية والبلدية .	73
23	جدول رقم 23: يتعلق بمدى معرفة المواطن بحقه في المشاركة بمداولات المجلس الشعبي الولائي .	73
24	جدول رقم 24: يتعلق بمشاركة المواطن في مداولات المجلس الشعبي الولائي.	73
25	جدول رقم 25: يتعلق بتصويت المواطنين على أعضاء المجلس الشعبي الولائي.	74
26	جدول رقم 26: يتعلق بالمتغير الذي تم على أساسه تصويت المواطن على أعضاء المجلس الشعبي الولائي .	74
27	جدول رقم 27 : يتعلق بمناقشة المواطنين لانشغالاتهم مع المنتخبين وممثلي الإدارة.	74
28	جدول رقم 28: يتعلق باقتراح المواطنين لحلول لانشغالاتهم .	75
29	جدول رقم 29: يتعلق بطبيعة الرد على مطالب المواطنين .	75
30	جدول رقم 30: يتعلق برد المواطنين في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم .	76
31	جدول رقم 31: يتعلق بانخراط المواطنين في الجمعيات .	76

76	<u>جدول رقم 32:</u> يتعلق بمدى قيام الجمعيات بدورها الحقيقي.	32
77	<u>جدول رقم 33:</u> الأسباب التي تمنع الاتصال الجيد بين المواطن وكل من الولاية والبلدية	33
77	<u>جدول رقم 34:</u> يتعلق بمدى تحسن اتصال المواطن مع الولاية .	34
77	<u>جدول رقم 35:</u> يتعلق بتقييم المواطن لأداء المنتخبين .	35
78	<u>جدول رقم 36:</u> يتعلق باقتراحات المواطنين لتحسين اتصالهم مع الولاية.	36

مقدمة

لا زالت الدول العربية والجزائر جزءا منها ، تعاني من مشكل اتصال مع المواطن وسوء التسيير المحلي الناجم عنه إهمال لمشاركة المواطن كفاعل أساسي في الحكم المحلي، مما أدى إلى خلق هوة فاصلة بينه وبين الإدارة المحلية في الوقت الذي تتجه فيه الدول المتطورة نحو تحقيق ما سمي "بالحوكمة الإلكترونية"¹، تماشيا مع ما يشهده العالم من تطور في مجال المعلوماتية والاتصالات ، وسعيا منها إلى تحسين مستوى الحياة المحلية.

ولقد بدأت الدولة الجزائرية في التحرك نحو تفعيل العملية الاتصالية ، والدعوة الصريحة إلى تقريب الإدارة من المواطن. وفي هذا الإطار شرعت السلطات الجزائرية في إصلاحات قانونية خصت بها كل من قانون البلدية والولاية والأحزاب ، وحتى قانوني الإعلام والجمعيات (المجتمع المدني) محاولة منها بذلك تدارك النقائص والثغرات القانونية التي أدت إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية، لذلك جاءت تصريحات مختلف المسؤولين وعلى رأسهم السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" حول ضرورة القضاء "على البيروقراطية الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن"²، ولكن المهتم بتطور بنيات الاتصال المحلي في الجزائر يجد أن مشكل الاتصال المحلي قد تم طرحه منذ سنة 1994 والدعوة إلى ضرورة إنشاء خلايا اتصال على مستوى الولايات ، ومع ذلك لم تشهد هذه الخلايا أي تطور يذكر منذ ذلك الوقت.

ولا يكون الاهتمام بضرورة التواصل والاتصال إلا أثناء فترات الأزمات التي تشكل تهديدا على استقرار النظام السياسي كما هو الوضع الآن ، حيث يرجع الاهتمام بالتواصل من قبل أعلى المستويات في الدولة إلى ما شهدته وتشهده الجزائر عبر مختلف ولاياتها من احتجاجات ، وتذمر المواطن من الأوضاع الاجتماعية المزرية التي يعيشها من جهة وشعوره بالتهميش من جهة أخرى، مما يؤكد فشل السياسات الاتصالية المعمول بها في الجماعات المحلية في خلق حراك اجتماعي واقتصادي وثقافي على المستوى المحلي إن لم نقل غيابا تاما.

¹ يشير هذا المصطلح إلى استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، مثل شبكات ربط الاتصالات الخارجية ، مواقع الانترنت و نظم الحاسب الآلي بواسطة الجهات الحكومية ، مما يؤثر على العلاقة الأساسية بينها وبين أعمال المواطنين .
² خطاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" ، يوم 15 أبريل 2011 (أنظر النص الكامل في الملحق رقم 03) ص100.

إشكالية الدراسة :

يعتبر موضوع دراسة اتصال الجماعات المحلية في الوطن العربي عموماً وفي الجزائر بصفة خاصة من المواضيع التي قل الاهتمام بها ، بالرغم من أنها تشكل إحدى الدعائم الأساسية المساهمة في تحقيق التنمية وإرساء الديمقراطية المحلية المؤدية إلى الحكم الرشيد ، ولعل هذه الأهمية هي التي دفعت بالبلدان الغربية كفرنسا إلى الاهتمام بهذا الجانب، والسعي إلى وضع استراتيجية خاصة بالاتصال المحلي، ولم يتم ذلك بشكل جاد إلا في سنة 2001 ومعنى هذا أن الوقت ملائم للاهتمام الجاد ببلادنا بمثل هذا الموضوع، لأن اتصال الجماعات المحلية وخاصة الاتصال الخارجي مفيد في عملية اللامركزية وتقريب الإدارة من المواطن ، وحث هذا الأخير على المشاركة في اتخاذ القرار على المستوى المحلي، والمساهمة في المشاريع التنموية على المستوى الإقليمي وتعزيز بناء الحوكمة المحلية وبالتالي التقليل من الاحتجاجات العنيفة والهدامة .

وتزامنا مع التطورات المجتمعية ورياح التغيير في البلدان العربية ، فقد برز الاهتمام بالإدارة المحلية من جهة و بالدعوة إلى الاهتمام بانشغالات المواطن من جهة أخرى مع التأكيد على ضرورة التواصل . والنظام الجزائري هو الآخر دعا إلى إصلاحات خاصة بالجماعات المحلية (قانوني الولاية و البلدية) وإلى لامركزية القرار وتقريب الإدارة من المواطن . وبهذا أصبح من الضروري إعادة النظر في السياسة الاتصالية المعمول بها على مستوى الجماعات المحلية بصفة خاصة، والبحث عن آليات مناسبة لتفعيل العملية الاتصالية ، مما يطرح التساؤل من طرف الجميع حول التواصل والاتصال.

لماذا الاهتمام بطرح مشكل التواصل والاتصال المحلي على أعلى مستوى في الدولة الجزائرية وبالحاح أثناء مسار "الثورات" العربية ، بالرغم من طرح هذا الموضوع منذ 30 سنة دون إعارته أي اهتمام ومتابعة؟

التساؤلات المطروحة :

- 1/ ما هو واقع اتصال الجماعات المحلية في الجزائر (من حيث التشريعات والبنىات والسياسات والسلوكات)؟
- 2/ هل اتصال الجماعات المحلية يتم وفق استراتيجية وسياسة اتصال ملائمة لعمل الجماعات المحلية في الجزائر ؟
- 3/ هل هناك قوانين وتشريعات تحدد تنظيم العملية الاتصالية للجماعات المحلية ؟ وما مدى ملائمتها لممارسة النشاط الاتصالي المحلي ؟
- 4/ ما هي معوقات اتصال الجماعات المحلية في الجزائر بناءا على واقع الاتصال بولاية وهران وكيف يمكن تجاوز هذه المعوقات (الآفاق)؟

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم اقتراح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية :

. إن الاهتمام بالاتصال المحلي في الجزائر هو اهتمام ظرفي ، بحيث كلما كانت هناك أزمة تمس باستقرار النظام الجزائري ، كلما تعالت الأصوات بتعزيز دور المواطن وتفعيل سبل التواصل والاتصال .

الفرضيات الفرعية :

1. الغلق السياسي على وسائل الإعلام الجوّاري وعلى عمل الجمعيات والمجتمع المدني له انعكاس سلبي على الاستقرار والتنمية وبناء الحوكمة الرشيدة والديمقراطية التشاركية وبالتالي تفاقم الأزمات والاحتجاجات.
2. لا يوجد بنيات اتصال على مستوى الجماعات المحلية وعملها بدائي وعديم الفائدة .
3. النجاحات الاستثنائية لعمل الاتصال المحلي يرجع إلى جهود شخصية مناسبة وليس لإستراتيجيات مدروسة و مستمرة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية موضوع اتصال الجماعات المحلية في ارتباطه الوثيق بتحقيق التنمية المحلية، وتعزيز الديمقراطية المحلية التشاركية وبناء الحوكمة المحلية، ومما زاد من أهمية هذا الموضوع الأحداث الأخيرة التي عرفت بها بعض الدول العربية ، والتي كان من أسبابها انعدام التواصل مع المواطن. والنظام الجزائري هو الآخر أدرك أهمية هذا الموضوع ، حيث عرفت الجماعات المحلية في الجزائر حراكا اجتماعيا ، مما تطلب الدعوة إلى الإصلاحات وتغيير القوانين المنظمة للبلدية والولاية والمجتمع المدني بجمعياته وأحزاب ومحاربة الغلق الإعلامي . وتكمن أهمية الموضوع باعتبار أنه طرح منذ 30 سنة ، إلا أن المشكل لا يزال قائما إلى غاية اليوم مما يدفع إلى التساؤل لماذا؟

أهداف الدراسة :

- 1/ التعريف باتصال الجماعات المحلية وأهميته .
- 2/ إبراز دور اتصال الجماعات المحلية في المساعدة على تحقيق التنمية المحلية وتعزيز الديمقراطية التشاركية وبناء الحوكمة المحلية .
- 3/ تحديد الثغرات القانونية والبنوية المتعلقة بآليات الاتصال المحلي .
- 4/ معاينة واقع الاتصال الداخلي والخارجي لولاية وهران كنموذج وليس كعينة يمكن تعميمها على باقي ولايات الوطن ، والتعرف على نقاط القوة والضعف من أجل وضع تصور لاتصال الجماعات المحلية.
- 5/ تحديد الوسائل الكفيلة لترشيد وتفعيل اتصال الجماعات المحلية .
- 6/ إبراز كيفية تفعيل العملية الاتصالية للجماعات المحلية وما هي الآفاق في هذا المجال.

مناهج الدراسة :

لقد تم استخدام المنهج المسحي في هذه الدراسة ، الذي يعتبر من المناهج الأساسية في البحوث الوصفية، ويعرف "هويتي" المنهج المسحي بأنه : " محاولة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو بيئة معينة وهو ينصب على الموقف الحاضر وليس على اللحظة الحاضرة ، كما أنه يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة منها في المستقبل وخاصة في الأغراض العلمية.¹

وباستخدامنا لهذا المنهج سوف نسعى إلى اكتشاف حقيقة وجود كل من الاتصال الداخلي والخارجي على مستوى ولاية وهران ، ومادام المنهج المسحي من المناهج المعروفة في العلوم الاجتماعية ، كما أنه الأنسب للدراسات الميدانية فإنه يناسب دراسة هذا الموضوع باعتباره دراسة ميدانية لواقع اتصال الجماعات المحلية بولاية وهران.

أدوات جمع البيانات :

أ/ المقابلة : يعتمد المنهج المسحي على عدة أدوات لجمع المعلومات أهمها المقابلة ، وهي اتصال أو مواجهة بين طرفين أحدهما الباحث أو القائم بإدارة المقابلة، والطرف الثاني هو المبحوث أو المستجوب ، وذلك بقصد حصول الأول على معلومات من الثاني حول موضوع معين . يعرفها "ماكوبي" بأنها :

" تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة ، بحيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة أن يستفسر عن بعض المعلومات أو التغيرات لدى المبحوث ، والتي يدور حول آرائه ومعتقداته.²" إذن هي نوع من التحري والتأكد من صحة معلومات معينة وليس لجمع كل ما يقوله مصدر المعلومة ولذلك سيتم الاعتماد على المقابلة باعتبارها حجر الزاوية في البحوث الميدانية وذلك من أجل الوصول إلى الحقائق والحصول على المعلومات اللازمة من مصادرها، وفي هذا الإطار فقد تم إجراء ستة مقابلات مع مسؤولين في الولاية ، حيث أجري لقاء مع السيد الوالي وذلك للتعرف على الإستراتيجية التي يسعى الوالي إلى تحقيقها ، ومدى اهتمامه بالاتصال داخل الولاية وخارجها ومقابلة مع مسؤولة خلية الاتصال للإحاطة بطبيعة عمل الخلية ، وللتعرف أكثر على طبيعة الاتصال الداخلي السائد كما تم إجراء مقابلة مع أحد المسؤولين في مصلحة الموظفين.

¹ محمد شلبي ، "مناهج البحث في العلوم السياسية" ، ط(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004) ص ص 114-115 .
² المرجع نفسه ، ص ص 112 - 113 .

ولمعاينة الاتصال الخارجي تم إجراء مقابلات مع كل من : مسؤولة خلية الإستماع ،مسؤولة خلية الاتصال على مستوى المجلس الشعبي الولائي وأحد عمال مصلحة الجمعيات.

ب/ الملاحظة : تم الاعتماد أيضا على **الملاحظة بالمشاركة**، وذلك من خلال "التربص الذي تم القيام به على مستوى ولاية وهران لمدة شهر¹ أين تم التعرف على طبيعة وكيفية عمل كل من خلية الاتصال و خلية الاستماع كبنيات اتصال للجماعات المحلية ب وهران ، بالإضافة إلى الإطلاع على بعض الوثائق الخاصة بالعمل داخلها .

ج / الاستمارة : لقد تم توزيع استمارة على عينة من المواطنين في ولاية وهران، وهذا للتعرف على آليات الاتصال الخارجي المستعملة من طرف ولاية وهران وقد تم توزيعها على حوالي 50 مواطنا وذلك يومي 11 و 12 من شهر نوفمبر 2011 ، كما تم توزيع استمارة على 50 شخصا من الإطارات والموظفين الموجودين على مستوى مقر الولاية و ذلك لمعرفة مدى إدراكهم لأهمية العملية الاتصالية داخل الولاية .

أدبيات الدراسة :

إن دراسة اتصال الجماعات المحلية في الجزائر ، هو موضوع لم يكتب عنه الكثير وهو الشيء الذي شجعنا على البحث في هذا المجال المهم ، والقيام بدراسة ميدانية في حدود الإمكانيات المتوفرة ، ومعاينة واقع الاتصال المحلي في ولاية وهران .

لقد تم الاعتماد على بعض الدراسات في المدخل النظري ، كالدراسة التي قام بها " أعراج سليمان" والمعنونة "دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر " 2010- 2011 والتي تطرح إشكالية انعكاس الإصلاحات السياسية في الجزائر على زيادة دور وتأثير الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة ، تجسيدا لمفهوم المشاركة في ظل التحول الديمقراطي².

تركز هذه الدراسة على مفهوم التنمية بالمشاركة ، وأهمية الثقافة التنموية وكيفية ترسيخ الآليات والإمكانيات اللازمة لتمكين المجتمع المحلي من المشاركة في التنمية ومواجهة المشاكل الاجتماعية، مؤكدا بذلك على حقيقة أن عملية صنع السياسة العامة تركز على جهود مجموعة من الفواعل والتي تعتبر الجماعات المحلية الشريك الرئيسي فيها .

¹ تقرير تربص حول دراسة الاتصال الداخلي بولاية وهران لمدة شهر :جويلية 2011.
² سليمان أعراج "دور الجماعات المحلية في وضع السياسات العامة في الجزائر"، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر 03 ، 2010-2011).

لكن وبالرغم من أهمية الموضوع إلا أنه اهتم بالدعوة فقط إلى إشراك المواطن في الإدارة المحلية دون ذكر الآليات والوسائل التي تتحقق بها هذه العملية من جهة ، ودون الحديث عن أهمية الاتصال المحلي باعتباره أحد أهم الآليات التي يتم الارتكاز عليها في تحقيق الديمقراطية التشاركية.

ومن بين الدراسات التي تطرقت لتاريخ الجماعات المحلية في الجزائر دراسة حول "الإدارة الجزائرية، مقارنة سوسيولوجية " ل : عبد الحميد قرفي¹ حيث يتابع تاريخ الجماعات المحلية من العهد العثماني إلى العهد الاستعماري وبعد الاستقلال ، مع التعرض لتعريفات مختلفة للولاية والبلدية، غير أن هذه الدراسة قد أفادتنا فقط من الناحية التنظيمية للجماعات المحلية في الجزائر .

دراسة أخرى مهمة متخصصة في مجال اتصال الجماعات المحلية بفرنسا تحت عنوان "اتصال الجماعات المحلية " للكاتبة الفرنسية : " دومينيك ميغار"² (2009) ، تطرقت إلى العديد من النقاط كالاتصال الداخلي ،الاتصال الخارجي ،الاتصال التسويقي والاتصال في فترة الانتخابات ، وكلها تعالج الواقع الفرنسي، حيث أبرزت الكاتبة أن فرنسا وبالرغم من المستوى المتطور الذي وصلت إليه في مجال الاتصال المحلي ، إلا أنها تحاول وفي كل مرة إيجاد السبل الناجعة لوضع إستراتيجية اتصالية فعالة على مستوى الجماعات المحلية لأن هذا الاتصال يعاني العديد من النقائص ،تعتبر الدراسة التي قامت بها "ميغار" من بين أهم دراسات اتصال الجماعات المحلية.

تم الاعتماد أيضا على كتاب : "الجماعات المحلية في مواجهة تحدي الاتصال"³ لكاتبه "غاي لوران" (2005) الذي قام بدراسة اتصال الجماعات المحلية انطلاقا من اعتباره ظاهرة جديدة ، بدأ الاهتمام بها حديثا وفي هذا الإطار حاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات المتعلقة بطبيعة هذا النوع من الاتصال ،أسباب ظهوره والآليات اللازمة لتفعيله حيث يعتبر أن تعريف اتصال الجماعات المحلية يبقى سهلا في معناه ولكنه جد صعب عمليا ، كما تطرق الكاتب أيضا إلى تحديد المفاهيم التي يتضمنها اتصال الجماعات المحلية وهي : الاتصال السياسي والاتصال التسويقي .

بالرغم من أن هذا النوع من الدراسات حول اتصال الجماعات المحلية مهما جدا ، ويساهم بشكل كبير في إثراء الأدبيات الخاصة بهذا المجال ، إلا أنها اهتمت بدرجة كبيرة باتصال الجماعات المحلية في المجتمع الفرنسي ، مما يطرح مسألة خصوصية كل مجتمع ، ظروفه ، ثقافته هذا ما يجعل من الصعب تطبيقه كنموذج في المجتمع الجزائري ، لكنه يبقى تجربة يمكن الاستفادة منها في بعض جوانبها وهناك أيضا دراسات أخرى (أنظر قائمة المراجع).

¹ عبد الحميد قرفي، الإدارة الجزائرية: مقارنة سوسيولوجية، ط1 (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008).

² Mégard Dominique et Deljarri Bernard, 'La Communication Des Collectivités locales'(Paris:L' Extensio Editions,2^e ed , 2009).

³ - Guy Lorient , Les Collectivités Locales Face Aux Défis De La Communication (Paris : Edition L'Harmatton ,2005).

أسباب اختيار الموضوع :

1/ الأسباب الموضوعية : على الرغم من أهمية اتصال الجماعات المحلية ودوره في ترقية اللامركزية وتدعيم الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية والوصول إلى الحوكمة الرشيدة ، بالإضافة إلى المساهمة في وضع ودعم السياسات المحلية ، إلا أن الاهتمام بمثل هذا الموضوع في الجزائر يكاد يكون منعما، الأمر الذي شجع على القيام بهذه الدراسة للأسباب التالية :

1. إثراء الدراسات الخاصة باتصال الجماعات المحلية.
2. الجزائر تعاني من مشكلة اتصال حقيقية في مجال الجماعات المحلية والاهتمام بها يقتصر فقط على أوقات الأزمة ، حيث يكثر الحديث عن المواطن ودوره في المشاركة المحلية.
3. إدراك السلطة السياسية في الجزائر لضعف الاتصال والتواصل مع المواطن ، والدعوة الصريحة لملء هذا الفراغ الذي زرع ثقة المواطن بالدولة و بالإدارة المحلية ، مما تسبب في حدوث شغب وحوادث، أعمال عنف وعدم استقرار وهي عملية مكلفة لا بد من تفاديها (الاحتجاجات المستمرة والمختلفة حول السكن ، البطالة ، غلاء المعيشة) .

2/الأسباب الذاتية :

1. رغبتنا في إثراء معارفنا ، والسعي لإبراز أهمية هذا النوع من الاتصال الذي يقرب الإدارة من المواطن.
2. الرغبة في التخصص في اتصال الجماعات المحلية لقلة الكفاءات في هذا الميدان، والتطلع إلى إمكانية ممارسة المهارات المكتسبة في الميدان على مستوى إحدى الجماعات المحلية وخاصة ولاية وهران.

خطة الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول ، كل فصل مقسم إلى مباحث ، **الفصل الأول** عبارة عن مدخل إلى اتصال الجماعات المحلية ويتضمن المفاهيم المختلفة لاتصال الجماعات المحلية وآليات وأهداف هذا الاتصال ، إلى جانب التطرق لطبيعة الإستراتيجية الاتصالية المحلية نظريا ، وعلى ضوء ذلك سيتم معالجة كيفية تنظيم اتصال الجماعات المحلية في الجزائر من خلال **الفصل الثاني**، الذي جاء فيه أهم المحطات التاريخية لتطور تنظيم الجماعات المحلية والتطرق إلى الإطار القانوني، وأهم المواد التنظيمية لاتصال الجماعات المحلية من خلال قانوني البلدية والولاية ، إلى جانب معالجة واقع مشاركة المواطن في الحياة المحلية بالجزائر بمختلف أشكالها ، أما **الفصل الأخير** فقد خصص لدراسة واقع وآفاق اتصال الجماعات المحلية في ولاية وهران كنموذج وهي دراسة ميدانية لواقع الاتصال الداخلي والخارجي للولاية والتعرف على أهم المعوقات من أجل تحديد آفاق الاتصال في ولاية وهران ثم عرض النتائج والاقتراحات التي من

الممكن أن تساهم في إحداث التغيير نحو الأفضل فيما يتعلق بدور وأهمية الاتصال المحلي ثم تأتي في النهاية الخاتمة.

تحديد المفاهيم :

1/ تعريف الجماعات المحلية : تتميز الجماعات المحلية بطابعها الإداري التنموي وهي من أهم الركائز لتحقيق اللامركزية ، وتوجد عدة تعريفات يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

" الجماعات المحلية هي عبارة عن أجهزة محلية ووحدات إدارية موجودة في الدولة والتي تكون في مستوى إقليمي من الحكومة الوطنية في الدولة الموحدة ، مع منحها الشخصية المعنوية وسلطة إدارة مرافقها المحلية بالاستقلال المالي والإداري".¹

ويعرفها "الطار" بأنها : " توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة محلية تباشر اختصاصاتها تحت إشراف الحكومة و رقابتها ".²

كما تعتبر أيضا "نمط تنظيمي يختلف تماما عن التنظيم الإداري المركزي ، يتمثل في تحويل بعض القضايا إلى هيئات محلية منتخبة من قبل المواطنين ، متميزة ومستقلة عن الدولة وتعمل في نطاق إقليمي".³

2/ تعريف التنمية المحلية : هناك العديد من التعريفات الخاصة بالتنمية المحلية والتي يذكر من بينها:

"تعني التنمية من الناحية الحضارية تغييرا أساسيا في كل أنماط الحياة السائدة ، ويتبع هذا تغييرا نوعيا وكما في صور العلاقات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية ، الثقافية والإدارية... ولهذا يعرف روجرز التنمية بأنها عملية تغيير مقصود نحو النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تحتاجه الدولة"⁴

وهناك تعريف آخر : " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا إداريا".⁵

مما سبق ذكره يمكن القول أن التنمية المحلية هي عبارة عن تغيير في مختلف مجالات الحياة ، وذلك من أجل تحسين الحياة المحلية بواسطة آليات واستراتيجيات فعالة .

¹ محي الدين القيس ، "القانون الإداري العام" ، ط1 (دمشق : منشورات دحلب الحقوقية ، 2007) ص.27.

² محمد محمود الطعمنة ، "نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي" (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003) ص.8.

³ Serge Velly , Droit Administratif , 2édition,(Paris),p 34 .

⁴ الدسوقي عبده إبراهيم ، "التلفزيون و التنمية" ، ط1 (الإسكندرية : دار الوفاء، 2004) ص.32-33.

⁵ عبد المطلب عبد المجيد ، " التمويل المحلي و التنمية المحلية " (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2001) ص.184.

3/ تعريف اتصال الجماعات المحلية : تعتبر "دومينيك ميغار" أن اتصال الجماعات المحلية هو :
" يرتبط بشكل وثيق مع الإقليم والمؤسسات، وهي مكلفة بإعلام السكان المستهلكين بالخدمات العمومية ، وتوجيه المواطنين والفاعلين في الحياة المحلية ، وهذا بتوظيف مختلف وسائل الإعلام المحلية من صحافة وراديو، وتلفزة وكل ما من شأنه تعزيز الخدمة العمومية المحلية".¹
ويعتبر اتصال الجماعات المحلية من بين أهم الآليات المستخدمة في تسهيل تحقيق عملية التنمية ، ويتخذ ثلاث أشكال : اتصال داخلي يستهدف الجمهور الداخلي للجماعة ، اتصال خارجي موجه للجمهور واتصال تسويقي يهتم بالجانب الاقتصادي للإقليم .

¹ Mégard Dominique et Deljarri Bernard, op cit. p : 38.

الفصل الأول

مدخل إلى اتصال الجماعات المحلية

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي لدراسة اتصال الجماعات المحلية

المطلب الأول : مفاهيم مرتبطة بالجماعات المحلية

دراسة اتصال الجماعات المحلية تتطلب تحديد بعض المفاهيم ، لإزالة الغموض الدائر حولها لفهم أكثر واستعمال أفيد ومن بين هذه التعريفات ما يلي :

تعريف الجماعات الإقليمية : هي تلك البنيات الإدارية ، وهي تعنى بتحقيق مطالب الشعب في إقليم معين.¹

تعريف الإدارة المحلية : هي مؤسسات تحكم المجتمع المحلي ، وهي عديدة منها المنتخبة أو التنفيذية {معينة} ، هذه الأخيرة تمثل جهات مختلفة من الإدارة المركزية.²

الحكم المحلي : يعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه :

"يتألف الحكم المحلي من مجموعة من المؤسسات والآليات والعمليات ، التي تسمح لمواطنيها ومجموعاتهم بتبيان مصالحهم واحتياجاتهم ، وتسوية اختلافاتهم ، وممارسة حقوقهم وواجباتهم على المستوى المحلي . ويتطلب ذلك شراكة بين كل مؤسسات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ، بغية تحقيق تنمية محلية وتسليم الخدمات على نحو يتسم بالتشارك والشفافية والمساءلة والإنصاف . ويتطلب ذلك تمكين الحكومات المحلية من التعامل مع السلطة والموارد ، وبناء قدراتها حتى تغدو قادرة على العمل كمؤسسات تشاركية سريعة الاستجابة ، ومسؤولة عن هموم واحتياجات المواطنين كافة ."³

المركزية الإدارية : يعرفها الدكتور "سليمان الطماوي" على أنها : " قصر الوظيفة الإدارية في الدولة المركزية على ممثلي الحكومة في العاصمة ، وهم : الوزراء دون مشاركة من جهات أخرى ، فهي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة." ⁴

¹ Jean-Luc Bœuf et Manuela Magnan , ' Les Collectivités Territoriales et La Décentralisation' , (Paris : La Documentation Française , 5^e édition, 2009), p 7 .

² ناجي عبد النور ، "نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة" (الجزائر : جامعة عنابة ، تم الإطلاع عليه يوم : 15 مارس 2011 <http://www.undp.org/LgovernanceLlocal.htm/>)

³ المرجع نفسه .

⁴ سليمان الطماوي ، "الوجيز في القانون الإداري ، دراسة مقارنة" (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1989) ص 55.

اللامركزية الإدارية : لقد تعددت تعريفات اللامركزية الإدارية ، إلا أنها تصب كلها في قالب واحد، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم تعريف اللامركزية في كتاب "الإدارة المحلية " للدكتور محمد علي خلايلية على أنها:

" ... هي طريقة من طرق الإدارة تقوم على أساس توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة، ما بين الحكومة المركزية في العاصمة وهيئات إقليمية، تعمل تحت إشراف الحكومة المركزية"¹.

الديمقراطية التشاركية : هناك العديد من التعريفات الخاصة بالديمقراطية التشاركية والتي يذكر من

بينها : "هي طريقة لبناء أو لتشكيل فكرة أو رأي وإدارة مشاركة المواطنين، وهي فن النقاش وتنظيمه في الجماعة وإنتاج التوافق داخل النظام الاجتماعي ... وقبل أن تصبح الديمقراطية التشاركية فن للحكم فهي فن جديد للاتصال. وتعتبر الديمقراطية التشاركية أيضا "صورة أو شكل جديد يتوافق ومعايير تطبيق الحكم الرشيد وتتمثل في مشاركة المواطنين في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات السياسية المتعلقة بهم، كما تعني بتوسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين وإقحامهم وإشراكهم في الحوار والنقاش العمومي واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك.

الحكم الرشيد : يعرف مركز دراسات وبحوث الدول النامية الحاكمة الرشيدة بأن:

"الحكمانية في جوهرها هي إدارة شؤون الدولة، وتتكون من آليات وعمليات ومؤسسات يستخدمها المواطنون فرادى أو جماعات لدعم مصالحهم والتعبير عن مخاوفهم والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم."²

المطلب الثاني : مفاهيم مرتبطة بالاتصال المحلي

1/ تعريف الاتصال : هناك العديد من التعريفات الخاصة بالاتصال ، وقد تعددت بتعدد توجهات المفكرين

ويمكن تحديد مفهوم عام له ، وهو:

" عملية مستمرة وديناميكية تهدف إلى نقل وتبادل المعلومات والأفكار والاتجاهات والرغبات والآراء بين الأفراد والجماعات أي بين المرسل والمستقبل، عن طريق وسيلة كتابية أو شفوية للتأثير في سلوكهم وتوجيههم الوجهة الصحيحة وبذلك اتخاذ القرارات الصحيحة."³

¹ محمد علي خلايلية ، "الإدارة المحلية "، ط1 (عمان : دار الثقافة ، 2009) ص39.

² أحمد بن عيسى ، "الرقابة الشعبية ودورها في تفسير الجماعات المحلية بالجزائر في ظل الحكم الرشيد" / تاريخ : الإثني 13 -12-

<http://www.bchaib.net/news.php?action=view&id=37.2010>

³ قبائلي حياة ، " إستراتيجية الاتصال الداخلي " (الجزائر : جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 2007)، مذكرة ماجستير، ص12.

إن مفهوم الاتصال أشمل وأوسع من مفهوم الإعلام ، لأنه يتعدى مجال تدفق المعلومات في اتجاه واحد إلى الاتجاهين مع بعض في شكل أخذ و رد . وبهذا فالاتصال يخدم عملية التنمية بشكل أوسع ، لأنه يشمل من الأساليب والوسائل والأشكال ما يجعله أكثر فعالية .

2/ الاتصال السياسي : لقد تعددت تعريفات الاتصال السياسي ولكنها تنبثق كلها من نفس المعنى والمدلول، فقد عرف على أنه :

"هو النشاط السياسي الذي يقوم به الساسة والإعلاميون وأفراد المجتمع الذي يعكس أهداف سياسية محددة تتعلق بقضايا البيئة السياسية وتؤثر في الرأي العام والحياة الخاصة للأفراد والشعوب من خلال وسائل الاتصال المتنوعة، وهو ما يعكسه نشاط الساسة داخل الحكومة وخارجها الذين يتخذون من وسائل الإعلام منبرا لإيصال أصواتهم للشعب ، أو نشاط الإعلاميون الذين يشاركون السلطة في صناعة القرار وفي العملية السياسية ، وقد يشارك أفراد المجتمع في العملية السياسية من خلال مشاركتهم بوسائل الإعلام والاتصال المختلفة، في حالة الإعلام كوسيلة اتصال بين الحكومة والجمهور لعرض همومهم ومشاكلهم التي تشغل الكثير من الجماهير لأهميتها القصوى".¹

3/ الاتصال التنموي : "... يمثل هذا المصطلح مفهوما واسعا وشاملا لمختلف العمليات والأساليب والوسائل الرامية لنقل المعلومات والأخبار وكل ما يتعلق بمجال التنمية ومشكلاتها إلى الأفراد قصد المشاركة في التنمية والبحث عن أساليب التغلب على معوقاتها وهذا في إطار ما يسمى بالاتصال الإعلامي، ويجب أيضا الاستعانة بقدرات الاتصال في مجال إثارة اهتمام الأفراد بالسلوك الجديد ، وإقناعهم بممارسته من خلال الاتصال التأثيري . ولاكتمال الحلقة الاتصالية والوصول إلى جدواها كاملة فمن الضروري الاعتماد على الاتصال الصاعد من الجماهير إلى القيادات المخططة ، وذلك من أجل التعرف على آراء الناس واتجاهاتهم والتقويم المستمر والسليم للمواقف ووضع الخطط العلمية التي تكفل زيادة فاعلية التنمية".²

¹ ناجي الغزي، " دور الإعلام في الاتصال السياسي و أثره على الجمهور "، مجلة "الحوار المتمدن" - العدد: 2524 - 2009 / 1
12 / ص 8.

² علي عوجة ، "الإعلام وقضايا التنمية" ، ط 1 (القاهرة : عالم الكتاب ، 2004) ص. ص 3 - 4.

4/ تعريف الاتصال المحلي : من الجدير بالذكر أن تعريف الاتصال المحلي قد اختلف من مفكر إلى آخر، ففي إحدى الدراسات التي قام بها الدكتور "هشام محمد محمد رضوان" في دراسة عن الاتصال التسويقي ، يعرف الاتصال المحلي على أنه :

"... هذا الاتصال يكون مع السكان الذين يقطنون بجوار مصنع أو مقر أو مؤسسة والذي ينجر من ورائه علاقة وطيدة مع هؤلاء الأشخاص وإمكانية تحويلهم إلى زبائن أوفياء في المستقبل".¹

الملاحظ أن هذا التعريف قد ارتكز بشكل كبير على اعتبار الاتصال المحلي مجرد علاقة قائمة على أساس اقتصادي وربحي بالدرجة الأولى مهمل دور المشاركة في العمل المحلي ، مما أدى تركيزه على جانب واحد وإهماله لباقى جوانب الاتصال المحلي .

ما يمكن قوله فيما يتعلق بالاتصال المحلي ، أنه اتصال يتم على مستوى الإقليم وهو يشمل السكان وعلاقتهم بالإدارة المحلية ، وهذه العلاقة تقوم من خلال آليات تعتمد هذه الأخيرة من أجل تعزيز الخدمة العمومية من جهة ، ومن جهة أخرى السعي إلى إشراك المواطن في الحياة المحلية بغية تحقيق التنمية المحلية والوصول إلى ديمقراطية تشاركية وإجمالاً يتضمن اتصال الجماعات المحلية " أربع أشكال مختلفة والمتمثلة في : الاتصال السياسي وهو الاتصال الممارس من قبل الأعضاء المنتخبين على مستوى كل من المجلس الشعبي الولائي والمجلس الشعبي البلدي الاتصال مع المواطنين ، الاتصال مع المحيط الخارجي والاتصال الداخلي مع موظفي والإطارات التي تعمل على مستوى الولاية أو البلدية".²

كما تتجلى أهمية الاتصال في المجال التنظيمي للجماعات المحلية "في تحسين سير العمل الإداري داخليا وخارجيا، من خلال عدة أبعاد من أهمها جمع الأفراد في اتجاه هدف واحد ودعم التفاعل بين العاملين وتوجيه سلوكهم تجاه الهدف المحدد، بالإضافة إلى جمع وحصر وتوفير البيانات والمعلومات لدى أصحاب القرار، بما يتيح لهم القدرة على صنع القرار واتخاذ بشكل جيد وفعال، مع متابعة التنفيذ على أرض الواقع وبالتالي تدعيمه أو تعديله أو تغييره إذا لزم الأمر، بما يتلاءم مع احتياجات العمل ويتوافق مع ظروف العاملين وظروف البيئة بشكل عام".³

¹ هشام محمد محمد رضوان ، "دراسة عن الاتصال التسويقي" (فلسطين : كلية الدراسات العليا، 2010) ص 8 .

²2 Guy Lorant ,op cit. p.17

³ هشام محمد محمد رضوان، مرجع سابق، ص 8.

إن الحديث عن الاتصال المحلي يأخذنا للتطرق إلى التفرقة بين مصطلحي "الإعلام الإقليمي" و "الإعلام المحلي" الذي يشير إلى وسائل الإعلام المختلفة الموجودة في العواصم والمدن الكبرى، إلا أن الإعلام المحلي محدود عكس "الإعلام الإقليمي يقتصر في نطاق هذه الأماكن التي يغلب عليها الطابع الحضري... كما أن ترجمة كلمة local بالانجليزية وإضافتها إلى كلمة الإعلام قد تنصرف إلى كل الوسائل الاعلامية التي تنطلق داخل حدود الدولة كلها بعكس كلمة الإقليمية régionale التي تدل بالضرورة على الوحدة الإدارية والمجتمعية داخل حدود الدولة فقط.¹

5/ تعريف الاتصال الداخلي : لقد تعددت تعريفات الاتصال الداخلي وذلك راجع إلى الخلفية التي ينطلق منها الباحثين في تحديد معناه ويمكن أن يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر التعريفات التالية: تعريف هشام محمد محمد: "... هذا الاتصال موجه نحو موظفي المؤسسة وهو عموماً من أجل التعريف بأهداف المؤسسة أي الإعلام والتحفيز ، والملاحظة على المؤسسة ضمن مناخ اجتماعي جيد"² هذا التعريف يركز على أن الاتصال الداخلي الموجه إلى الموظفين بالدرجة الأولى ويعتمد على الإعلام والتحفيز ، غير أنه لم يحدد توجهات الاتصال الداخلي ، بمعنى إن كان اتصال عمودي أو أفقي أو اتصال متبادل ، كما أن هذا التعريف خاص بالاتصال الداخلي في المؤسسات الإدارية عموماً .

تعريف "لي هوبكنز": "الاتصال الداخلي هو مجموعة فرعية من الاتصالات التجارية الفعالة ، ... والاتصالات الداخلية في سياق الأعمال وهي عملية حوارية بين العمال وأرباب العمل والموظفين والعاملين، وقد تطور الاتصال الداخلي حيث بدأ بالاتصال الرسمي وغير الرسمي من خلال الاجتماعات التي يعقدها أرباب العمل مع الموظفين، لتشمل أيضاً المواد المطبوعة الرسمية ونقل الرسالة من أعلى إلى أسفل عن طريق النشرات الإخبارية والتقارير السنوية والمذكرات ... الخ لتصل مع ظهور التكنولوجيا الرقمية خاصة الانترنت، إلى استخدام البريد الإلكتروني في إعداد الأعمال و تبادلها فيما بين العمال..."³ من خلال هذا التعريف الذي يحمل الطابع التجاري والاقتصادي بالدرجة الأولى ، يمكن القول أن الاتصال الداخلي يقوم على الحوار من جهة وعلى المواد المطبوعة من جهة أخرى.

¹ إبراهيم عبد الله المسلمي، "الإعلام الإقليمي" (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، 2004) ص27.

² محمد منير حجاب وسحر محمد وهبي ، "المدخل الأساسية للعلاقات العامة : المدخل الاتصالي"، ط2 (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، 1995) ص26 .

Lee Hopkins , ' 13 Comments in Internal Communication' (july 6 , 2006) . www.leehopkins.net/6/07/2006/what is internal -

communication³

وحسب "فيليب ديتري" فإن الاتصال الداخلي هو : "علاقات العمل بين مختلف الخلايا المكونة لهيكل المنظمة وأنماط وطرق العمل (نظم، معلومات، المبادلات...) وبالمعنى الدقيق هو التعريف بالمثلين وقدراتهم"¹.

ولعل طبيعة الدراسة الخاصة بالاتصال المحلي ، يجعلنا نتطرق إلى تعريف الاتصال الداخلي في إطار ما سمي بالإدارة المحلية ، حيث تقول "دومينيك ميغار" أن:

"مصطلح الاتصال الداخلي استعمل بصفة خاصة من طرف الجماعات المحلية منذ 15 سنة للتعبير عن جمهور مكون من عناصر الجماعات ومع سنوات الثمانينات أصبح المصطلح يشمل مختلف جمهور الإقليم لتلك الجماعات المحلية . الاتصال الداخلي اذا يعتبر ظاهرة جديدة في الجماعات المحلية ،ذلك أن أول محاضرة لاتصال الجماعات المحلية نظمت في 1998 في ROCHELLE من طرف جمعية المسؤولين عن الاتصال الداخلي للجماعات المحلية أما في ما يتعلق بأول بحث حول الظاهرة فقد أنجز سنة 2001 وهناك أيضا دراسة جديدة في سنة 2006 تناولت الاتصال الداخلي للجماعات المحلية."²

6/ تعريف الاتصال الخارجي : هناك العديد من التعريفات الخاصة بالاتصال الخارجي ، حيث يعرفه محمد أبو سمرة على أنه " هو الذي يتم بين المنظمة الإدارية وبين غيرها من المنظمات الإدارية الأخرى في المجتمع أو الدولة أو على مستوى عالمي وبين المنظمة والجمهور بشكل عام أو جمهورها بشكل خاص."³

من هذا التعريف يمكن القول أن الاتصال الخارجي يتضمن نوعين من العلاقات الخارجية ، فهو من جهة يعبر عن علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى ، وعلاقتها مع جمهورها من جهة ثانية.

كما يعرفه مصطفى حجازي : "... أنه حلقة وصل بين المؤسسة والمجتمع المحيط بها ، ففي كل مجتمع لابد من وجود مؤسسات وهيئات مختلفة قائمة لتحقيق غايات ووظائف معينة ، ولها صلات مع أفراد ذلك المجتمع ، لا تتمكن هذه المؤسسات من القيام بأعمالها ما لم تكن هناك ثقة متبادلة بينها وبين جماهيرها ، هذه الثقة لا تأتي عن طريق الصدفة ، لكن يجب أن تبنى على أسس متينة وخطط مدروسة تضمن لها البقاء..."⁴

1 Philippe Dètrie , Catherine Bornoyez , La Communication Interne aux service de management (Paris :édition liaison,2001) 3 .

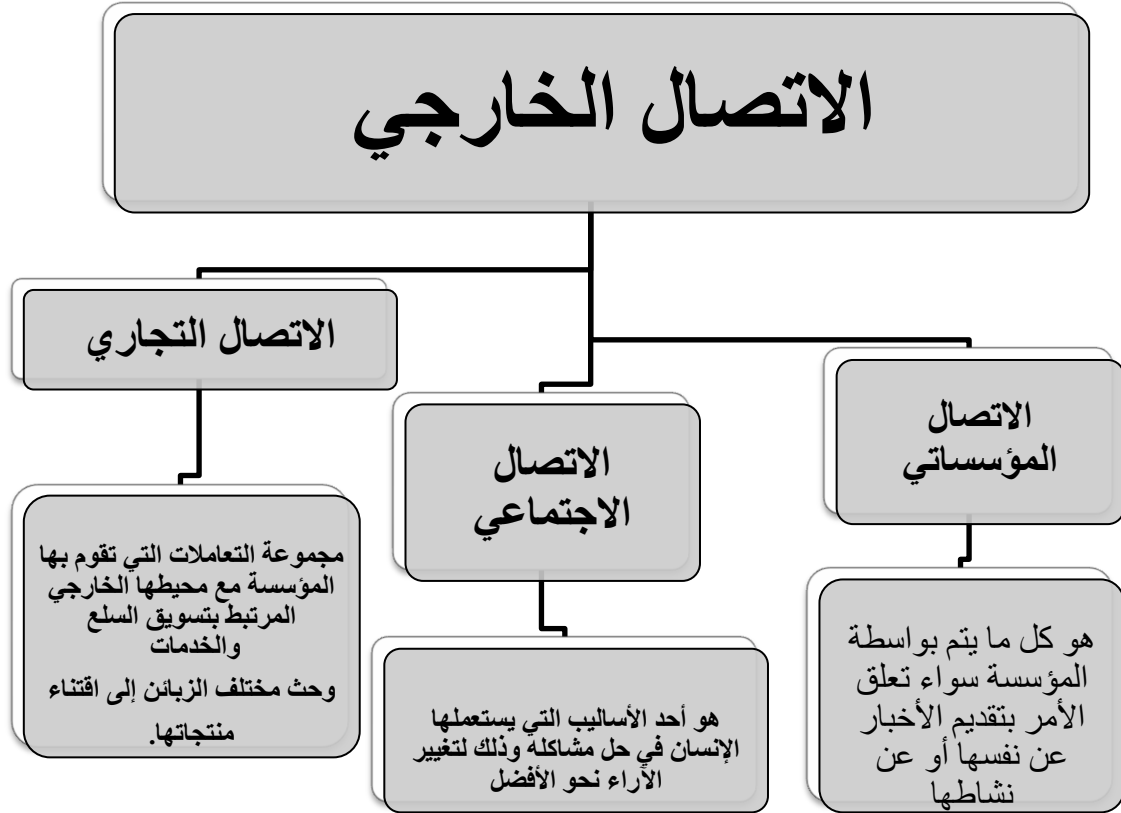
2 Dominique Mégard,op.cit,p.85.

³ محمد أبو سمرة، "الاتصال الإداري والإعلامي"(عمان: دار أسامة للنشر، 2008)، ص.53.

⁴ http://etudiantdz.net/VB/t7150.html/11/12/2009 : الاتصال الخارجي والداخلي في المؤسسات .

وبالتالي واستنادا على هذا التعريف يمكن القول أن طبيعة عمل أي مؤسسة لابد أن تبني علاقات سليمة مع جمهورها الخارجي وفق خطط متينة في إطار اتصال خارجي فعال .

الشكل رقم 01



المصدر: من إعداد الطالبة

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا المخطط أن هذه التعريفات تهتم بالمؤسسات بصفة عامة ، مما أدى إلى ارتباطها بمنطلقات مختلفة لتعريف الاتصال الخارجي .

أما فيما يخص الاتصال الخارجي للجماعات المحلية فقد حددتها "دمينيك ميغار" على أساس أن "الاتصال الخارجي للجماعات المحلية له أهمية كبيرة في تكوين الصورة الذهنية لدى المواطنين وترسيخ التفاعل بين الإدارة والمواطن"¹ .

¹ Dominique Mégard, op.cit, p 47.

الاتصال الخارجي الخاص بالجماعات المحلية إذن يركز من خلال هذا التعريف على الصورة الذهنية التي تحاول الجماعات المحلية تكوينها لنفسها لدى المواطنين ، مما يخلق نوعا من التفاعل ما بينها وبين المواطن.

تعريف الاتصال التسويقي : لقد وردت عدة تعريفات للاتصال التسويقي في الدراسة التي قام بها "هشام محمد محمد رضوان" حيث استند على التعريفات التالية :

"هو عملية تنمية وتنفيذ مجموعة من برامج الاتصالات المقنعة ، والخاصة بالمستهلكين عبر فترات زمنية محددة ، وهذه الاتصالات تهدف إلى التأثير بشكل مباشر في سلوك مجموعة من الأفراد الذين توجه إليهم".

كما يعرف "فيليب كوتلر" و"برنارد ديبان" الاتصال التسويقي على أنه : "مجموعة الرسائل المرسلّة من طرف المؤسسة والموجهة إلى متعاملها بهدف إيصال معلومات قابلة لتغيير سلوكهم في الاتجاه المرجو".¹

وقد خلص الكاتب لاستنتاج أن الاتصال التسويقي هو بصفة عامة : "... عبارة عن العمليات التي تقوم بها المؤسسة للتعريف بنفسها أو منتجاتها و ذلك لخلق ظروف جيدة لشراء منتجاتها من طرف المستهلكين".² وبالتالي فإن الاتصال التسويقي تهتم من خلاله المؤسسة بالجانب الترويجي للسلعة وذلك من خلال خلق الصورة الملائمة والظروف الجيدة وإذا ما حاولنا إسقاط هذا التعريف على الاتصال التسويقي الخاص بالجماعات المحلية ، فإننا نجد أن الولاية أو البلدية تسعى من خلال الاتصال التسويقي إلى القيام بجلب انتباه المواطنين وحثهم على المساهمة الفعلية في المشاريع التنموية الخاصة بالإقليم المحلي وذلك من خلال إعلامهم وإقناعهم بمدى نجاعة تلك المشاريع ودعوتهم بصفة دائمة إلى المشاركة في تحقيقها.

¹ هشام محمد محمد رضوان ، مرجع سابق ، ص 9.

² المرجع نفسه ، ص 10.

المبحث الثاني : أهداف وآليات الاتصال المحلي

إن اتصال الجماعات المحلية هو مرآة للعلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة ، كما يعد حلقة ضرورية لتحقيق الديمقراطية والتنمية المستدامة ، وفي هذا الإطار فإن اتصال الجماعات المحلية يحمل أهمية كبيرة وذلك مقارنة بالأهداف التي يسعى لتحقيقها وفق آليات الاتصال المحلي المختلفة. "كما لا يمكن أن نتجاهل أهمية التواصل بالنسبة للجماعات المحلية اليوم فهي لا يمكنها أن تنفصل عن محيطها الخارجي ولا أن تعمل معزولة ، لأنها مطالبة بالتواصل مع العديد من الفاعلين، ومحكوم عليها بتبادل المعلومات التي بواسطتها يمكنها أن تندمج في محيطها وتتطور في وفاق مع شروطه... وبمعنى آخر يتطلب السياق الحالي تطوير ثقافة جديدة للتواصل".¹

المطلب الأول : أهداف الاتصال المحلي

تتواصل الجماعات المحلية مع نوعين من الفاعلين : الداخليين والفاعلون الخارجيين ، يتكون الفاعلون الداخليين من الأعضاء النشيطين والموظفين وأعوان الجماعة ، ويتكون الفاعلون الخارجيين من السكان والإدارات والقطاع الخاص وباقي الجمعيات ووسائل الإعلام.

1 / أهداف الاتصال الداخلي : يهدف التواصل الداخلي إلى تحقيق ما يلي:

1. "توفير مناخ جيد للعمل .
2. تجنب عوامل العرقلة والفشل أو تهميش الأعضاء النشيطين .
3. الرفع من مستوى التنسيق بين مختلف الخبرات والكفاءات المتوفرة داخل الجماعة .
4. تحسين التواصل لأعضاء الجماعة باكتساب تجربة تواصلية يستثمرونها في علاقاتهم داخل و خارج الجماعة".²
5. الإخبار والإعلام.
6. الإعداد لتقبل التغيير.
7. توضيح وتصحيح المعلومات والأداء.
8. تدعيم و تقوية الاهتمام بالجماعة .
9. بناء علاقات ثقة.

¹ محمد الرايسي ، "الكائن و الممكن أن يكون في آليات الاتصال و التواصل بالجماعات المحلية " (31 ديسمبر 2007) ، <http://souss-net.maktoobblog.com/726432> /آليات الاتصال والتواصل بالجماعات المحلية.

² المرجع نفسه ، ص2.

10. قياس رضا الموظفين ، والحصول على اقتراحات من قبل الموظفين .
11. التواصل مابين القادة والموظفين .

2 / أهداف الاتصال الخارجي :

1. " شرح عمل الجماعة شرحا دقيقا وواضحا .
2. ضمان نجاح التدخلات والمشاريع ، بما فيها تلك التي تخص المدينة بكاملها .
3. تعبئة السكان و توفير شروط تلقي دعمهم ¹.
4. يستهدف الجمهور الخارجي من أجل تحسين صورة المؤسسة أو الإدارة المحلية.
5. تحقيق أهداف طويلة، متوسطة أو قصيرة المدى.
6. تحقيق التنمية على المستوى المحلي .
7. تعزيز وتفعيل سبل التعاون والتشاركية بين البلديات في إطار العمل التنموي.
8. تقريب الإدارة من المواطن والتحسيس بأهمية مشاركته في اتخاذ القرارات.
9. الإنصات إلى وجهات نظر السكان (حيث أن الإنصات إلى السكان ودمجهم يسمحان بتكييف الإجابات والتدخلات التي تقترحها الجماعة لحل المشاكل التي تواجهها) .
- . إن أهمية التواصل بالنسبة للجماعات المحلية عموما ، تكمن في تحقيق البعد التواصل في العمل الجماعي ، حيث يمكن إجمال ما سبق ذكره في النقاط التالية :
- . "تطوير الاستشارة والتشاور والحوار بخصوص برامج العمل والتدخلات التي تستجيب لحاجيات السكان.
- . تعريف باقي الفاعلين (السكان ، المجتمع المدني ، الإدارة والقطاع الخاص) بأنشطة الجماعة وبرامجها مما يسمح لها بتلقي الدعم ².

¹ محمد الرايسي، مرجع سابق ، ص 5.

² المرجع نفسه ، ص 1 ، 2 .

" تحقيق السمعة الطيبة للجماعات المحلية لدى جمهورها الداخلي والخارجي ونقل صورة صادقة عنها خاصة من المسؤولين والهيئات الرسمية.

. مد جسور التواصل للتحسيس المستمر والتعرف عن قرب على تطلعات وانشغالات المواطن والعمل بطرق واقعية على تبليغها والتكفل بها .

. توسيع العلاقة بين الجماعات المحلية والمواطن على أساس الثقة والتفاهم وكذا المصادقية .

. إقامة علاقة طيبة مع الصحافة بكل أنواعها ، من خلال إفادتها بكل المعلومات .(سيتم التعرف لاحقا على طبيعة العلاقة بين الصحف المحلية وولاية وهران).

. مساعدة مختلف المديريات و إمداد الأجهزة الإدارية بالمعلومات التي تحتاج إليها ."¹

المطلب الثاني : الآليات المستخدمة في الاتصال المحلي

بغية تحقيق الأهداف السابقة الذكر ، لابد من آليات تستخدم على المستويين الداخلي والخارجي و ذلك من أجل إنجاح العملية الاتصالية بشكل أكثر فعالية .

1/ الآليات المستخدمة في الاتصال الداخلي :

1. "تحديد مهام إدارة الموارد البشرية ، بحيث تكون معنية بمتابعة تنفيذ إستراتيجية الاتصال الداخلي (ماذا عن وجود هذا في ولاية وهران؟ ستم الإجابة لاحقا).
2. إعداد موقع الكتروني و تحديثه بصفة دائمة ، لكي يستطيع الموظف الدخول إليه والإطلاع على نشاطات الجماعة المحلية (سيتم التعرف على وجود أو غياب هذا في ولاية وهران لاحقا).
3. انجاز هيكل تنظيمي للجماعة المحلية يوضح قنوات الاتصال لمختلف المستويات الإدارية .
4. تطوير موقع الانترنت الداخلي ، وإضافة المعارف والمراجع من أجل تفعيل اكتساب المعرفة اللازمة ، وإتاحة الفرصة لجميع الموظفين في الوصول إليها.
5. توزيع النشرات الإدارية على جميع المستويات الإدارية ."²

¹ محمد الرايسي، ص 4.

² مزود زوقاغ محمد الأمين ،ربوح سفيان ، "إستراتيجية الاتصال والعلاقات العامة لدى المجلس الشعبي الولائي" (ولاية وهران نموذجا) مذكرة ليسانس ، (وهران : كلية الحضارة الإسلامية و العلوم الإنسانية ، 2010) ص 43.

6. عقد اجتماعات دورية مابين القيادات والإدارات لمناقشة شؤون العمل والتوصل إلى توصيات من أجل تحقيق أهداف الاتصال الداخلي.¹
 7. "اعتماد العمل بسبورة الإعلانات داخل الجماعة .
 8. إعداد مناشير و كتيبات للإخبار .
 9. تقارير الأنشطة .
 10. فتح صندوق لتلقي الأفكار والاقتراحات ."²
- إن اختيار الآليات المناسبة للاتصال الداخلي في الجماعات المحلية يرجع إلى الإمكانيات المتوفرة من جهة ومدى كفاءة القائمين بهذه العملية من جهة أخرى .
- كل هذه الأهداف سيتم معرفة إن كانت موجودة أم لا على مستوى ولاية وهران لاحقاً، ومدى تأثير ذلك على حسن التواصل فيها .

2/ الآليات المستخدمة في الاتصال الخارجي :

1. كتيب أو منشور صغير حول الجماعة المحلية .
 2. تنظيم أيام الأبواب المفتوحة التي تعيد تقييم المشاريع التي تم انجازها وتسمح بالتعارف أكثر بين الفاعلين وبالحوار معهم .
 3. تعيين أشخاص على مستوى كل أحياء المدينة يقدمون الأخبار الضرورية للسكان ويجلبون في نفس الوقت اقتراحاتهم .
 4. خلق نشرة اتصال خاصة بالجماعة .
 5. اعتماد مبدأ سبورة الإعلانات داخل الجماعة أو في مكان عام داخل الأحياء .
 6. نشر بلاغات صحفية .
 7. تنظيم لقاءات تشاورية مع السكان .
 8. وضع صندوق اقتراحات خاص بالمواطنين .
 9. إنشاء لجان أحياء تتكون من المنتخبين وموظفي الجماعة وممثلي الجمعيات.³
- تعتبر هذه أهم الآليات التي يمكن استخدامها من أجل تفعيل الاتصال الخارجي، لكن هل تستخدم على مستوى ولاية وهران أم لا ؟ هذا ما سيتم إبرازه لاحقاً .

¹ مزود زوقاغ محمد الأمين ،ربوح سفيان، مرجع سابق ،ص43.

² محمد الرايسي ، مرجع سابق ، ص 4 .

³ المرجع نفسه ، ص 5.

المبحث الثالث : إستراتيجية الاتصال المحلية وبعض النماذج الغربية

تسعى المؤسسة عموماً إلى تكوين صورة إيجابية مشرفة لها لدى الرأي العام عامة وفئة الجماهير المتعامل معها خاصة ، وقبل وضع وتنفيذ خطة اتصالية خارجية يجب ممارسة نشاطات اتصالية داخلية وفق إستراتيجية اتصالية محكمة واضحة المعالم ذلك أن الواقع السائد والمعروف في المجتمعات النامية عموماً والجزائر بصفة خاصة هو اعتمادها على إستراتيجية محلية قائمة بالدرجة الأولى على نقل المعلومات ، ونتيجة للتغيرات التي عرفت هذه المجتمعات أصبح من الضروري تبني إستراتيجية اتصالية محلية ، تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها المحلية المختلفة.

وقبل التطرق إلى الإستراتيجية الاتصالية للجماعات المحلية من الجدير تحديد المفهوم الاصطلاحي للإستراتيجية الاتصالية :

إن مفهوم الإستراتيجية عموماً كما حدده "محمد منير حجاب" هو:

"... مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تتناول مجال من مجالات المعرفة الإنسانية بصورة شاملة ومتكاملة، تنطلق نحو تحقيق أهداف معينة وتحدد الأساليب والوسائل التي تساعد على تحقيق ذلك، كما تضمن أساليب التقويم المناسبة".¹

أما الإستراتيجية الاتصالية على الصعيد الداخلي فهي :

"فن تسيير انسجام ووضع مختلف أشكال الاتصال في المؤسسة في انسجام ... وتحقيقها يمر عبر تطوير أو تنمية علاقات إنسانية واجتماعية بين الأشخاص الماديين الذين يملكون المؤسسة من جهة ، وبين هؤلاء والمؤسسة كشخص معنوي"²

أما خارجياً فهي خطة العمل الواضحة التي يتم فيها تحديد المسؤوليات والأولويات والميزانية والأطر والإجراءات ، لخلق وتوزيع المعلومات فيما يخص علاقات المؤسسة مع الخارج .

المطلب الأول : إستراتيجية الاتصال للجماعات المحلية

إن تحقيق اتصال محلي ناجح يتطلب وجود إستراتيجية فعالة ، وحتى يتم وضع هذه الإستراتيجية لابد من إتباع المراحل التالية :

¹ محمد منير حجاب، "المعجم الإعلامي"، ط1 (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004) ص 87.

² مزود زوقاع محمد الأمين ، ربوح سفيان ، مرجع سابق ، ص 8.

المرحلة الأولى: " تحليل البيئة الداخلية:

. نقاط القوة .

. نقاط الضعف .

المرحلة الثانية: صياغة إستراتيجية:

. التخطيط الاستراتيجي .

. الأهداف المؤسسية .

المرحلة الثالثة: تنفيذ الإستراتيجية: "1

. البرامج .

. الخطط التنفيذية .

. "الأنشطة و الإجراءات .

المرحلة الرابعة: متابعة وتقييم الخطة:

. قياس مؤشرات الأداء الاتصالي والمتابعة بين مختلف إدارات المؤسسة "2

إن الإستراتيجية الجيدة للاتصال تجيب عن خمسة أسئلة أساسية :

. ما هي أهداف الاتصال المحلي ؟

. وهل هي محكمة ومحددة بحيث توضح العمل المرجو القيام به أو السلوك المرجو تغييره؟

. من هو الجمهور المستهدف ؟

. كيف يتم الوصول إليه ؟

. ما هي الفائدة الأساسية المرتقبة ؟

. ما هي العناصر الداعمة ؟

. ما هي الاستجابة المرغوب بها ؟"3

تعتبر هذه أهم المراحل والخطوات المعتمدة في الإستراتيجية الاتصالية، لكن هل توجد بولاية وهران هذه

الخطوات ؟ هذا ما سيتم إبرازه لاحقا .

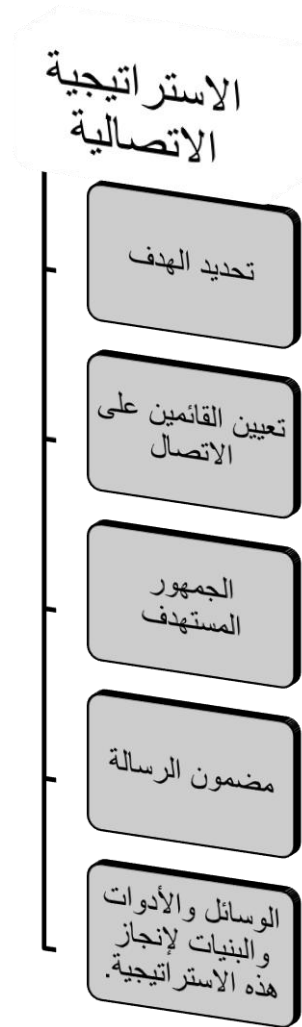
¹ مزود زوقاع محمد الأمين ، ربوح سفيان ، مرجع سابق ، ص 9.

² المرجع نفسه ، ص 41 ، 42 .

³ قبايلي حياة ، مرجع سابق، ص 88.

وحتى يتم فهم الإستراتيجية بشكل أوضح يمكن إتباع المخطط الآتي :

شكل رقم 02



المصدر: من إعداد الطالبة

1 / تحديد الهدف : إن هدف اتصال الجماعات المحلية ينقسم إلى هدف خارجي وآخر داخلي، فعلى المستوى الداخلي تشجيع الموظفين وأعوان الجماعات المحلية على الوفاء بالتزاماتهم الإدارية ودعم الأنشطة الجديدة للجماعة ، وعلى الصعيد الخارجي دعوة المواطن إلى المشاركة في المشاريع التنموية ، بالإضافة إلى تجنب سوء الفهم والإشاعات التي يمكنها أن تمس بمصداقية الجماعات المحلية .

2 / **تعيين القائمين بالاتصال :** وهم الأشخاص الذين يشرفون على الاتصال الداخلي والخارجي في الولاية ويتكونون من مسيرين وإطارات وهم يملكون مكانة مميزة، فهم مكلفون بتنشيط المبادلات في عملية الاتصال ، بحيث يشترط فيهم القدرة على الاتصال والتكوين الجيد في هذا المجال .

3 / **الجمهور المستهدف :** يستهدف اتصال الجماعات المحلية نوعين من الجمهور : الأول : **جمهور داخلي** والمتمثل في الموظفين ، والثاني : **جمهور خارجي** والمتمثل في السكان (المواطنين).

4 / **مضمون الرسالة :** إن مضمون الرسالة الاتصالية للجماعات المحلية يندرج ضمن ثلاث مستويات:

المستوى الداخلي : تتضمن الرسالة الاتصالية في هذا المستوى أهم البرامج والمشاريع التي تم إنجازها وأهم المعلومات المتعلقة بالعمل داخل الجماعة ، بالإضافة إلى التعريف بالإكراهات والعوائق التي تواجهها .

المستوى الخارجي : تحتوي الرسالة الاتصالية في هذا المستوى الانجازات التي تمت وأهم المشاريع المبرمجة من قبل الجماعات المحلية من جهة ، وآراء السكان من جهة أخرى كما تتضمن أهم المعلومات حول الأوضاع المعيشية الحالية وأهم الحلول التي تسعى الجماعات المحلية إلى تجسيدها على أرض الواقع بعد التشاور مع السكان عبر هيئاتهم التنظيمية والجمعيات.

المستوى التسويقي : الرسالة الاتصالية في هذا المستوى تتضمن معطيات التسيير المالي، والإمكانات الحقيقية التي تملكها الجماعات المحلية وطرق الاستثمار والإنفاق وتمويل المشاريع والعمل على جلب التمويل .

5 / **الوسائل المستعملة في اتصال الجماعات المحلية :** وهي تعبر عن القناة الاتصالية التي تستعملها الجماعات المحلية في تبليغ الرسالة الاتصالية وتتعدد الوسائل المستعملة في هذه العملية والتي تم ذكرها سابقا . "بعد تعيين الأهداف ، الجمهور المستهدف ، الرسائل والوسائل لم يبق سوى تنفيذ إستراتيجية الاتصال المحلي والذي يمر عبر تحديد ميزانية ورزنامة الاتصال، وبعد ذلك إعداد الخطة العملية للاتصال المحلي".¹

¹ قبايلي حياة ، مرجع سابق ، ص 94.

المطلب الثاني : نماذج غربية لاتصال الجماعات المحلية

تشير الأدبيات في الإدارة المحلية إلى أهمية تطوير وتعظيم القدرات الإبداعية والتطويرية للسلطات المحلية والتركيز على إرضاء المواطن. ويتطلب حكم المجتمع من السلطات المحلية أن تنظر إلى خارجها، فالعبرة لم تعد بالخبرة ذاتها ولكن في قيمتها كما يراها المواطن، سواء كانت هذه الخدمات تقدم مباشرة أو من خلال هيئات أخرى. (هل ادركت الجماعات المحلية بولاية وهران هذا؟ سيتم إبراز هذا لاحقاً).

"فمع بداية التسعينيات نشطت التطلعات للمشاركة كطريق للخروج من الأزمة المحكمة للعلاقات الإنسانية، حيث عقد في فيفري سنة 1990 في "أروشا" (تنزانيا) مؤتمر دولي عن المشاركة الشعبية في التكلفة وعملية التنمية، ضم الحكومات الإفريقية ووكالات مختلفة تابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير حكومية والتنظيمات الشعبية الإفريقية.

وفي ماي 1990، عقد صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ندوة عالمية بفلورنسا (إيطاليا) عن تطوير المشاركة، وفي عقود السنوات الماضية تزايدت أهمية المشاركة الشعبية في إطار التحول إلى الاقتصاد الحر، وإعطاء دور أكبر للمبادرات الخاصة في عملية التنمية (القطاع الخاص والجمعيات الأهلية).¹

وحتى يتم إبراز ما لأهمية تطوير وتعظيم القدرات الاتصالية والتطويرية للسلطات المحلية ودورها في تكريس التنمية المحلية المستدامة، بل حتى في إحداث ثورة في تغيير المفاهيم والأساليب السابقة في تسيير دواليب التنمية، يمكن الاستشهاد ببعض التجارب الأجنبية في ميدان تطوير القدرات الاتصالية والتطويرية خاصة في ميدان الحوكمة المحلية والأهلية 'la gouvernance local et communautaire'، فلربما محاكاة والأخذ بتجربة الغير في تكريس المؤسسات البحثية والعلمية في خدمة التنمية قد ويسمح بالاسترشاد بها مستقبلاً، ليس فقط في ميدان التنمية الإدارية المحلية وإنما أيضاً في كل ما يتعلق بالتنمية الشاملة ومن بينها الاتصال المحلي، وكيفية تفعيله في المجتمع لأهمية دوره في عملية الحوكمة والتنمية.

في سنة 1993 بادرت مؤسسة علمية بحثية ألمانية تدعى « FONDATION BERTELSMANN » بتأسيس "جائزة الديمقراطية والفعالية في الإدارة المحلية"، بحيث تمنح هذه الجائزة للسلطة المحلية التي تكون لديها القدرة على الابتكار والتطوير والمنافسة والجودة في تقديم الخدمات وكلفت بهذا الشأن علماء

¹ المنظمة العربية، "البلديات و المحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة" (القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009) ص 53.

وباحثين متخصصين في الإدارة المحلية والتنمية الإدارية بإجراء تحقيق من أجل اقتراح 10 مدن من 09 دول للتنافس على هذه الجائزة الأولى.

وقد تم وضع سبعة معايير يتم على أساسها اختيار أفضل تجربة من بين تجارب هذه الدول هي: أولاً: الأداء وسير العمل في ظل رقابة ديمقراطية وثانياً: التوجه إلى المواطن وثالثاً: التعاون بين السياسيين والإدارة ورابعاً: الإدارة اللامركزية أي نقل تحمل المسؤولية والموارد المالية إلى المستوى الأدنى الذي يتعامل معه المواطن وخامساً: الرقابة ورفع التقارير وسادساً: أن يتوفر لدى السلطة المحلية نمط إداري تعاوني ونظام مسار وظيفي يركز على الأداء بالدرجة الأولى وسابعاً: القدرة على الابتكار والتطوير في ظل المنافسة.

وعليه، فقد اختيرت هذه المدن باعتبارها مدناً نموذجية توجد على قمة الحداثة في بلدانها فيما يخص الإدارة المحلية فازت بهذه الجائزة مدينتان: "فينيكس Phoenix" بولاية أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية، ومدينة "كريست تشارش ChristChurch" السويسرية.¹

"وبعد سنتين من تاريخ تسليم هذه الجائزة تأسس ببرلين (ألمانيا) مشروع بحث تناول بالدراسة تجربة المدن المرشحة للجائزة ويهدف هذا البحث إلى تبيان الإصلاحات الجديدة التي أتت بها المدن والآثار المترتبة عنها بغرض الاستفادة منها في عصرنة الإدارة المحلية الألمانية. انتهى هذا البحث بنشر تقريرين الأول في سنة 1997 والثاني في سنة 1998، وخلص إلى أن رغم الخلافات الموجودة بين هذه المدن إلا أنها اتفقت حول طرق معالجة القضايا المحلية."²

وبالتالي أدركت المدن محل البحث قيمة ثروة إشراك المواطنين والمجموعة في تحديد السياسات

والخدمات التي تدخل ضمن اختصاصها، لذلك ظهرت الحاجة لتصحيح المفهوم التقليدي للديمقراطية "الديمقراطية التمثيلية" "Démocratie Représentative" والتخلي عن الفكر الاحتكاري الذي كانت تتبناه الإدارات المحلية، ويكون إشراك المواطن بطرق متنوعة: الحركة الجموعية، النقابات، النخب العلمية... الخ، وبالتالي الانتقال في تسيير الإدارة المحلية إلى مفهوم جديد وهو مفهوم "الديمقراطية التساهمية" "Démocratie Participative" أو الديمقراطية الجوارية أو التشاركية التي يكون الغرض منها إشراك المعنيين بعملية التنمية في وضعها وتنفيذها وبالتالي أصبحت هذه العملية أكثر تقنية تعتني على

¹ بومدين طيمشة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر (2009)"، اطلع عليه يوم: 2011/10/16: sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t197-topic/

² المرجع نفسه.

الخصوص بميكانيزمات إجراء هذه المشاركة وتحقيق فعاليتها.¹ وقد تمخضت عموماً عن مختلف هذه التجارب السياسية والمدنية مجموعة من التدابير والآليات الهادفة إلى إقرار الديمقراطية في بعدها التشاركي، لعل أهمها: خلق لجان "المساواة بين النساء والرجال" وإنشاء مجالس للتنمية الجماعية ومجالس الأطفال والشباب ومجالس للأحياء وتنظيم مؤتمرات شعبية للتشاور والتوافق، بل واعتماد آلية السحب العشوائي tirage au sort لانتقاء بعض الأشخاص من أجل إبداء آرائهم حول بعض المسائل الجماعية العالقة في حدود الديمقراطية التشاركية.² (هل هذا معمول به في ولاية وهران؟ هذا ما سيتم معرفته لاحقاً).

كما لا يمكن إغفال آليات أخرى استعملت في أوروبا وأمريكا اللاتينية وهي :

مجالس الأحياء: حيث يكون لكل حي مجلس يجمع سكانه يقوم بإعداد البرامج والمشاركة مع السلطات حول مختلف القضايا خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات المحلية والمياه والبيئة... الخ .

مجالس الشباب: وتتلصق أساساً بالمستفيدين من مرافق معينة الذين يجتمعون في شكل ورشات للمناقشة والحوار وإبداء آرائهم وتوصياتهم حول موضوعات معينة محلية.

لجان المواطنين: موجودة في عدة دول كـ **ألمانيا و إنجلترا** وهي تتمثل في لجنة تتكون من عدد معين من المواطنين المختارين عن طريق القرعة باقتراح من المجتمع المدني لمناقشة مشروع أو قرار أو برنامج معين وتقديم الاقتراحات وقرارهم بخصوصه.

ندوات المواطنين: تسمى أيضاً ندوات الإجماع وعرفت في دول أوروبية اسكندنافية كـ **الدنمارك** وتتمثل في لقاء عدد من المواطنين للحوار والنقاش المباشر مع الخبراء بعد تحضير معمق ومطول لموضوع الندوة خاصة على المستوى المحلي.

النقاش العام: يكون من خلال لجنة وطنية مستقلة تقرر فتح النقاش حول موضوعات محلية أو جهوية تتعلق بخيارات سياسية هامة وهذا ما هو معمول به في فرنسا.

شبكة إنترانات محلية: تتوفر في الأحياء وتجمع بين السكان والمصالح العامة والمرافق وهي وسيلة حوار دائم بين المواطنين والسلطات المحلية وهذه المصالح يجب أن تكون لها مواقع تحت تصرف المواطنين وتعتبر هذه البنيات الاتصالية من أهم البنيات التي تساهم في تحقيق الديمقراطية التشاركية والوصول إلى

¹ بومدين طامشة ، مرجع سابق .

² د. سامان سوراني، "المواطنة الحقيقية والديمقراطية التشاركية ومكافحة الفساد" (4 سبتمبر 2011) / southkurdistane.net (www.).

الحكامة المحلية ، غير أن الجزائر وللأسف لا تملك هذه البنيات ، ذلك أنها لم تخطو أي خطوة ايجابية في الواقع لاعتماد مثل هذه البنيات في التسيير المحلي (هذا ما سيتم إبرازه لاحقا).

وفي إطار إرساء مبادئ الديمقراطية التشاركية في فرنسا ، " هناك قانون يعرف بقانون التوجيهي لسنة 1991 والذي يحدد سياسة المدينة ، حيث يؤكد على مبدأ التشاور المسبق حول سياسات المدينة مع المواطنين وذلك في جميع النشاطات والعمليات المنظمة لتغير الحياة الاجتماعية... هذا بالإضافة إلى إنشاء وكالة وطنية من أجل تجديد المدينة، التي يتم فيها إشراك المواطن في عملية إعادة بناء المدينة الحضرية من جديد ... وباعتبار البيئة ونظافة المحيط عاملان أساسيان في تطور المدينة ، فإن قانون 5 فيفري 1995 يفرض التشاور والنقاش مع المواطنين حول السياسات المتعلقة بالمشاريع التنموية الكبرى." ¹

الملاحظ من خلال هذه التجربة أن فرنسا قد بادرت إلى تقنين مبدأ التشاور مع المواطنين مما يجعل منها إلزامية على الجماعات المحلية ، وقد تم تطبيقها على أرض الواقع ، في حين تبقى القوانين الخاصة بالجماعات المحلية (الولاية و البلدية) في الجزائر وبالأخص المادة 7 و 80 من قانون الولاية ، والتي تدعو في مضمونها إلى مشاوره المجتمع المدني في إنشاء المنشآت (الثقافية، الاقتصادية) مجرد قوانين ليس لها أي علاقة بالواقع المطبق.

ومن النماذج الغربية التي يمكن أيضا الاستشهاد بها في مجال إشراك المواطن، تجربة "بورتو أليغيري" الواقعة في جنوب البرازيل أين يشارك السكان من مختلف القطاعات بالمدينة منذ 10 أعوام في إدارة ميزانية البلدية ، ويبلورون معا القرارات المتعلقة بتخصيص الإعتمادات لمختلف الشؤون المحلية، مثل تحسين وضع الأحياء والسياسة الإسكانية ، التعليم ، الصحة ، المواصلات والتنمية الاقتصادية... الخ، وهكذا حتى توسع هذا النموذج إلى مناطق أخرى في البرازيل (بيلم ، كاسياس ، فكتوريا... الخ) حيث انخرطت في التجربة 467 ولاية و 22 مقاطعة وهي تطبق حاليا في معظم المدن الأوروبية (خاصة في اسبانيا وفرنسا) كما بدأت في الانتشار بإفريقيا (تجارب السنغال والكاميرون). ²

إن فكرة مشاركة المواطنين في إعداد الميزانية الخاصة بالولاية أو البلدية ، تعد من أنجع الأساليب لإشراكهم في الحياة المحلية وإطلاعهم على إمكانيات وحاجيات الإقليم ، مما يدفع بعجلة التنمية ويقضي على انتشار الإشاعة ولعل انتشار تطبيق هذه التجربة أكبر دليل على نجاحها ، غير أن الجماعات المحلية

¹ Loïc Blomdiaux , *Le nouvel esprit de la démocratie* , Seuil et la république des idées , 2008, P16.

² كاترين فوريه ، ت: حاتم سلمان ، "إدارة المدن بمشاركة سكانها" ، ط1 (بيروت : دار الفارابي، 2003) ص13.

في الجزائر لا تسمح بإشراك المواطنين في إعداد الميزانية المحلية ، مما أدى إلى انتشار الاختلاس والرشوة والمحسوبية فيها وجهل المواطنين لإمكانيات وحاجات ولايتهم أو بلديتهم.

حوصلة: نستخلص مما سبق من التجارب الغربية ، أن هذه الدول قد أدركت ما للاتصال المحلي من أهمية قصوى في المساهمة لتدعيم ونجاح التنمية المحلية فإشراك المواطن في الحكم المحلي معناه تجسيد الديمقراطية المحلية التشاركية وهذه الدول عموما لازالت إلى غاية اليوم وبالرغم من أنها تعتبر دولا متطورة تسعى بصفة مستمرة إلى إيجاد سبل وآليات جديدة لتفعيل العملية الاتصالية المحلية. أما الدول العربية فهي تفتقد لمثل هذه المبادرات المحلية ولعل هذا ما ساهم في تفاقم الأوضاع الاجتماعية فيها ، مما أدى بهذه الدول التي تعتبر الجزائر إحداها إلى إعادة النظر في دور الجماعات المحلية من جهة ودور المواطن وحقوقه في المشاركة في العمل المحلي من جهة أخرى لتحقيق الحكم الراشد المحلي والديمقراطية التشاركية وبالتالي تطوير وتنمية المجتمع المحلي إلى الأفضل .

الفصل الثاني

**الإطار التاريخي والتنظيمي
للجماعات المحلية في الجزائر**

المبحث الأول : الإطار التاريخي للجماعات المحلية في الجزائر

لفهم الاختيارات الكبرى للمجتمع الجزائري المعاصرة ولمعرفة البنية الأساسية التي ساهمت في بلورة الشكل الحالي لتنظيم الجماعات المحلية ، لابد من الرجوع إلى المنطلقات التاريخية ، التي لا يمكن فهم الواقع الحالي إلا من خلال دراستها .

المطلب الأول : تنظيم الجماعات المحلية خلال العهد العثماني

" لقد عرفت الجزائر التنظيم الإداري الحديث، والتوزيع الإقليمي مع قيام تمثيلية الدولة العثمانية في الجزائر انطلاقا من سنة 1516 والسنين التي تلتها مباشرة ذلك أن الجزائر قبل قدوم العثمانيين كانت تعيش فوضى عارمة، من حيث أن العلاقات بين الدولتين الزيانية والحفصية جعلت المغرب الأوسط مسرحا لحروب متعددة ومتتالية ، نشرت اللأمن والاستقرار في مختلف المناطق من البلاد.

أصبح ينظر للعهد العثماني على أنه عهد التنظيم الحديث للوطن، التسيير الحديث لشؤون البلاد خاصة في ميدان التنظيم الإقليمي والتقسيم الجغرافي، حيث أن الوجود العثماني هو الذي أعطى الملامح والمعالم الجغرافية النهائية لما هي عليه البلاد الجزائرية اليوم.¹

✓ من حيث توزيع السلطات والمسؤوليات على المستويين المركزي والمحلي .
✓ ومن خلال المؤسسات التي وضعها وأقامها العثمانيون والمناهج الجديدة التي انتهجوها في العمل والتعامل مع مختلف مكونات المجتمع الجزائري.

لقد مكث العثمانيون في الجزائر أكثر من ثلاث قرون ولم يبلغ عددهم عشرة آلاف، كان أغلبهم يشغل مناصب في الجيش وفي الإدارة في مختلف مستويات المسؤولية مركزيا ومحليا، لذلك لم يكن وجودهم وجودا استيطانيا، ومن ثم فانه لم تكن لهم أي رغبة في البقاء في الجزائر.

"حكم العثمانيون البلاد بازدواجية : عثماني مركزي وجزائري محلي، ذلك إضافة إلى الازدواجية في تقسيم السلطة وتوزيعها وقد كان الأتراك في هذا النظام يقومون بالإدارة المباشرة في المدن وغير المباشرة في داخل الوطن عن طريق قبائل المخزن.²

¹ عبد الحميد قرفي ، "الإدارة الجزائرية : مقاربة سوسولوجية "، ط1 (القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2008) ص 17.

² المرجع نفسه ، ص 18.

ويبقى من أبرز خصائص عهد العثمانيين في الجزائر عدم التحكم التام في كامل القطر ولا في كامل القبائل والفئات الاجتماعية الأخرى ، وقد أثر هذا الوضع على السلطة والنظام الإداري الذي يجسدها، حيث أن مؤسسات الدولة لم تكن تامة التشكيلة، ذلك أنه كان يغلب عليها الصبغة المؤقتة وعدم الاستقرار.

" ما يفسر انهيارها التام سنة 1830 لدى دخول الجيش الفرنسي للبلاد، وفي نفس هذا السياق يرى "بونتون" أن الأتراك كانوا يسيرون البلد كغنيمه، مما جعل كيانهم السياسي والمؤسسي كيان مؤقتا وهشا. وما يلاحظ كذلك من خلال التقسيم والتنظيم وتوزيع المسؤوليات مركزيا ومحليا، هو أن كل ذلك كان محكم ومتطابق مع متطلبات الواقع المحلي، وخاصة مع الدور المنتظر أن تؤديه الإدارة ثم إن السلطات الإدارية في ذلك الوقت لم يكن يهمها التعليم ولا الصحة ولا حتى القضاء بقدر ما كان يهمها جمع الأموال والخيرات وتصديرها ، لذلك لم يكن للإدارة المركزية ولا المحلية هياكل متكفلة بهذه القطاعات.¹"

المطلب الثاني : التنظيم السياسي الإداري في العهد الاستعماري (1830-1962)

إن ما يمكن استخلاصه بالنسبة لما تركه الاستعمار من أثار أكيدة وبلغية على المنظومة الإدارية الجزائرية يتحدد في النقاط التالية :

. إن السلطات الفرنسية مهما كانت طبيعتها أدركت منذ الاحتلال أنه لا بد من القضاء على البنى التقليدية، وفسخ الصبغة القبلية عن الهيئات والمؤسسات والعلاقات القائمة في الجزائر، بحيث يتم استبدال القبلية والدوار بالبلدية ، وهو الأمر الذي يعبر عن سيرورة الاستعمار لما لحق بالمجتمع الجزائري من تفكك اجتماعي، اقتصادي وثقافي وتقريب العملاء والخونة والقياد و"الحركى" وتمكينهم من المناصب الإدارية المحلية وبالتالي خدمة مصالحهم ومصالح فرنسا وليس خدمة المواطن والوطن .

¹ عبد الحميد قرفي، مرجع سابق ، ص 20.

"لقد أبقي الاستعمار على وظيفة القائد والأغا ، مثلما أنه أخذ بعض الوظائف من تنظيم الأمير مثل وظيفة الخليفة ، ومن جهة أخرى وفيما يتعلق بالجالية الفرنسية بالجزائر ، فقد طبقت عليها القوانين الفرنسية وتم استيراد المؤسسات والهيكل التي كانت قائمة وفاعلة في فرنسا مثل البلدية والعمالة وغيرها ، وتم وضع مؤسسات وهيكل استثنائية خاصة بالجزائر المحتلة والجزائريين المفروض عليهم القهر والمراقبة والاستغلال ، فقد لعبت "المكاتب العربية" دورا فعالا وأكيدا في ترويض مختلف شرائح المجتمع الجزائري ، وحملها بكل الوسائل على تقبل الاستعمار والتعامل معه".¹

ويعتبر أغلب المحللين من جهة أخرى أن الإدارة الاستعمارية اتسمت بخاصية ثانية تمثلت في التنافس بين السلطات المدنية والعسكرية في مجال السلطة .

" يمكن الجزم بأن النظام الإداري الاستعماري في الجزائري (1830-1962) سواء كان مدنيا أو عسكريا أو مختلطا فقد كان مسخرا لخدمة الاستعمار ، ولم يكن الصراع إلا على مكانة الصدارة والاستيلاء على السلطة، للوصول في نهاية الأمر إلى تطبيق السياسة نفسها. وهنا يمكن الحديث عن تراكم المؤسسات الفرنسية ، والمؤسسات التقليدية على سبيل المثال كانت " الجماعات التقليدية " هي التي تقرر و"الجماعات الرسمية" التي أسستها الإدارة تصادق وكبار "العائلات" كانوا يتمتعون بسلطة غير محدودة داخل مجتمعهم ولم يمنعهم الاستعمار من ذلك".²

ولذلك يمكن القول أن المنظومة الإدارية في الجزائر في زمن الاستعمار كان يشوبها الخلل والعفوية ، بحيث لم تكن الإدارة أبدا لتخدم مصالح الجزائريين بل سخرت فقط وحصرها لخدمة المحتلين مهما كانت استثنائية الوسائل والإجراءات من تحريف دور المؤسسات وتسخير الجزائريين لترسيخ الاحتلال وتركيز السلطة بين أيدي موظفين غير أكفاء .

المطلب الثالث : التنظيم السياسي الإداري بعد الاستقلال

"أكد العديد من المحللين والدارسين لتاريخ الإدارة الجزائرية أهمية آثار الماضي ووزن الهياكل الموروثة من الاستعمار التي لا يستهان بها، ذلك أنه كان من الضروري التكفل السريع بإعادة بعث حياة اجتماعية شوهها الاحتلال ومن أجل ذلك لم يتم اللجوء إلى تغيير فوضوي للهياكل والمؤسسات الموروثة عن الاستعمار بل تم الاحتفاظ بها مع إدخال التعديلات التي كانت تفرضها الظروف السياسية الجديدة.

¹ عبد الحميد قرفي ، مرجع سابق، ص 26.

² المرجع نفسه، ص 28 .

وقد أشار "أحمد محيو" إلى السمات الأساسية للإدارة الاستعمارية التي أثرت بعمق في الإدارة الحالية وقدمت لها أسس الانطلاق التقنية وهناك من يحصر هذا الإرث على وجه الخصوص في:

"الفوضى وانعدام النظام في "العمالات" والبلديات ونقص الموظفين الأكفاء، بالإضافة إلى ذلك فإن البلديات المختلفة عانت من عجز مالي كبير، تمثلت بتناقض خطير في الموارد المالية مع زيادة كبيرة في النفقات نتيجة الواجبات الاجتماعية المفروضة على البلديات وخاصة المساعدات التي كانت تمنحها البلديات للمواطنين الذين تضرروا أكثر بسبب حرب التحرير الوطني".¹

الجزائر كانت في بداية استقلالها قد اختارت أن تستمر في العمل بالقوانين الموضوعة إلا أن الرغبة في القطيعة مع الاستعمار الإداري والتوجه نحو التغيير بدأ يتضح شيئا فشيئا في السنوات الأولى للاستقلال، ويتجلى ذلك على وجه الخصوص من خلال بناء المؤسسات، التي نظمتها مجموعة القوانين الخاصة بالجماعات المحلية، هذا بالإضافة إلى تدخل الدولة وتنظيمها لدورات تدريبية خاصة وملتقيات لصالح موظفي البلديات الجدد، كما أن الدولة اضطرت لكي تخلق علاقة إيجابية بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية إلى تزويد الجماعات المحلية (البلديات) بالخدمات والمرافق الاجتماعية الأولى وتحقيق البنى التحتية، التي تستهدف تحسين المستويات والدخل المتوسط للفلاحين على وجه الخصوص وكذلك إصلاح حالة الديون المتركمة على البلديات.

"كما اضطرت الدولة في ميدان التنظيم الإقليمي البلدي إلى ضرورة إعادة تقسيم البلديات والولايات، مما خفف بصورة محسوسة من أعباء تسيير البلديات وأقامت للبلدية أساسا ماليا وبشريا أكثر نفعا، ونظرا لأن هذه العمليات وتلك التدابير التي فرضتها الاعتبارات التطبيقية والاهتمام بحسن التسيير الإداري والمالي لا يمكن أن يكون لها إلا أثارا محدودة التنظيم الكلي للأجهزة البلدية.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن الجزائر قد ورثت 1526 بلدية أغلبها يفتقر إلى الإمكانيات البشرية والمادية بسبب صغر أحجام مراكزها و لهذا ألغي أكثر من نصفها بعد الاستقلال ليصبح عددها 632 بلدية حسب ما جاء به مرسوم 16 ماي 1963 ليسهل التحكم فيها".²

وإجمالا عرفت الجزائر تقسيمين مهمين وثلاثة قوانين تنظيمية لكل من البلدية والولاية منذ الاستقلال، حيث تم مؤخرا اقتراح تغيير في كل من قانون 09-90 الخاص بالولاية و 08-90 الخاص بالبلدية، وقد تم المصادقة على قانون البلدية في انتظار المصادقة على قانون الولاية:

¹ عبد الحميد قرقي، مرجع سابق، ص 29.

² المرجع نفسه، ص 31.

التقسيم الإداري سنة 1974: أعطى هذا التقسيم الصادر بمقتضى أمر 02 جويلية 1974 تقسيم 31 ولاية بعدما كان عددها 15 ولاية ، كبديل للتنظيم السابق (12 محافظة) و 704 بلدية و 160 دائرة ، حيث كان يهدف هذا التقسيم إلى إيجاد التوازن الإقليمي والتقليل من حدة الفوارق بين بلديات الوطن وذلك بتوسيع وتكثيف الأنشطة الاقتصادية بإعطاء الولاية صلاحيات لتنمية مجالها .

التقسيم الإداري سنة 1984: " جاء هذا التقسيم بمقتضى قانون 84_09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 ليرفع من عدد الولايات بالقطر الجزائري إلى 48 ولاية ، و 154 بلدية و 742 دائرة.

وقد ظهرت في هذا التنظيم الإداري بعض التناقضات في المجال الوطني تمثلت في عدم وجود تسلسل للمدن في ممارسة السيادة الإقليمية ، حيث أعطى لبعض المدن وظيفة القيادة الإدارية وهي ذات حجم صغير مقارنة مع مجالها الإداري الكبير والعكس مدن كبيرة وظيفتها على مجال إداري صغير.¹

¹ غانم عبد الغني ، "العلاقة بين الإدارة المركزية و الإدارة المحلية في الجزائر" ، (الجزائر: 1984) ص 31.

المبحث الثاني : الإطار التشريعي لاتصال الجماعات المحلية بالجزائر

المطلب الأول : اتصال الجماعات المحلية من خلال قانون الولاية

قبل الحديث عن اتصال الجماعات المحلية من خلال قانون الولاية يجدر التطرق إلى تعريف الولاية حسب القوانين :

تعريف الولاية : عرفت المادة الأولى من القانون 90-09 الولاية بأنها " جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" وتحدث الولاية طبقا للقانون الحالي بموجب قانون بالنظر لأهميتها ويجدر التنبيه أن الولاية أساس دستوري فمختلف الوثائق الدستورية ورد فيها ذكر للولاية باعتبارها جماعة إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية.¹

وتمر عملية إنشاء الولاية بشكل جزئي أو إنشاء نظام الولاية ككل بثلاثة مراحل أساسية هي:

" مرحلة التقرير ،مرحلة التحضير ومرحلة التنفيذ".²

وللولاية هيئتان هما : **المجلس الشعبي الولائي والوالي** وهذا ما نصت عليه المادة الثامنة من قانون 1990:

1/المجلس الشعبي الولائي: هو جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه.

يتشكل المجلس من مجموعة المنتخبين الذين يتم اختيارهم و تركيتهم من قبل سكان الولاية من بين مجموعة من المرشحين المقترحين من قبل الأحزاب أو المرشحين الأحرار ، وعليه فإن المجلس يتشكل فقط من فئة المنتخبين .³ وينتخب رئيس المجلس الشعبي الولائي للفترة الانتخابية (5سنوات) من طرف جميع أعضاء المجلس بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة في الدورة الأولى "ويعقد المجلس الشعبي الولائي دورات عادية وأخرى استثنائية :

الدورات العادية : يعقد المجلس أربعة 04 دورات عادية في السنة مدة الواحدة 15 يوما ، يمكن تمديدها إلى 7 أيام .

¹ عمار بوضياف ، " الوجيز في القانون الإداري " (الجزائر: دار الريحانة، دت) ، ص111.

² عمار عوابدي ، "دروس في القانون الإداري" ، ط3 (الجزائر: قالمة ، 1990) ص.ص 166-167 .

³ عمار بوضياف ، مرجع سابق، ص 113.

الدورات الاستثنائية : يمكن للمجلس، عندما تقتضي الحاجة إلى ذلك أن يعقد دورات استثنائية (غير عادية) سواء بطلب من رئيس المجلس الشعبي الولائي، أو ثلث (3/1) أعضاء المجلس أو الوالي.¹

. صلاحيات المجلس الشعبي الولائي :

1. يمكن للمجلس أن يتداول في أية قضية تهم الولاية ، باقتراح من ثلث (3/1) أعضاء المجلس أو الرئيس أو الوالي ، كما تشير المادة 55 من قانون الولاية.

2. يشكل المجلس الشعبي الولائي هيئة اتصال بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، ذلك أن المادة 56 من قانون الولاية تنص على ما يلي :

"يقدم المجلس الشعبي الولائي الآراء التي تقتضيها القوانين والتنظيمات ، كما يمكنه زيادة على ذلك أن يقدم الاقتراحات أو الملاحظات الخاصة بشؤون الولاية والتي يرسلها الوالي للوزير المختص مرفقة برأيه في أجل أقصاه 30 يوما. " ²

إن الحديث عن المجلس الشعبي الولائي كهيئة اتصال يؤكد الأهمية البالغة لهذا المجلس ، والدور الاتصالي المهم الذي يلعبه محليا ، فهو من جهة يمثل المواطنين باعتباره هيئة منتخبة ومن جهة أخرى يعتبر كهيئة اتصالية بين الإدارة المركزية والمحلية ، مما يجعلنا نتساءل حول ما إذا كان فعلا يقوم بهذه الوظيفة الاتصالية في الواقع ؟ ذلك أن الواقع قد أثبت محدودية دوره الاتصالي ، خاصة في عملية تمثيله للشعب ذلك أن نشاط المنتخبين يظهر وبشكل بارز في أوقات الانتخابات، في حين يبدأ بالتلاشي بمجرد وصولهم إلى المراكز الإدارية.

2/ الوالي :

"يعتبر الوالي سلطة إدارية وسلطة سياسية في نفس الوقت ويستخلص من النصوص القانونية بأنه يشكل السلطة الأساسية في الولاية . وعلى هذا الأساس . يتمتع بصلاحيات هامة جدا تتمثل في كونه من جهة ممثل للدولة ومن جهة أخرى ممثل للولاية."³

"ونظرا لأهمية الدور المنوط بالوالي ومركزه الحساس، فقد تأكد اختصاص رئيس الجمهورية بتعيين الولاية بموجب النص عليه صراحة في صلب الدستور المعدل سنة 1998 ، طبقا للمادة 78 منه. ولا يوجد - حاليا - نص قانوني يبين ويحدد الشروط الموضوعية والمعايير التي يتم بموجبها تعيين الولاية ذلك أن

¹ محمد الصغير بعلي، " قانون الإدارة المحلية الجزائرية" (عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص 118 - 120 .

² المرجع نفسه ، ص 123.

³ ناصر لباد ، " القانون الإداري - التنظيم الإداري - " (الجزائر: منشورات دحلب، 2001) ص 118.

الطبيعة المزدوجة لمهمة الوالي (إدارية و سياسة) تجعل عملية وضع قانون أساسي له من الأمور المعقدة، أما بالنسبة لانتهااء مهامه فهي تتم طبقا لقاعدة توازي الأشكال بموجب مرسوم رئاسي وبالإجراءات نفسها المتبعة لدى تعيينه.¹

كما يتمتع الوالي بالازدواجية في الاختصاص ، حيث يحوز على سلطات بصفته هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي ، كما يمارس سلطات أخرى باعتباره ممثلا للدولة ويلزم قانون الولاية الوالي بضرورة إطلاع وإعلام المجلس الشعبي الولائي بوضعية ونشاطات الولاية ، وذلك عن طريق :

. "إطلاع رئيس المجلس بين الدورات بانتظام عن مدى تنفيذ مداولات المجلس.

. تقديم تقرير حول مدى تنفيذ المداولات عن كل دورة عادية .

. تقديم بيان سنوي للمجلس يتضمن نشاطات مصالح الدولة في الولاية والذي يمكن أن ينتج عن مناقشته رفع لائحة إلى السلطة الوصية (الوزارة) .²

بعد الإطلاع على قانون الولاية ، في إطار البحث عن مواد تقن بصفة خاصة للاتصال الخارجي للولاية مع المواطن ، وبالتحديد عن مواد تنظيمية لدور المواطن في تحقيق التنمية المحلية وبالتالي تحقيق الديمقراطية التشاركية التي كما سبق الذكر ، تؤدي إلى تحقيق ديمقراطية محلية تسعى إلى إرساء أسس ودعائم الحكم الراشد ، فلم يتم العثور إلا على المواد التالية والتي تحمل بعض الإشارة إلى المواطن :

المادة 14 : يعلق جدول أعمال الاجتماع بمدخل قاعة المداولات وفي أماكن الإشهار المخصصة لإعلام الجمهور (هذا يقتصر فقط على الإعلام ، بدون الاهتمام بردود أفعال المواطنين).

المادة 17 : تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية . ويمكن للمجلس أن يقرر الاجتماع في جلسة مغلقة في الحالتين الآتيتين:

. دراسة حالات تأديبية خاصة بالمنتخبين .

. المسائل المتعلقة بالأمن والحفاظ على النظام.

المادة 20: يعلن مستخلص عن مداولة المجلس الشعبي الولائي ، خلال الأيام الثمانية التي تلي الدورة بالمكان المخصص لإعلام الجمهور في مقر الولاية . (لا يوجد أي إشارة لمشاركة المواطنين).

¹ محمد الصغير بعلي ، مرجع سابق ، ص 125.

² المرجع نفسه ، ص 126.

المادة 21 : مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بسرية الإعلام ، يحق لكل شخص أن يطلع في عين المكان على محاضر مداولات المجلس الشعبي الولائي ، وأن يأخذ نسخة منها على نفقته . تلزم المصالح المعنية بتنفيذ هذا الإجراء .

المادة 79 : يسعى المجلس الشعبي الولائي إلى إنشاء منشآت ثقافية ورياضية وترفيهية بالتشاور مع البلديات أو أي جهاز آخر أو جمعية مكلفة بترقية هذه النشاطات ويقدم المساعدة للمساهمة في برامج الأنشطة الرياضية والثقافية للشباب.

(هذه المادة تشير إلى مشاوره أعضاء المجتمع المدني حول المشاريع المحلية ، ولكن الواقع قد بين أن العلاقة التي تربط بين هياكل المجتمع المدني والبلديات تكاد تكون منعدمة، وهذا ما أكدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره حول التنمية ، حيث كلف رئيسها "محمد الصغير باباس" من قبل رئيس الجمهورية الجزائري ب" التجول في البلد والتحدث إلى الناس خصوصا الذين يمثلون المجتمع المدني ، وتحديد أسباب استمرار عدم رضا المواطنين رغم استثمار مليارات الدولارات في برامج اقتصادية واجتماعية"¹

المادة 80 : يساهم المجلس الشعبي الولائي في نشر التراث الثقافي بالاتصال مع البلديات وكل جمعية أو تجمع معني (مع أن الواقع الذي تم معانيته من خلال ولاية وهران يثبت أنه لا توجد أي علاقة تربط بين المجلس الشعبي الولائي والجمعيات).

المطلب الثاني : اتصال الجماعات المحلية من خلال قانون البلدية

تعريف البلدية : هي المجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القاعدية، وللبلدية أهمية قصوى من حيث كونها الخلفية الأساسية في اللامركزية الإقليمية بالجزائر ويعرفها قانون 08/90 بأنها: "الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون، وللبلدية إقليم واسم ومركز."

"تقوم البلدية بدور كبير في تنمية المجتمع في المجال الاقتصادي وذلك عن طريق ترك مسؤولية اتخاذ المبادرات الاقتصادية لها ، وكذا إيجاد حلول في اقرب وقت وفي أحسن الظروف للمشاكل والرغبة في رفع مستوى معيشة الأفراد ، بالإضافة إلى مهمتها في مجال المبادرة والتنشيط فإنها بذلك تخدم

¹ قناة الجزائر التلفزيونية ، " باباس : القادة في الجزائر انزعوا عن الناس و مخاوف من غضب شعبي" ، 28 ديسمبر 2011.

الدولة في مجال الاقتصاد وأيضا في مجال التنفيذ والتخطيط إن للبلدية دور هام في مجال التنمية المحلية، حيث منحت لها كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية والبشرية.¹

من خلال هذا التعريف يتضح أن للبلدية أدوارا أساسية في عملية التنمية ، وفي خدمة المواطن بالدرجة الأولى ، غير أنها تحتاج إلى بنىات اتصالية للبدء بتحقيق أهدافها (مجالس الأحياء ، اللجان ، مجالس الشباب ، ندوات المواطنين ... الخ) .

تتشكل البلدية من هئتين هما : المجلس الشعبي البلدي ، ورئيس المجلس الشعبي البلدي :

المجلس الشعبي البلدي : هو مجلس منتخب ، حيث جعلت منه أحكام الدستور :

" الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ، و يراقب عمل السلطات العمومية."²

كما اتخذته " قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية."³

وفيما يتعلق باختصاصات البلدية ، فهي تتأثر بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة بالدولة، وقد حدد القانون البلدي رقم 90-08، الصلاحيات التي يمارسها المجلس الشعبي البلدي من خلال المداولات بالمجالات الرئيسية التالية :

1 / التهيئة و التنمية المحلية .

2/ التعمير و الهياكل الأساسية و التجهيز .

3/ التعليم الأساسي و ما قبل المدرسي .

3/ الأجهزة الاجتماعية و الجماعية .

4/ السكن .

5/ حفظ الصحة و النظافة و المحيط .

6/ الاستثمارات و الاقتصادية .

الصلاحيات الموكلة للمجلس لا تعد في معظمها التزامات واجبة التنفيذ ، ذلك أن البلدية تتولى القيام بها حسب إمكانياتها الذاتية أو المساعدات التي تقدمها لها المصالح التقنية للدولة كما يستشف من المادة

¹ موسى رحمانى، "واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و أفاق التنمية المحلية" ، (جامعة محمد خيضر بسكرة، 09 ابريل 2011) اطلع عليه في 21 أوت 2011.

² المادة 14 (فقرة 2) من الدستور الجزائري 1989 .

³ المرجع نفسه المادة 16 (فقرة 2) .

111 و 18 من القانون البلدي .

رئيس المجلس الشعبي البلدي : ينتخبه المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه ، وهو يتمتع بالازدواجية في الاختصاص ، حيث يمثل الدولة تارة ويمثل البلدية تارة أخرى ويتم تنصيبه في مدة أقصاها الثمانية أيام من تاريخ إعلان نتائج الاقتراع على أن يعلن للعموم ويبلغ الوالي بذلك فوراً وهو يمارس الصلاحيات التالية:

التمثيل : يمثل رئيس البلدية بلديته في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وكل التظاهرات الرسمية، كما يمثلها أمام الجهات القضائية .

رئاسة المجلس : يتولى الرئيس إدارة اجتماعات وأشغال المجلس الشعبي البلدي، من حيث التحضير للدورات ، الدعوة للانعقاد وضبط وتسيير الجلسات ، إدارة أموال البلدية والمحافظة على حقوقها .

نستخلص مما سبق أنه وبالرغم من وجود مواد تنص على إشراك المجتمع المدني في الحياة المحلية ، إلا أن الواقع مغاير تماماً فقانوني الولاية والبلدية ، يعدان بمثابة قانونين للإدارة المحلية وليس للحكم المحلي ، فهما يركزان على فاعل واحد من فواعل الرشادة المحلية الذي هو الإدارة المحلية و يحدد طرق إنشائها، وتنظيمها الداخلي ودورها في توجيه والدفع بعجلة التنمية المحلية ، في حين تم إهمال دور كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص بالإضافة إلى دور مشاركة المواطنين في الإدارة المحلية .

لقد تم إهمال الجانب الاتصالي سواء الداخلي أو الخارجي ، وذلك من خلال الخلط بين مفهومي الإعلام والاتصال ، ولعل غياب هذه المعايير في القانون الخاص بالجماعات المحلية هو ما أدى إلى زيادة المشاكل التي تعاني منها معظم الإدارات المحلية الجزائرية. ونظرا للفراغات القانونية الكثيرة في قانوني الولاية والبلدية وللتطورات المجتمعية في الساحة العربية عموماً والجزائر بصفة خاصة ، وفي إطار مشاريع الإصلاحات التي تسعى الدولة الجزائرية إلى تطبيقها ، فقد تم بتاريخ 22 يوليو 2011 إصدار تغيير في قانون البلدية ، وقد ارتأينا في دراستنا هذه بأن نقوم بقراءة لهذا القانون ، وذلك بذكر المواد المتعلقة بمشاركة المواطن في التنمية المحلية ، في كل من المجالين الاجتماعي والاقتصادي والسؤال الذي يطرح هنا :

. هل عالجت هذه الإصلاحات مشكلة الاتصال الموجود على المستوى المحلي ؟

لمعرفة الإجابة عن هذا التساؤل ، سنقوم بعرض المواد التي جاءت في هذا الإصلاح والتي تتعلق بدور المواطن في التنمية المحلية :

جاء في الباب الثالث من قانون البلدية 90-08 وتبعا للإصلاحات المصادق عليها في 3 يوليو 2011 المعنون ب : مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية .

المادة 11: تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجوّاري. يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الاعلامية المتاحة. كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

تسمح هذه المادة بإطلاع المواطنين على نشاط المجلس الشعبي ، كما تمكنه من مراقبة هذا النشاط، وسينعكس إيجابا على علاقة المواطن بالبلدية إذا ما تم تطبيقه.

المادة 12 : قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجوّاري المذكور في المادة 11 أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم يتم تنظيم هذا الإطار طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما .

المادة 13 : يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير و / أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم .

المادة 14 : يمكن كل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة كاملة أو جزئية على نفقته مع مراعاة أحكام المادة 56 أدناه . تحدد طرق تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

الملاحظ أن هذه المادة نصت على حق المواطن في الإطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي الولائي ، و لكن لماذا لم تشر إلى إشراكه فيها ؟ كما أن هذه المواد تعد بمثابة خطوة لتفعيل البنيات الاتصالية لو تم الحرص على تطبيقها.

وجاء في الفصل الأول الخاص بالمجلس الشعبي البلدي :

المادة 26 : جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة .

المادة 30 : تعلق المداولات باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية، تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي في الأماكن المخصصة للمصقات وإعلام الجمهور، وتنتشر بكل وسيلة إعلام أخرى خلال الثمانية (8) أيام الموالية لدخوله حيز التنفيذ طبقا لأحكام هذا القانون .

وفي الفرع الثالث من الفصل الثاني المتعلق بقرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي:

المادة 98 : تسجل قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي حسب تاريخ إصدارها في السجل البلدي المخصص لهذا الغرض . ويتم إلصاقها في المكان المخصص لإعلام الجمهور بعد إصدار وصل الاستلام من الوالي، وتدرج في مدونة العقود الإدارية البلدية .

وفي الباب الثاني من الفصل الثالث الخاص بصلاحيات البلدية :

المادة 103 : يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية ."

انطلاقا من هذه الإصلاحات التي جاءت لتكرس مبدأ تقريب الإدارة من المواطن ، والتي تضمنت بصفة عامة ضرورة استشارة المواطن حول أهم الخيارات وأولويات التهيئة والتنمية المحلية، يمكن القول أنها في المقابل لم تبين الآليات والأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الديمقراطية التشاركية ، لكن وبالرغم من هذا وذاك تبقى عملية تطبيق هذا القانون هي الهاجس الأول ، ذلك أن الواقع المعاش في العديد من الإدارات المحلية بالجزائر قد أثبت أن هناك فارق كبير بين ما تنص عليه القوانين وبين ما هو مطبق فعلا ، وهنا يرجع السبب إلى ضعف وعدم الوعي بالتهيكّل داخل تنظيمات وجمعيات حرة لخدمة المواطن ، وهذا ما تم التأكيد منه في نتائج الاستمارة (أنظر تحليل الاستمارة في الفصل الثالث) .

واقع خلايا الاتصال على مستوى الجماعات المحلية بالجزائر:

لقد تم إنشاء خلايا الاتصال والإعلام على مستوى الجماعات المحلية ، على مستوى دواوين الولاية ، و"ذلك منذ تاريخ 24 يناير 1995 بموجب منشور رقم 37 - 94 المؤرخ في 30 يوليو 1994 الصادر عن وزير الداخلية والجماعات المحلية، يطلب "تحت سلطته وتهتم بما يلي :

" . متابعة النشاطات على مستوى الولاية .

. إعداد نشریات إعلامية (غير أنها غير موجودة في الواقع) .

. تحرير بلاغات صحفية .

. إعداد دراسات ، تحقيقات عن الرأي العام على مستوى الولاية (لا يوجد هذا النوع من البنيات وهذا ما تم معانيته بولاية وهران) .

. تسيير العلاقات مع وسائل الإعلام .

. تحضير الندوات الصحفية و المقابلات .¹

. وضع بطاقات تقنية للولاية ، تخص مختلف الأنشطة الولائية.

. بالإضافة إلى أن خلايا الاتصال تقوم بوضع توصيات للعمل والاتصال (الإعلام والعلاقات العامة) والتدخل في تسيير الملفات ذات الأولوية ، على سبيل المثال التدخل في حياة الجمعيات ومجالس الأحياء أين يستحق كل حدث اهتمام إعلامي .

تقييم أعمال خلايا الاتصال الولائية :

بالرغم من صدور هذا المنشور، إلا أن الواقع قد أفرز عدة مشاكل على مستوى خلايا الاتصال، ففي إحدى الأيام الدراسية لوزارة الاتصال والثقافة حول الاتصال المؤسسي بقصر الثقافة يوم السبت 3 أوت 1996 واستجابة لضرورة تقييم عمل خلايا الاتصال بمؤسسات الدولة التي تعرف صعوبات في أداء المهام التي تأسست من أجلها ، انطلقا من تحليل المشاكل التي يعيشها الاتصال الحكومي وتأكيدا على ضرورة وضع أساليب لضبط وتطوير وترشيد أدائه ليتكفل بتبليغ الرسالة الاعلامية على أحسن وجه والعمل على تحسين علاقات التعاون بين المؤسسات الاعلامية وخلايا الاتصال بمؤسسات الدولة ، ولكن الملاحظ أن معظم ممثلي خلايا الاتصال لم يحضروا مما يدل على عدم الاهتمام من طرف المعنيين أنفسهم.

في هذا الإطار صرح الرئيس المدير العام للوكالة الوطنية للنشر والإشهار في مداخلته :

(... الاتصال المؤسسي أداة فعالة وهمزة وصل بين المواطن ومؤسسات الدولة خاصة في الظروف الحالية التي تعيشها البلاد¹ التي تستدعي يقظة قصوى وحس سياسي وطني عميق تسعى الدولة إلى إقامة

¹ اعراج سليمان ، مرجع سابق ، ص 167.

مجتمع ديمقراطي تعددي ، تشكل فيه حرية التعبير حقا أساسيا يتطلب تمتين العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة بإطلاعه على حقيقة الأوضاع حتى لا يبقى مجالا لتفشي ظاهرة الإشاعة ، مؤكدا على رسالة ضرورة تجاوز التصور النظري إلى وضع أساليب العملية الكفيلة بضمان فعالية العمل الاتصالي الحكومي، منوها بضرورة ربط الصلة بين خلايا الاتصال ورجال الإعلام لحسن تبليغ رسالة الدولة وشرحها مشيرا إلى أن وزارة الاتصال طرف وليست المكان الوحيد الذي يصنع فيه الخطاب الإعلامي لمختلف القطاعات الرسمية وبالتالي تتحدد مسؤولية الوزارة في اتجاه الوسائل والإمكانيات اللازمة لتحقيق الانسجام لمضمون الرسالة الاعلامية ، ثم توجه الوزير بكلمته إلى العاملين في وسائل الإعلام العمومية مذكرا إياهم بأنهم ملزمون بالدفاع عن الخط الافتتاحي للدولة وعن برامجها في صياغة معايير اتصالية تحقق بها المصلحة العمومية وذلك بتنوير المواطن وإطلاعه باستمرار عن مجريات الأمور بكل موضوعية."

مشاكل خلايا الاتصال (الاتصال المؤسساتي) واقتراح الحلول لها :

1 / المشاكل :

- . الوضع الإداري و التنظيمي لخلايا الاتصال .
- . افتقارها للوسائل البشرية والمادية ، وهو ما يفسر العجز في اتصال المؤسساتي لتوصيل رسالة الدولة الأمر الذي فسح المجال أمام الإشاعة الهدامة .
- . غياب الإستراتيجية الاعلامية التي ترسم الأهداف وتحدد الوسائل وتعكس تطور المجتمع وحاجته الملحة للإعلام .
- . صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات لأن العديد من الإدارات والمؤسسات ما زالت تعتبر جل الوثائق إستراتيجية وبالتالي لا تسهل سيولة المعلومات الاعلامية.
- . غياب ناطق رسمي في كل مؤسسات الدولة .
- . نقص كبير في تنظيم الندوات الصحفية الدورية في كافة قطاعات الدولة .
- . عدم الانسجام في الجانب التنظيمي لخلايا الاتصال .
- . هيمنة الخطاب العمودي والأحادي الذي يفقد الخدمة العمومية معناها الحقيقي .

¹ هذا يدل على أن الاهتمام بخلايا الاتصال آنذاك يرجع للظروف المعاشة ، و ليس لأهميتها بالدرجة الأولى و لعل هذا ما أدى إلى استمرار المشكل نفسه .

2/ الحلول :

- . تعميم خلايا الاتصال ووضع قانونها الأساسي وإمدادها بالوسائل .
- . تعيين ناطقين رسميين في المؤسسات .
- . توفير كل المعلومات و المعطيات والوثائق لخلايا الاتصال .
- . مراعاة أهمية الزمان عند تقديم الوثائق والمعلومات حتى لا تفقد قيمتها ومصادقيتها .
- . وضع رزنامة ندوات منتظمة لكافة قطاعات الدولة (برنامج اتصال منتظم) .
- . توظيف خطاب واضح ومفهوم لإيصال رسالة الخدمة العمومية وذلك بواسطة إطارات مؤهلة .

هذا ما جاء في ملخص عن نشاطات اليوم الدراسي حول الاتصال المؤسساتي والذي طرح مشكل خلايا الاتصال والمعوقات التي تواجهها ، حيث انتهى إلى طرح مقترحات لتدارك النقائص، ولكن وإلى غاية يومنا هذا لم يتغير شيء حيث ما زالت خلايا الاتصال الموجودة على مستوى المؤسسات الحكومية بما في ذلك خلايا الاتصال الموجودة في الجماعات المحلية تعاني من نفس المشاكل والتي لم تسجل أي تقدم ملحوظ، الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات ويبرز التناقض الصريح بين ما تنص عليه المناشير وما هو معمول به على أرض الواقع وما تصل إليه الأيام الدراسية من تقييمات ومن تجاهل مستمر لمثل هذه الآليات المحلية لتطوير الاتصال المحلي ، ليلعب دوره في التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية وبناء الحكم الرشيد .

المطلب الثالث : واقع مشاركة المواطن في الحياة المحلية بالجزائر

إن واقع الحكم المحلي في الجزائر ، يعبر وبشكل صريح عن تلك الهوة الموجودة بين كل من الجماعات المحلية و المواطن ،الذي يبرز الاهتمام به في كثير من الأحيان في فترة الانتخابات المحلية ، لينتهي ذلك الدور و الاهتمام مع انتهاء كل انتخاب .

ولعل هذا ما يعتبر من إحدى الأسباب التي دفعت بالمواطن نحو الاحتجاج بصفة مستمرة وعنيفة تتسبب أحيانا في الأزمات .

ذلك أن ” 87,49 % من المشاكل المطروحة في هذه الاحتجاجات ، تتعلق بأمور الحياة اليومية كالسكن والبطالة وتوزيع المياه وتعبيد الطرقات والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية ... الخ ، مطالب تطرح

بحدة مسألة أداء القطاع العمومي والإدارة المحلية، الذي لازال مسيطر على هذه القطاعات وعدم قدرة المواطنين على التدخل لإصلاحه بطرق أخرى أكثر تنظيماً.¹

وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى أنه وإلى غاية اليوم، المواطن الجزائري بلا حظوظ فعلية كبيرة في المشاركة في إبداء الرأي والمساهمة في قضايا الشأن المحلي.

وفي هذا الإطار يقول الدكتور ناصر جابي أنه " ... إذا أخذنا مؤسسة البلدية باعتبارها أول هيئة عامة، يمكن أن يتصل بها المواطن محليا، نجد أن القانون ورغم أنه يسمح له نظريا بإمكانية حضور جلسات مداوالات المجلس الشعبي البلدي، فإنه لا يقنن الطريقة التي يتم بها الحضور، كما أن نفس القانون لا ينظم عملية مشاركة المواطن في هذه المداوالات من حيث الحقوق والواجبات. أكثر من ذلك فالمجلس يمكن أن يلغي هذا الحضور، باعتماد الاجتماعات المغلقة، كما جاء في المادة 19 من قانون البلدية، كما يمكنه أن يطرد أي مواطن من الجلسة في حالة الإخلال بها، علما بأن التجربة العملية للمجالس الشعبية البلدية في الجزائر و منذ نشأتها، لم يعرف عنها تلك المشاركة الكثيفة للمواطنين في جلسات المجلس الشعبي البلدي.

ليبقى شكل المشاركة الوحيد المقنن هو الحصول على نسخ من المداوالات المجلس الشعبي البلدي ثمانية أيام بعد المداولة، أو قراءتها كمعلقات، كما جاء في المادتين 21 و 22 من نفس قانون البلدية.²

ومما سبق ذكره نجد أن المواطن لا يبقى له بالإضافة إلى ما نصت عليه هذه المواد، إلا انتظار أيام الاستقبال الخاصة برئيس المجلس الشعبي البلدي الأسبوعية لطرح مشاكله، والتي تتمحور نسبة عالية منها حول قضيتي السكن والبطالة والمساعدات الاجتماعية.³

ومما يزيد الهوة الفاصلة بين المواطن و بلديته أو ولايته، هي المجالس المنتخبة المكونة إجمالا من

” نخب بمواصفات محددة منها المستوى التعليمي الضعيف، أو المتوسط في أحسن الأحوال وضعف مؤهلات التسيير لديها، لدرجة أن الأحزاب لازالت ترشح الأميين من مناضليها لتبوء موقع رئيس المجلس الشعبي البلدي خاصة في الولايات الريفية الداخلية، مما لم يساعد قطعا على تحسن تسيير المجالس الشعبية من جهة، وتضائل فرص مشاركة المواطنين من جهة أخرى“⁴. وبالتالي نجد أن واقع مشاركة المواطن في

¹ ناصر جابي، تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر(الجزائر:تقرير الإدارة الرشيدة في التنمية، 2006). ص 20.

² المرجع نفسه، ص 26.

³ المرجع نفسه، ص 27.

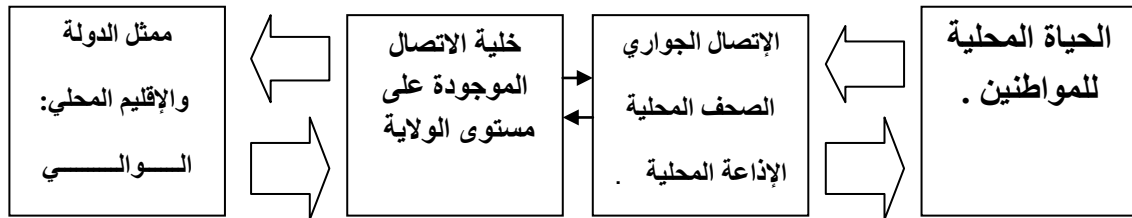
⁴ المرجع نفسه، ص 26.

التسيير المحلي يرتبط بعدة محددات ، التي تعيق توسيع دوره الحقيقي و تسمح باستمرار تأزم العلاقة التي تربطه بالإدارة المحلية التي من المفروض أنها وجدت لتلبية رغباته ، من خلال الاستماع لمشاغله و الاتصال الدائم به وإشراكه في اتخاذ القرار الذي يعود عليه .

2/ الإعلام الجوّاري في الجزائر:

"وسائل الإعلام الجوّاري هي التي تقوم بتغطية الأحداث التي ترتبط بشكل مباشر بمواطني المنطقة الجغرافية التي تنشط فيها فهي تتمتع بشفافية اجتماعية. إنها عبارة عن عروض إعلامية قريبة من الجماهير و تتطلب دقة كبيرة لأن العديد منهم يكون قد شاهد مباشرة حيثيات الأخبار التي وردت لاحقا في وسائل الإعلام ، وهي عرض يريده الجمهور حياديا ويضع مساحة بينه ومصادر المعلومات والسلطات المحلية، التي غالبا ما ترغب وتعمل على السيطرة على المعلومات." ¹ وتبرز أهمية الإعلام الجوّاري في اتصال الجماعات المحلية من خلال الشكل التالي: يبرز الشكل أدناه دور الإعلام الجوّاري في إيصال مشاغل المواطنين إلى المسؤولين المحليين ، ذلك أنه يعبر عنها ليتم قراءتها على مستوى خلية الاتصال في الولاية ويتم إيصالها إلى الوالي ليتم أخذها بعين الاعتبار .

- الشكل رقم 03 -



المصدر: من إعداد الطالبة

وفيما يتعلق بالظروف الأساسية لعمل وسائل الاتصال الجوّاري في الجزائر، فتهدف إلى تحقيق ثلاث ركائز رئيسية تتمثل في : ضمان الوصول " التمثيل والمشاركة "، وهي عناصر لا تنطبق إلا في وجود جو عام من الديمقراطية وحرية التعبير.

" وتعتبر وسائل الاتصال في الجزائر ولو نسبيا عن المشاكل التي يعانيها المواطن الجزائري في مجالات مختلفة وما تنشره الصحف العمومية والمستقلة خير دليل على ذلك من خلال الصفحات المخصصة لمواضيع تتعلق برصد القرارات والمشاريع الحكومية في مختلف المجالات وتأتي هذه المواضيع في شكل روبرتاجات

¹ Liberet, T, *la communication sensible*, www.communication-sensible.com, consulté le: 20/05/2011.

أو تقارير أو تحقيقات صحفية بناء على رصد الأحداث وهو نفس المنحى الذي نجده في القطاع السمعي البصري ، إذ على الرغم من قلة القنوات الإذاعية والتلفزيونية المتخصصة فهناك بعض المواد الإعلامية المشيرة لعملية التنمية سواء من خلال الحصص الاقتصادية مثل حصة المؤشر أو حماية المستهلك أو الإرشادات الفلاحية.¹

كما يتزايد بالمقابل عدد القنوات الإذاعية ، التي وصل عددها سنة 2010 إلى 48 إذاعة، أي ما يمثل معدل إذاعة واحدة لكل ولاية والتي تعتبر كقناة اتصال بين سكان المدينة ومسؤوليها والتي وضعت لتحقيق مجموعة من الأهداف والتمثلة في :

1. إطلاع وتعريف المواطن بالقضايا المحلية .
 2. إيصال القضايا التي تهم المواطن إلى صناع القرار والمسؤولين .
 3. ترقية قيم المجتمع المحلي وتثمين عاداته وتقاليده والمحافظة على إرثه الثقافي وخلق هوية وجلب الاستثمارات.
 4. المساهمة في القضاء على الأمراض الاجتماعية ، كالمخدرات ، التلوث ... الخ.
- وتأسيسا على ما سبق ذكره ، فإن هذه المؤسسات الإعلامية من المفروض أن تكون وسيلة فاعلة في تحريك الموارد وتوجيه التنمية المحلية والمشاركة في صنع سياسة تنمية محلية . كذلك تساهم وسائل الإعلام المحلية كالإذاعات في تسليط الضوء على أهم ما يدور في أروقة ومكاتب البلديات والولايات ، وذلك لقربها منهم والوصول إلى الكشف عن التجاوزات والإهمال والنقص ووضعها في دائرة الضوء .
- فيما يتعلق بالاتصال التنموي في الجزائر فهو ينبثق من الممارسة الإعلامية والاتصالية وهو إعلام شديد التمرکز خصوصا في مجال السمعي البصري وهذا ما يؤثر على الأداء الاتصالي في مجال التنمية الذي يجب أن ينبني على جانبين يتمثلان في : "إعلام وإقناع الجماهير بأهداف الخطة التنموية من جهة وإتاحة الفرصة للجماهير كي تعبر عن رأيها بكل شفافية حتى يتم التفاعل بينها وبين المسؤولين على المستوى المحلي من جهة أخرى."²

¹ الهام صفرة ، فندوشي ربيعة، "الاتصال التنموي بالجزائر: الأسس، الوظائف، الاستراتيجيات" (الجزائر : جامعة المدية)

http://www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_3

² المرجع نفسه .

. معوقات الاتصال الجوّاري :

1. تتركز وسائل الإعلام والمؤسسات الإعلامية في العاصمة والمدن الكبرى مثل: وهران، عنابة وحرمان المناطق النائية من إعلام تنموي جوّاري بسبب قلة أو انعدام هذا النمط من الإعلام.
 2. بخصوص السمي البصري فالقنوات التلفزيونية كلها وطنية ولا يوجد قناة واحدة محلية إلا بما يسمى بالمحطات الجهوية ، مما يجعل مجال الاهتمام الإعلامي التنموي سطحيا عبر كافة التراب الوطني ، أما الإذاعة فهناك قنوات وطنية (القناة الأولى ، القناة الناطقة بالأمازيغية والقناة الناطقة بالفرنسية ،بالإضافة إلى القنوات المحلية التي تكاد تغطي كافة الولايات) .
 3. من سلبيات التمرکز هو توجيه وإعداد برامج خاصة بالمناطق النائية والريفية والصحراوية لكن بسطحية بعيدة عن واقعها واحتياجاتها الفعلية .
 4. كما يعرف الاتصال غالبا اتجاها واحدا من القمة إلى القاعدة، وعدم الاهتمام برجع الصدى من قبل المواطنين في إطار ما يعرف بالاتصال الصاعد ونقص التنسيق والتكامل بين الهيئات والمؤسسات المعنية بالتنمية و بين المؤسسات الإعلامية .
 5. نقص الخبرة والتخصص للقائمين بالعملية الاتصالية فأغلبية الكتابات أو البرامج الإعلامية المتعلقة بمجال التنمية هي في شكل معالجات سطحية بعيدة عن الدراسات المستفيضة لإيجاد الحلول المناسبة.
- إن واقع الإعلام الجوّاري في الجزائر يواجه عوائق قانونية كثيرة، فتجربة الجزائر الخاصة بالانفتاح الإعلامي تميزت بنوع من الفوضى واحتكار الدولة لجزء كبير من وسائل الإنتاج الإعلامي كالطباعة والتوزيع والإشهار ، خاصة في ميدان الصحافة المكتوبة، كما أن الصحفيين يعانون من صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات المحلية كما أن المجال العمومي السمي البصري المحلي منعما تماما ،مما لا يسمح بطرح ومعالجة المسائل المحلية ذات الاهتمام المباشر للمواطن.

3/ الاتصال والتواصل بين الجمعيات والجماعات المحلية :

تشكل الجمعيات النواة الأساسية للمجتمع المدني ، وقد برزت في نهاية الثمانينيات في الجزائر، جراء تبني التعددية كإطار للديمقراطية في الجزائر ، ليأتي القانون رقم 91/90 المنظم لإجراءات تأسيسها وعملها،" و يبلغ عدد الجمعيات في الجزائر حوالي 90 ألف جمعية ، ينشط ألف منها فقط على المستوى الوطني "1،

¹ عبد الرحمن أبو الرومي ، إقرار قانون الجمعيات بالجزائر و المعارضة تنتفذه بشدة ، نشر يوم :14 ديسمبر 2011، تم الإطلاع عليه يوم : 20 ديسمبر 2011 . IslamOnline.com

وهي عموماً تبقى غير مجدية من حيث تأدية العمل الرقابي ، لأسباب أبرزها نقص الوعي لدى أعضاء الجمعيات ، وطابعها المحلي والغالب عليه الجانب الرياضي ، بالإضافة لانعدام الكفاءة لدى منتسبيها ، وانعدام الآليات القانونية من أجل فرض رقابة على الجماعات المحلية .

يتضمن الإطار التنظيمي للجمعيات، العديد من النقائص والثغرات وهذا ما يؤثر سلباً على عملها من جهة، وعلى علاقتها بالحياة المحلية من جهة أخرى، مما أدى إلى واقع أن الجمعيات في الجزائر لا تزال تشكو العديد من المشاكل كضعف التأطير وقلة الإمكانيات المادية وضعف الحياة الديمقراطية داخل الجمعيات، كما أن علاقتها بالجهات الرسمية تتميز بنقص الشفافية، كما أنها غير معترف بها فعلياً كمحاور وشريك من قبل المؤسسات الرسمية.

كما تعرف الجمعيات الجزائرية الكثير من المشاكل بين قياداتها تنفجر عادة بمناسبة تغيير القيادات وتنظيم الجمعيات العامة ، مما يمنح فرصة لتدخل الإدارة بعد طلب التحكيم الذي يلجأ إليه بعض القيادات الجمعوية بعد رفضهم لنتائج التغيير.

نتيجة لهذا الواقع وإلى جانب الثغرات القانونية الموجودة في قانون الجمعيات ، فإن السلطات الجزائرية دعت إلى مجموعة من الإصلاحات الخاصة بهذا القانون والذي تضمن مجموعة من التعديلات التي يذكر من أبرزها ما يلي :

. حددت المادة الأولى من هذا المشروع شروط وكيفية تأسيس الجمعيات وتنظيمها، ومنحت وزارة الداخلية 60 يوماً للفصل في أي طلب اعتماد يقدم لها .

. تضمنت المادة الثالثة منه : استثناء قانون الجمعيات الدينية التي ستخضع لقانون خاص .

. وتنص المادة 63 : على أنه : " يكون إنشاء الجمعيات الأجنبية وفق اتفاق الحكومة (الجزائرية) وحكومة البلد الأصلي للجمعية ، على أن يتم الرد على طلب الاعتماد في أجل لا يتعدى 90 يوماً.

كما يفصل هذا القانون في إحدى مواد سلطة الأحزاب السياسية عن المنظمات الوطنية والجمعيات، ذلك أن أكبر المنظمات الوطنية والجمعيات والحركات الطلابية تابعة لأحزاب التحالف الرئاسي وجاء أيضاً في إحدى مواد الدعوة إلى عدم استغلال الأحزاب السياسية المنظمات لصالحها.

السياق العام الذي تمت فيه المصادقة على قانون الجمعيات :

تمت المصادقة يوم : 13 ديسمبر 2011: إن الشيء اللافت للانتباه والجدير بالذكر هو ذلك الجو الذي طبع المصادقة على هذا الإصلاح حيث شهد ما يلي :

. إسقاط الكثير من التعديلات التي اقترحها النواب على المشروع الذي جاءت به الحكومة.

. نشوب جدل حاد بين نواب المعارضة ونواب الأغلبية النيابية ، المنتمين لجبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي .

. رفض حركة مجتمع السلم للقانون من أساسه .

. انسحاب نواب حركة النهضة (تيار إسلامي معارض) من جلسة التصويت .

. امتناع نواب حزب العمال والجبهة الوطنية الجزائرية عن التصويت .

وقد صاحب المصادقة على هذا القانون مجموعة من التصريحات التي كانت بمثابة ردود أفعال من قبل شخصيات بارزة في الدولة الجزائرية والتي جاءت أغلبيتها معارضة لهذا التغيير ويذكر من أبرزها :

تصريحات وزير الداخلية والجماعات المحلية " دحو ولد قابلية" مؤخرا قائلا : "أن القانون السابق الخاص بالجمعيات كان يحوي العديد من الثغرات ، ما سمح بتفاقم عدد الجمعيات دون أن تجتمع فيها الشروط الضرورية " ، كما ذكر في عرضه لهذا القانون أمام النواب " أنه يندرج في صميم الإصلاحات السياسية العميقة والجريئة ، بما تحمله في طياتها من تطلعات وآمال مستقبلية في ظرف وطني مثقل بالتحديات" وأضاف أن " الجمعيات الفاعلة والساعية لتحقيق برامج ذات منفعة عامة ستحظى بالدعم المناسب من طرف السلطات ،التي ستحرص على الإصغاء لمثل هذه الجمعيات وإقامة حوار مفيد معها حول قضايا التنمية المحلية ، حتى تصبح شريكا لا يمكن الاستغناء عنه ."¹

وفي المقابل لاقى هذا التعديل العديد من الانتقادات التي وصلت إلى حد رفضه ، حيث اعتبره رئيس فرع الجزائر لمنظمة العفو الدولية "خير الدين عباس " أنه سيتسبب في اختفاء العديد من الجمعيات ، وأضاف أن " القانون جاء لتشديد الرقابة على الجمعيات لأن السلطة متخوفة من نشاطها ."

ووصفه " رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان "حسين زهوان" ب "الخطوة غير مسؤولة" و دعا المجتمع المدني للتحرك ، و يرى أن قانون 1990 "كان أحسن بكثير من حيث الحريات ".

¹ - عبد الرحمن أبو الرومي ، مرجع سابق .

كما اتهمت عدة جمعيات مجلس الأمة بالتضييق عليها ، وقامت "بتوقييع عريضة احتجاجات تدعو إلى سحب القانون من البرلمان ، و التي اعتبرت فيها الجمعيات أن مشروع التعديل لا يتماشى مع الإصلاحات التي أقرتها الدولة حيث أنه يكرس تهميش الحركة الجمعوية في النقاش الوطني والتضييق عليها ، خاصة فيما يخص علاقات التعاون مع الجمعيات والهيئات الدولية ، كما تضمنت أيضا هذه العريضة اتهام بيان القانون بالسعي إلى تجفيف منابع تمويل الجمعيات وفرض الرقابة عليها من خلال الاكتفاء بالحل الإداري للجمعيات فيما دعت هي إلى وجوب الاستناد إلى أمر قضائي في أي حل زيادة على المادة التي تمنع الجمعيات من ممارسة السياسة.¹

حوصلة :

من خلال ما سبق ذكره يمكن طرح العديد من التساؤلات ، مما يفتح المجال أمام جدوى الإصلاحات والتغييرات التي تم وضعها دون إشراك المعنيين بها ، والذي سيؤدي لا محال إلى بقاء الوضع على حاله ، فالإصلاح بمعناه الواسع هو ما يشمل السياسة وليس العكس ، وعدم الاتفاق على حدود الإصلاح هو بمثابة أول خطوة لإفساده . فليس المهم هنا هو المصادقة على مشروع التعديل أو التغيير بقدر ما هو مهم مضمون هذا التعديل ومدى ملاءمته للوضع الراهن وتجاوزه للنقائص السابقة ، ولعل هذا هو حال كل الإصلاحات التي تم المصادقة عليها ، ابتداءا من قانون البلدية ووصولاً إلى تعديل قانون الإعلام ، فالمشكل الحقيقي يبقى في مطابقة مضمون هذه الإصلاحات مع الواقع المعاش والمسارعة في تطبيقها بشكل صارم .

¹ جريدة الشروق ، "جمعيات تدعو إلى سحب قانون الجمعيات من مجلس الأمة" (ليوم : 23 ديسمبر 2011) بقلم: زهية .

الفصل الثالث

**واقع وآفاق اتصال الجماعات المحلية
لولاية وهران**

المبحث الأول : إستراتيجية اتصال الجماعات المحلية لولاية وهران

بعد التعرف على بيئة اتصال الجماعات المحلية عموما ، وواقعه بالجزائر من خلال القوانين المنظمة للاتصال المحلي وبنياته وما تسمح به من مشاركة للمواطن في الحياة المحلية فيما يعرف بالديمقراطية التشاركية ، ارتأينا أن نقوم بدراسة نموذج لإحدى ولايات الوطن وهي ولاية وهران كمثال ميداني وليس كعينة يمكن تعميمها .

المطلب الأول : تقديم ولاية وهران

تعتبر ولاية وهران ثاني أكبر مدن الجزائر بعد العاصمة ، تقع في شمال غرب الجزائر على بعد 432 كيلومترا عن الجزائر العاصمة ، مطلة على خليج وهران في غرب البحر الأبيض المتوسط ، "يحدها من الغرب ولاية تلمسان وعين تموشنت، من الجنوب تحدها ولاية معسكر وسيدي بلعباس، أما من الشرق فتحدها ولاية مستغانم وغليزان. ظلت المدينة منذ عقود عديدة ولا تزال مركزا اقتصاديا وميناء بحريا هاما".¹

كانت المدينة منذ القدم محط اهتمام الحضارات المختلفة وأطماعها ، فتقلب حكمها بين بربر وعرب وأتراك وإسبان وفرنسيين ، وضع كل منهم بصمته لتزين بها المدينة فسيفسائها التراثي والثقافي ، بعد استقلال الجزائر شهدت المدينة تطورات مهمة جعلت منها ثاني مدن البلد وقطبا اقتصاديا مهما بمجاورتها لمدينة أرزيو النفطية ، كما أصبحت المدينة قطبا تجاريا بفضل مينائها البحري النشط ، الذي شكل المنفذ الأساسي للتجارة الخارجية لكل المنطقة الغربية للجزائر .

" تأسست وهران في 902 من قبل البحارة الأندلسيين ، " محمد بن أبو عون ، محمد بن عبدون " ومجموعة من البحارة بدعم من أمراء قرطبة ، أسسوا المدينة للتجارة مع تلمسان وذلك بتطوير خليج المرسى الكبير".²

الحقبة الإسلامية : "بعد تأسيسها ، كانت وهران محل نزاع بين أمراء قرطبة الأمويين والفاطميين، فتداول عليها الاثنان بالأخذ والاستعادة دامت من 910 حتى 1082 ، في هذه الحقبة كانت المكانة الإستراتيجية لوهران تفوق الجزائر و تلمسان".³

¹ La clé d'Oran : Guide touristique d'Oran 2010 . Spot ; Edition : Oran: Avril 25 .

² - مكتبة جاليكا الرقمية ، البكري ، "وصف لإفريقيا" (1904) ص 166.

³ - هوارى شائلة ، "وهران : تاريخ المدينة" ، ط2 (2002) ص 91.

" سنة 1077 م سقطت المدينة بيد " يوسف بن تاشفين " مؤسس الدولة المرابطية وخضعت له لمدة 68 سنة ، ثم وقعت وهران بقبضة قوات " عبد المؤمن بن علي الكومي " الموحدية المنتصرة في تلمسان.¹

الفترة الاسبانية : أرسل البرتغاليون حملة على شاطئ الأندلسيات في شهر يوليو 1501، أربع سنوات قبل الاسبان ، بعد عام 1505 رست السفن الاسبانية بالمرسى الكبير في أول حملة لها على وهران.²

العهد العثماني : " انقسمت فترة الحكم العثماني لوهـران إلى فترتين ، تبدأ الفترة الأولى 24 سنة من 1708 إلى 1732 أما الفترة الثانية 38 سنة من 1792 إلى غاية 1830.

الفترة الأولى "بدأت بتحرير "مصطفى بوشلاغم "مؤسس مدينة معسكر بأمر من داي الجزائر كان ذلك في 20 يناير ، بعد أن ظلت وهران لفترة آخر نقطة صامدة للإسبان على السواحل الجزائرية ، و قد جعل منها " بوشلاغم " عاصمة جديدة لبابلك الغرب الذي كان يحكمه من معسكر،حيث ظل " بوشلاغم " حاكما لوهـران بدون مشاكل حتى سنة 1792 ، عندما عاود الإسبان الهجوم على المدينة ، واستطاعوا دخولها في حين لجأ "بوشلاغم "إلى مستغانم ."³

في الفترة الثانية " وقع الاسبان اتفاقية تقضي بالتنازل عن المدينة ، مقابل السماح لهم بأخذ المدافع والذخيرة مما سمح ل"محمد الكبير"بالدخول إليها في أوائل مارس 1792 ."⁴

الاستعمار الفرنسي : " في 4 يناير 1831 دخل الجنرال "شارل ماري دينس " قائد البعثة الفرنسية وهران وفي أغسطس من نفس السنة أسس الجنرال "فوداوس"حامية منها الكتيبة الرابعة لفيلق اللفيـف الأجنبي، وجعل وهران منطلقا لغزو الجنوب الوهراني ."⁵ وهكذا بدأ الاستيطان الأجنبي والتنمية "بين عامي 1841 و1847 حيث قام الجنرال " لامورسيار " بإعادة تنظيم المدينة بإنشاء أحياء (قرية الزنوج، المدينة الجديدة) وتشريد السكان الأصليين ثم تكييف المدينة لسياسة الاستعمار الاستيطاني ، هكذا شهدت وهران موجة من الهجرة الأوروبية تمثلت في 47300 فرنسي قادمين من "الألزاس"و" فوجو ديفيني" ، ومناطق أخرى من جنوب فرنسا: (31000 إسباني /8800 مالطي/8200 إيطالي/8600 سويسري وألماني."⁶

¹ ألفريد ساليناس ، "وهران الباهية : المذكرات الفرنسية الأندلسية لمدينة جزائرية" (باريس:2004)ص 44.

² هواري شائلة ، مرجع سابق ، ص 91.

³ المرجع نفسه، ص 120.

⁴ المرجع نفسه، ص 121.

⁵ الرابطة الفرنسية للدفاع عن حقوق الإنسان و المواطن (1830-1962): 28 أكتوبر 2008.

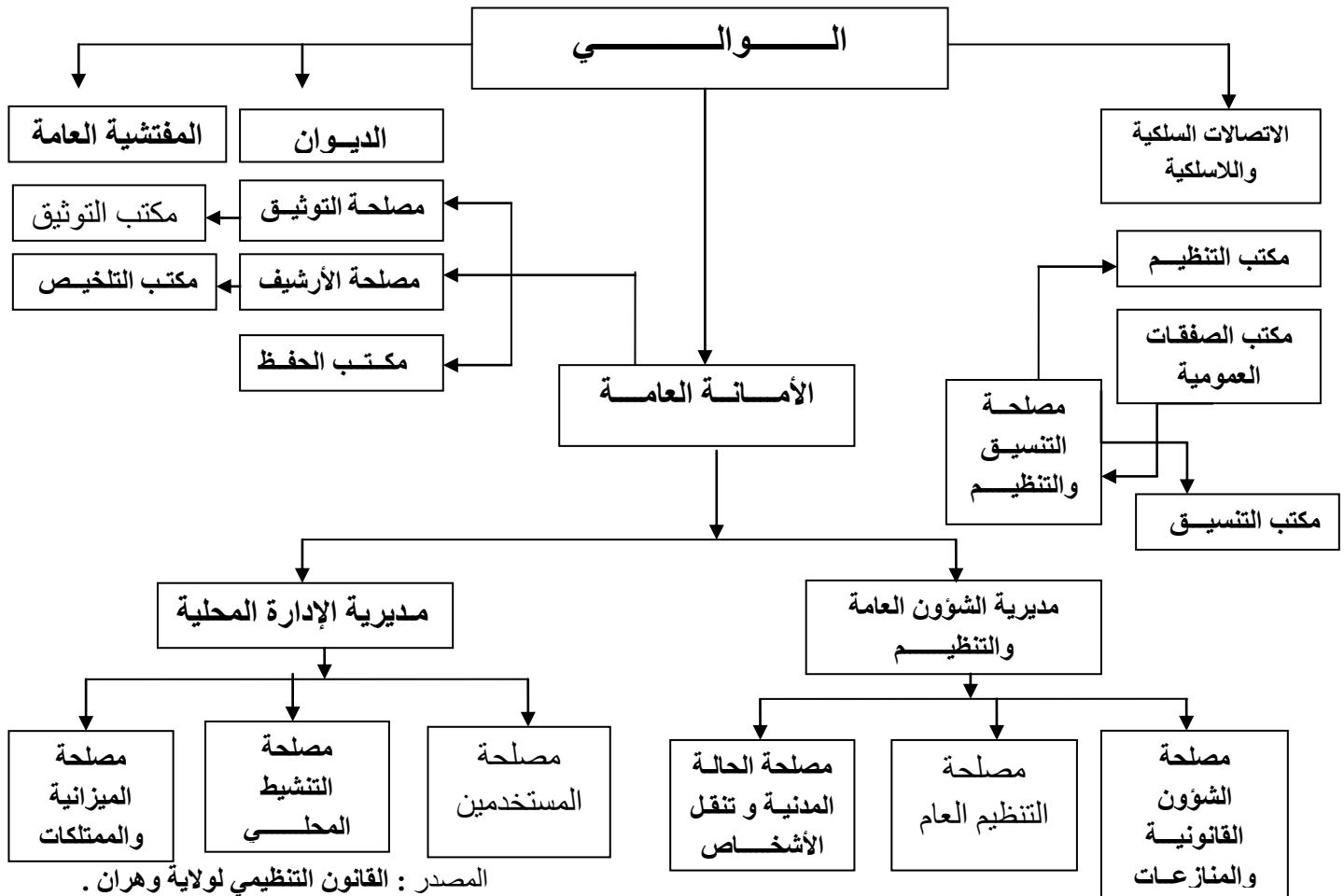
⁶ المرجع نفسه، ص 21.

الثورة التحريرية : " في الفاتح نوفمبر 1954 اندلعت الثورة الجزائرية ، وأوكلت قيادة الولاية الخامسة التي تشمل كل الإقليم الوهراني "للعربي بن مهيدي" و في 1 ماي 1958 شهدت المدينة أعمال شغب ، "في عام 1962 وافقت فرنسا على مبدأ إجراء استفتاء لتقرير المصير في الجزائر، لتندلع الاشتباكات بين الجزائريين والأوروبيين في وهران في 13 يناير 1962.¹ بعد الاستقلال بقي المرسى الكبير تحت الإيجار الفرنسي وذلك وفقا لما نصت عليه اتفاقيات إيفيان التي حددت المدة ب 15 عاما، لكنه تم استرجاعه عام 1967 .

. الشكل التوضيحي لولاية وهران :

لقد تم إنشاء مبنى ولاية وهران سنة 1959، ويقع بحي الهواء الطلق وبالنسبة للتنظيم الإداري الحالي لولاية وهران فهو : 09 دوائر/ 26 بلدية.

الهيكل التنظيمي لولاية وهران - (الشكل رقم 04)



المصدر : القانون التنظيمي لولاية وهران .

¹ الرابطة الفرنسية للدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن، مرجع سابق ، ص 49.

إن التطرق للهيكل التنظيمي للولاية يهدف إلى معرفة موقع خلية الاتصال منه ، والتي يجدر الإشارة إلى أنها تابعة لديوان الوالي وتعمل تحت سلطة رئيس الديوان ، وهذا ما أدى إلى بعدها عن الموظفين ، فحسب الدراسة الميدانية التي تم القيام بها على مستوى ولاية وهران في شهر جويلية 2011 ، فإن العديد من الموظفين لا يعلمون بوجودها على مستوى الولاية .

المطلب الثاني: إستراتيجية الاتصال الداخلي لولاية وهران

تسعى الجماعات المحلية عموما ، والولاية بصفة خاصة إلى تكوين صورة إيجابية مشرفة لها لدى الرأي العام عامة وفئة الجماهير المتعاملة معها خاصة ، وقبل وضع وتنفيذ خطة خارجية يجب ممارسة نشاطات اتصالية داخلية وفق إستراتيجية اتصال محكمة واضحة المعالم ، وولاية وهران باعتبارها إحدى كبريات المدن الجزائرية لابد لها من إتباع إستراتيجية اتصال فعالة على المستويين الداخلي والخارجي . والحديث عن الإستراتيجية الداخلية ، يستدعي معرفة بنى الاتصال والتي لا يوجد منها إلا خلية الاتصال بالولاية فما هو دورها ؟ :

إن خلية الاتصال تهتم بمتابعة كل ما يصدر في وسائل الإعلام والاتصال حول المؤسسة والمتعاملين معها، ثم تقوم بتلخيص أهم فكرة وعرضها على المسؤول للإطلاع عليها ، واتخاذ ما يراه مناسبا بشأنها وتتكون خلية الاتصال في ولاية وهران من أربع أشخاص ، يقومون بمجموعة من المهام المتمثلة في :

1/ **القراءة اليومية للصحف :** حيث يقوم أعضاء الخلية بإنجاز وقراءة يومية للصحف الوطنية من خلال قراءات وقص كل المقالات الواردة في الصحف الوطنية ، التي تعالج مواضيع ذات علاقة بالولاية ، أو أي نشاط تقوم به إحدى مديرياتها وتنظم حسب ترتيب محدد وثابت اقترحته مسؤولية الخلية والمتضمن للمواضيع الخاصة بالولاية وإحدى الهيئات التابعة لوصايتها ، وهذه المواضيع مقسمة في ملفات تحمل العناوين : (نشاط السيد الوالي ، التنظيم العمومي و الأمن ، البيئة ، السكن ، النقل ، التجارة ، الصحة ، التعليم ، المشاريع في طور الانجاز ، السياحة ، منوعات).

يقوم رئيس المصلحة بكتابة ملخصات حول أهم ما كتبه الصحف يوميا ويتم تسليمها إلى رئيس الديوان للإطلاع عليها قبل تسليمها إلى الوالي .

2/ **البيان الصحفي :** ومن الأنشطة التي تتولاها أيضا خلية الاتصال في الولاية ، هو البيان الصحفي إلى الصحفيين أو المراسلين الصحفيين المتعاملين معها ، وذلك من أجل إبلاغهم بالنشاطات التي يتضمنها الوالي، كزيارة تفقدية (حيث تتكفل الولاية بنقلهم إلى تلك الأماكن) أو انعقاد دورة للمجلس الشعبي الولائي،

أو لقاءات الوالي مع المنتخبين والإطارات الإدارية على مستوى الولاية (إذن فهي مهمة بتغطية نشاطات الوالي كشخص ذو نفوذ و ليس كهيئة لتقريب الإدارة من المواطن وتحقيق الديمقراطية التشاركية).

أشكال الاتصال الداخلي في ولاية وهران :

كل مؤسسة بشكل عام تسعى إلى النجاح ، وهذا يقوم على مدى اعتمادها على سياسة اتصالية فعالة ،حتى تضمن وصول المعلومات لجماهيرها الداخلية والخارجية، حيث تتخذ أشكالا رسمية و أبعادا تتمثل في الاتصال الصاعد ، النازل والأفقي .

الاتصال الرسمي : هو أهم ركائز العملية الاتصالية داخل الولاية ، ويتضح ذلك من خلال نقل التعليمات والقرارات والأوامر وفق القنوات الرسمية في إطار رسمي ، من أجل السير الحسن والتنظيم المحكم لمختلف الأقسام الإدارية عن طريق التقارير والتعليمات والتوجيهات التي يصدرها الوالي بصفته الهيئة التنفيذية بالولاية ، وهذا تطبيقا لمداورات المجلس الشعبي الولائي ، أو من الاجتماعات التنسيقية التي تتم بين الوالي ومختلف ممثلي المديريات ومصالح الولاية فيما يعرف ب" البريفينغ " .

الاتصال الرسمي يعتمد على ثلاثة اتجاهات وهي : الاتصال النازل / الاتصال الصاعد/ الاتصال الأفقي.

1/ الاتصال النازل : هو الاتصال الذي يمر بين المسؤولين (الوالي) والمدراء ورؤساء المصالح مع الإطارات والموظفين ، ونجد هذا الاتجاه الاتصالي من فوق إلى تحت ، أي من القمة إلى القاعدة وهي على العموم تتضمن أوامر و تعليمات ، تتعلق بالأمور المهنية والتسيير للعمل الإداري.

وفي مقابلتنا مع أحد المسؤولين على مستوى مصلحة الموظفين¹ في إطار الحديث عن وسائل الاتصال الصاعد فقد قام بتحديد كالتالي :

الوسائل الشفوية : وتتجلى في أغلب الأحيان في الأعمال اليومية في إطار النشاطات العادية ، والتي يذكر منها على سبيل المثال : كعقد اجتماع لدراسة مسألة إجراء المسابقات الوظيفية ، التي تنظمها الولاية في جميع جوانبها : التقنية ، المالية وفي إطار هذا الاجتماع يقدم المدير برنامجا يتضمن تعليمات وتوصيات يوجهها إلى كل إطار لتطبيقها على مستوى إدارته لكن الملاحظ هو غياب اعتماد الأيام الدراسية والملتقيات وعقد الاجتماعات بصفة دورية بين المدير وإطارات مديريته .

¹ مقابلة مع السيد " زقاي محمد "، مسؤول في مصلحة الموظفين بولاية وهران حول طبيعة الاتصال الداخلي في الولاية (مقر ولاية وهران : يوم 17 جويلية 2011).

الوسائل المكتوبة : وتتمثل في محاضر الاجتماعات والتقارير التي يحضرها رؤساء المصالح لمعالجة المسائل المطروحة، كما يتجلى الاتصال النازل أيضا في الملصقات والإعلانات والتعليمات، المتعلقة بالتنظيم والحفاظ على الانضباط العام وتحديد أوقات العمل...الخ.

2/ الاتصال الصاعد : وهو عكس الاتصال النازل ، حيث يتم من أسفل القاعدة إلى القمة ، أي من الموظفين إلى مسؤوليهم ولكن هذا النوع من الاتصال في ولاية وهران يقتصر فقط على إعداد التقارير والأعمال من قبل الموظفين وتسليمها إلى المسؤولين ، وهذا حسب ما تم استخلاصه من الاستمارة الموزعة على مجموعة من الموظفين في مستوى الولاية ، مما لا يسمح بمشاركة الموظف في اتخاذ القرار ، أو حتى تقديم اقتراحات خاصة بالعمل كما لا يجد أي وسيلة فعالة في التعبير عن المشاكل المهنية التي تعترضه. ولعل هذا يرجع إلى وجود مجموعة من العوائق التي سيتم ذكرها في المبحث الثالث من هذا الفصل .

3/الاتصال الأفقي : يلعب الاتصال الأفقي في الولاية دورا مهما في التنسيق ما بين المديريات والمصالح وذلك عن طريق عقد كل مديرية أو مصلحة لاجتماعات تنسيقية تجمع بين المسؤولين من نفس المستوى ، ولكن هذه الاجتماعات لا تعقد في ولاية وهران إلا نادرا، ويتبادل الموظفون من نفس المستوى المعلومات وذلك من خلال الاتصال الشفهي أو من خلال التقارير المكتوبة .

المطلب الثالث : إستراتيجية الاتصال الخارجي لولاية وهران

تسعى الجماعات المحلية في اتصالها الخارجي إلى تحسين صورتها الذهنية لدى المواطنين وإلى إشراكهم في صنع القرار وتنفيذ مختلف المشاريع المحلية ، وذلك من خلال استشارتهم وفتح الأبواب أمام اقتراحهم، سعيا منها إلى السير نحو تحقيق ديمقراطية محلية تشاركية ، وإرساء مبادئ الحكم الراشد ويمكن أن يظهر الاتصال الخارجي للولاية في ثلاثة أشكال : علاقة الولاية مع المواطن ، علاقة الولاية مع الجمعيات وعلاقتها مع وسائل الإعلام الجوارية (المقروءة و المسموعة).

1/ علاقة الجماعات المحلية بوهران مع المواطن :

ولاية وهران في هذا الإطار تعتمد بدرجة كبيرة في علاقتها مع المواطن على خلية الاستماع التي يحددها الوالي وليس القانون .

وقد بدأت خلية الاستماع عموما "عملها بتعليمة من السيد رئيس الجمهورية ، أما على مستوى ولاية وهران فقد بدأ عملها رسميا يوم 19 جانفي 2011، وتضم هذه الخلية 6 موظفين وتحدد فترة عملها نصف يوم فقط ، من الساعة 8:00 صباحا إلى غاية 13:30 سا تقريبا ومعظم فرقة العمل كانت تعمل في مصلحة البريد الصادر والوارد وتم تجنيدها من أجل استدراك العدد الهائل من المواطنين ، الذين يتوافدون على المصلحة

بالآلاف¹ ولعل هذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم وجود متخصصين في مجال الاتصال ، ذلك أن جزء منهم متخصص في الشؤون القانونية ، مما يساهم في عرقلة وعدم فهم عمل الخلية ، بالإضافة إلى غياب خلية الاتصال على مستوى البلديات، أدى إلى توافد المواطنين بأعداد كبيرة على خلية الاتصال الموجودة في الولاية .

" وتقوم الخلية باستقبال شكاوى وطلبات المواطنين وذلك مع تقديم ملف كامل حول الشكوى ليتم الإصغاء للمواطن ، وتحرير تقرير يوجه إلى المديرية أو البلدية المعنية ليتم الرد على المواطن مباشرة وترد المصالح المختصة على أصحاب الشكاوى ."²

ويرجع الاهتمام بنشاط خلية الاستماع إلى الوالي ، وليس لمحددات قانونية تنظيمية وبنوية ، التي تعتبر من بين إحدى الثغرات القانونية وإهمال المشرع الجزائري للبنيات الاتصالية وفي هذا الإطار فإن والي ولاية وهران قد قام بفتح خلية الاستماع تبعا لتعليمات رئيس الجمهورية ، للتقرب أكثر من المواطن بالنسبة لولاية وهران في هذه الفترة للاحتكاك المباشر بالمواطن والاستماع إلى انشغالاته .

إن الاعتماد على خلية الاستماع كأداة لتفعيل العلاقة الاتصالية مع المواطن غير كاف، خاصة إذا كانت هذه الخلية لا ترقى إلى المستوى المطلوب ، سواء من حيث الكفاءات البشرية أو من ناحية الإمكانيات المادية فليس المهم إنشاء خلية الاستماع كبنية شكلية صورية، بل الأهم يكمن في جدية عمل هذه الخلية وكفاءة العاملين بها ، لتحقيق الديمقراطية التشاركية التي تحتاج إلى العديد من الآليات والطرق ووضع إستراتيجية للتواصل لإشراك المواطنين في الحياة المحلية والتخفيف من المشاكل التي تواجههم .

2/ علاقة ولاية وهران مع الجمعيات :

إن الجمعيات تعبر بشكل أو بآخر عن المواطن ، فهي بمثابة الرابط بين هذا الأخير والمجالس المنتخبة الموجودة على مستوى الجماعات المحلية ، وفي هذا الإطار لابد من وجود شراكة مابين الجمعيات والمجالس المنتخبة ، غير أن الواقع الذي تم معانيته حول طبيعة هذه العلاقة في ولاية وهران ، قد بين أن دور الجمعيات الموجودة على مستوى الولاية محدودا جدا ، إذا ما تم مقارنته مع العدد الكبير لها والذي يصل إلى 3622 جمعية ، تتضمن 8 أنواع مختلفة (رياضية ، تربوية ، ثقافية ... الخ) حيث تقتصر هذه العلاقة على الإجراءات الإدارية عند إنشاء الجمعية وبمجرد حصول الجمعية على حق الإنشاء تنقطع هذه العلاقة ، وهذا

¹ مقابلة مع السيدة بن شنافي هبة ، مسئولة عن خلية الاستماع حول كيفية عمل الخلية (ولاية وهران في : 6 - 07 - 2011).

² المرجع نفسه.

حسب ما تم التصريح لنا به من قبل أحد المسؤولين في مصلحة الجمعيات¹، أما عن اتصال الجمعيات مع المجلس الولائي المنتخب فهي شبه منعدمة .

3/ علاقة ولاية وهران بوسائل الإعلام الجوارية (المقروءة والمسموعة):

"لقد أصبح من الضروري على الجماعات المحلية عموما ربط علاقات مع الصحافة المحلية، وأن يقوم ممثل البلدية أو الولاية بتقديم كافة المعلومات الضرورية للصحافة"²، والمتتبع لواقع الصحافة الجوارية في الجزائر عموما وفي ولاية وهران بصفة خاصة ، يجد أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنصوص القانونية ، التي أثبتت الوقائع أنها تعاني من نقص كبير فيما يتعلق بهامش الحرية الممنوح لها ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان العلاقة التي تربط ولاية وهران مع الصحافة المحلية وحسب إحدى الصحفيات في جريدة "الوطني " ³، قد تحسنت مقارنة بالسنوات السابقة ، ذلك أنها أصبحت تحصل على المعلومات بسهولة وبدون أي عرقلة، ويرجع الفضل في ذلك إلى تعاون خلية الاتصال الموجودة على مستوى الولاية معها وحرصها الدائم على ضرورة حضور الصحافة المحلية في أي نشاط يتعلق بالولاية ، كما أنها تعتبر بمثابة همزة وصل حيث أنها تعبر عن مختلف المشاكل التي يعاني منها المواطن الوهراني ، وهذا يتضح جليا من خلال المقالات التي تنشرها .

الصحف المحلية لولاية وهران هي :

1/ باللغة العربية :

منبر القراء ، الوطني وهران، صدى وهران، الأجواء، منبر الغرب ، صوت الغرب، المساء، الوصل.

2/ باللغة الفرنسية:

Le quotidien d'Oran / Carrefour / Echo d'Oran / La voix de l'Oranie / Ouest Tribune / Le Financier / Réflexion/ Le Patriote /Lakoom info.

المسموعة : والمتمثلة في إذاعة الباهية وهران .

المرئية : والمتمثلة في المحطة الجهوية بوهران.

¹ مقابلة مع السيد : "سدار أحمد" موظف بمصلحة الجمعيات بولاية وهران يوم : 2011/07/17 حول كيفية عمل مصلحة الجمعيات بمقر الولاية حول دور الجمعيات في التشاور حول مشاريع و مشاكل المواطنين بالولاية .

² - Mégard Doménique et Daljarri Bernard ,La Communication Des Collectivité Locales(Paris: Extensio Edition,2nd ed , 2009),p85 .

³ مقابلة مع الصحفية : ح. نصيرة (بجريدة الوطني) حول علاقة الصحافة بولاية وهران ، يوم : 2011-07-04.

تفريغ وتحليل الاستثمار : لإعطاء الدراسة نوع من المصادقية في شرح واقع الاتصال الداخلي بولاية وهران تمت صياغة استمارتين متكونتين من مجموعة أسئلة (أنظر إلى الملاحق).

العينة محل الدراسة : أو مجتمع محل الدراسة والذي يتمثل في كل المفردات التي تكون موضوع الدراسة ، ومجتمع العينة في هذه الدراسة يتمثل في مجموع الإطارات والموظفين الموجودين على مستوى ولاية وهران وذلك للتعرف على واقع الاتصال الداخلي بالولاية ، كما تضمنت العينة الخاصة بالاستمارة الثانية ، مجموعة من مواطني الولاية الذين بلغ عددهم 50 مواطن تم اختيارهم عشوائيا ، وذلك نظرا لصعوبة توزيعها على عدد أكبر .

أسلوب تحليل البيانات : لقد تم القيام بتحويل المعلومات إلى رموز أي إلى صيغ رقمية أي الرمز للإجابة بنعم بالرقم 01 و الإجابة بلا بالرقم 02 ويتم تدوين المعلومات بعد ذلك حسب الاستثمار التالية:

الجدول (01) : الاستثمار

المتغير الاستثمار	1م	2م		20م
1				
2				
3				
.				
50				

المصدر: استثمار البحث

1/ الاستثمار الموزعة على الموظفين :

يبلغ عدد موظفي المقر الرئيسي لولاية وهران إجمالا وحسب معطيات تم الحصول عليها من مصلحة الموظفين: 1049 موظف ، منهم 632 موظف إداري و 417 موظف تقني وقد تم اختيار العينة المدروسة من بين الموظفين الإداريين ، حيث يصل عددها إلى 50 موظف. (أنظر الملاحق للإطلاع على الاستثمار الموزعة) وذلك لصعوبة توزيعها على جميع الموظفين .

الجدول رقم 02 : يتعلق بمتغير السن

الاقتراحات	التكرارات	النسبة
من 20 إلى 30 سنة	15	30%
من 30 إلى 40 سنة	18	36%
من 40 سنة فما فوق	17	34%
المجموع	50	100%

المصدر : استثمار البحث

يبرز الجدول رقم 02 نسب أعمار الموظفين والتي جاءت تقريبا متقاربة ،مما يدل على تساوي حظوظ جميع الفئات في التوظيف بمقر الولاية وخاصة نسبة الشباب منها ، مما يسمح بوجود طاقات يمكن استغلالها بشكل إيجابي.

الجدول رقم 03 : يتعلق بمتغير الوضعية المهنية

النسبة	التكرارات	الاقتراحات
50%	25	إطار إداري
42%	12	موظف مرسوم
26%	13	موظف مؤقت
100%	50	المجموع

المصدر : استمارة البحث

يظهر الجدول رقم 03 أن هناك تساوي بين نسبة الإطارات الإدارية والموظفين، مما يسمح بالتعرف على آراء مختلفة من الجانبين و بنسبة متعادلة.

الجدول رقم 04 يمثل متغير طبيعة العلاقة التي تربط الموظف بباقي المصالح الإدارية الأخرى

النسبة	التكرارات	الاقتراحات
24%	12	ممتازة
44%	22	حسنة
0%	0	سيئة
32%	16	ليس هناك أي علاقة
100%	50	المجموع

المصدر : استمارة البحث

نستنتج من الجدول رقم 04 أعلاه أن هناك شبه غياب للاتصال وذلك انطلاقا من أن نسبة 32% أجابت بأنه ليس هناك أي علاقة تربطهم بباقي المصالح ، مما يطرح العديد من التساؤلات حول أسباب انعدام الاتصال بين مختلف المستويات ، والتي حسب ما تم معانيته يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم إدراك الموظف لوجود خلية اتصال على مستوى مقر الولاية ،والناتج عن محدودية دور الخلية على المستوى الداخلي.

الجدول رقم 05 يبين متغير الوسائل المستخدمة للاتصال بين مختلف المصالح

النسبة	التكرارات	الاقتراحات
20%	10	إعلانات
4%	02	ملتقيات
26%	13	لقاءات
20%	10	اجتماعات
24%	12	اتصال وجها لوجه
6%	03	الامتناع عن الإجابة
100%	50	المجموع

المصدر : استمارة البحث

نستنتج من الجدول رقم 05 أعلاه أن الوسائل المستخدمة للاتصال في الولاية غير منظمة وذلك من خلال تفاوت النتائج المتحصل عليها والملاحظ أن الاتصال بالموظفين يقوم على استخدام اللقاءات والإعلانات والاتصال وجها لوجه ، مما يجعل من الاتصال مجرد عملية إعلام لا يتم فيها تبادل المعلومات مع الموظف.

الجدول رقم 06 يمثل متغير نوع الاتصال المستخدم في الولاية

الاقترحات	التكرارات	النسبة
تحفيزي	1	2%
بيداغوجي	0	0%
عملي	35	70%
عام	13	26%
امتناع عن الإجابة	01	2%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة البحث

تبرز نتائج الجدول رقم 06 أن نوعية الاتصال الداخلي السائد هو اتصال عملي بالدرجة الأولى ، مما يدل على غياب الاتصال التحفيزي الذي يؤدي إلى إشراك الموظف في العمل الداخلي وتحفيزه على الابتكار والعمل الجيد وخلق نوعا من التجديد الذي ينعكس إيجابا على مردودية عمله ولعل هذا يرجع بالدرجة الأولى إلى دور خلية الاتصال والآليات الاتصالية المستعملة على المستوى الداخلي.

جدول رقم 07 يمثل متغير لوجود صندوق اقتراحات خاص بالموظفين

الاقترحات	التكرارات	النسبة
نعم	0	0%
لا	48	96%
امتناع عن الإجابة	2	4%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة البحث

نستنتج من خلال نتائج الجدول رقم 07 أنه لا وجود لصندوق اقتراحات خاص بالموظفين والذي يعد من بين أهم الآليات التي تساعد في إشراك الموظف بالعمل الداخلي والتعرف على مشاكله وبالتالي محاولة حلها، بالإضافة إلى الاستفادة من اقتراحاته وهذا سبب آخر لضعف الاتصال الداخلي على مستوى مقر ولاية وهران.

جدول رقم 08 يمثل متغير طبيعة المعلومات التي تصل الموظفين

الاقترحات	التكرارات	النسبة
واضحة	44	88%
غير واضحة	04	8%
الامتناع عن الإجابة	02	4%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة البحث

يبرز الجدول رقم 08 أن المعلومات التي تصل الموظفين تتميز بالوضوح ، وهذا ما يساهم في تحسين عملهم.

جدول رقم 09 يبين رأي الموظفين حول نجاعة الوسائل الاتصالية المستعملة في الولاية

النسبة	التكرارات	الاقتراحات
28%	14	نعم
70%	35	لا
2%	01	الامتناع عن الإجابة
100%	50	المجموع

المصدر : استمارة البحث

نستنتج من الجدول رقم 09 أعلاه أن هناك إجماع بنسبة 70% على أن الوسائل الاتصالية المعتمدة في الولاية غير ناجعة ، وذلك يبرز جليا من خلال عدم وجود صندوق اقتراحات وضعف عمل خلية الاتصال ، بالإضافة إلى طبيعة الاتصال المعتمد مما انعكس سلبا على الاتصال الداخلي .

جدول رقم 10 لمتغير الوسائل الاتصالية المقترحة من قبل الموظفين

النسبة	التكرارات	الاقتراحات
2%	01	دليل خاص بالولاية
60%	30	الانترنت
2%	01	العمل الجماعي
4%	02	ملتقيات
25%	10	مجلة خاصة بالولاية
8%	06	الامتناع عن الإجابة
100%	50	المجموع

المصدر : استمارة البحث

يبرز الجدول رقم 10 أعلاه أن جل الاقتراحات الخاصة بوسائل الاتصال الداخلي هي توفير الانترنت لتسهيل العمل الاتصالي والإداري ومواكبة التطورات الاتصالية مما يسمح للموظفين بعصرنة عملهم وربح الوقت في أداء مهامهم وغياها يؤدي إلى بطء العمل الإداري وثقل الاتصال ، ذلك أن الدول الغربية تطبق الحوكمة الإلكترونية في حين لازلنا نعاني من غياب أبسط وسيلة عصرية على مستوى أهم أجهزة وهيئات الدولة الجزائرية .

الجدول رقم 11 لمتغير مدى الأخذ بآراء الموظفين في عملية اتخاذ القرار

النسب	التكرارات	الاقتراحات
20%	10	نعم
70%	35	لا
10%	05	الامتناع عن الإجابة
100%	50	المجموع

المصدر : استمارة البحث

نستنتج من الجدول رقم 11 أعلاه أن آراء الموظفين لا تأخذ بعين الاعتبار، مما يبرز أن الاتصال السائد في الولاية هو اتصال نازل من الأعلى إلى الأسفل، في حين أن الاتصال الناجح يكون متعدد الاتجاهات وهذا ما يجعل من الموظف مجرد منفذ للأوامر لا غير ، وترجع أسبابها إلى كون أن المسؤولين لا يهتمون بآراء الموظفين من جهة والموظف لا يبادر بالمشاركة من جهة أخرى ، ظنا منه أن عملية صنع القرار تقتصر فقط على المسؤول .

جدول رقم 12 لمتغير المتابعة الميدانية للمشاكل المدروسة

الافتراضات	التكرارات	النسبة
نعم	25	50 %
لا	20	40 %
امتنع عن الإجابة	05	10 %
المجموع	50	100 %

المصدر : استمارة البحث

يبرز الجدول رقم 12 أن هناك متابعة ميدانية للمشاكل المطروحة نسبيا ، وهذا حسب النتائج المتحصل عليها ، وهو شيء إيجابي يساعد على حل المشاكل بشكل جيد.

الجدول رقم 13 لمتغير تقييم الاتصال داخل ولاية وهران

الافتراضات	التكرارات	النسبة
جيد	0	0 %
متوسط	35	70 %
ضعيف	10	20 %
منعدم	04	8 %
تقييم آخر	0	0 %
امتنع عن الإجابة	01	2 %
المجموع	50	100 %

المصدر : استمارة البحث

نستنتج من خلال نتائج الجدول رقم 13 أن أغلبية الموظفين المطلقة يرون أن الاتصال متوسط، مما يدعوا إلى ضرورة الاهتمام بتطويره ، وتوفير الآليات اللازمة لذلك سواء البشرية أو المادية من أجل الوصول إلى اتصال داخلي فعال .

الجدول رقم 14 لمتغير معوقات الاتصال على مستوى الولاية

الافتراضات	التكرارات	النسبة
مجالس المنتخبين	04	8 %
المستوى الإداري	25	50 %
المستوى القانوني	10	20 %
نقص الإمكانيات	10	20 %
معوقات أخرى، أذكرها	0	0 %
امتنع عن الإجابة	01	2 %
المجموع	50	100 %

المصدر : استمارة البحث

يبرز الجدول رقم 14 أعلاه ، أن من أهم أبرز معوقات العمل الاتصالي في مقر ولاية وهران يرجع إلى المستوى الإداري وذلك نظرا للاعتماد بدرجة كبيرة على الاتصال النازل ، هذا بالإضافة إلى المستوى القانوني الذي أغفل هذا الجانب في مواد التنظيمية إلى جانب نقص الإمكانيات الاتصالية والتي من أبرزها صندوق الاقتراحات و وجود الانترنت على الأقل .

الاستنتاج :

بعد تفريغ الاستمارة الخاصة بالموظفين تم تحليل النتائج المتحصل عليها والتي تدعو إلى القول أن الاتصال الداخلي السائد في الولاية هو اتصال نازل ، وذلك لأن معظم الموظفين قد أجمعوا في إجاباتهم على أن آرائهم لا تأخذ بعين الاعتبار ، إما لأن المسؤولين لا يأخذون بها، أو ظنا من الموظف أن ليس لديه الحق في إبداء رأيه ، لأن هناك من هو مسؤول عن اتخاذ القرار، كما أن معظم الموظفين والإطارات لا يدركون المعنى الحقيقي لمعنى الاتصال، وليسوا على دراية بوجود خلية اتصال على مستوى الولاية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الوسائل المستخدمة في الاتصال داخل الولاية لا تزال وسائل تقليدية (إعلانات، مناشير... الخ) كما تفتقد إلى أهم وسيلة وهي وجود خط للإنترنت وصندوق خاص باقتراحات الموظفين على مستوى الولاية ، وهذا حسب النتائج المتحصل عليها من تفريغ الاستمارة . أما فيما يتعلق بالمعوقات التي أدت إلى هذه النتائج فترجع حسب أغلبية الموظفين إلى المستوى الإداري والقانوني بالدرجة الأولى . وعموما يمكن القول أن المستوى الاتصالي داخل ولاية وهران ضعيف ويفتقد للعديد من الآليات والخطط الإستراتيجية الاتصالية الفعالة التي لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال توفير الوسائل اللازمة من جهة، وتوعية الموظفين بأهمية الاتصال الداخلي وتكوين مختصين في مجال الاتصال داخل الولاية من جهة أخرى .

2/ تفريغ و تحليل الاستمارة الموزعة على المواطنين :

جدول رقم 15 لمتغير الجنس

النسبة	التكرارات	الاقتراحات
64 %	32	ذكر
36 %	18	أنثى
100 %	50	المجموع

المصدر : استمارة البحث

يبرز الجدول رقم 15 أعلاه متغير الجنس الذي مثلت فيه نسبة الذكور الأغلبية المطلقة مقارنة بنسبة الإناث، غير أنه قد تم توزيع الاستمارة على عينة عشوائية.

جدول رقم 16 لمتغير السن

الاقترحات	التكرارات	النسبة
من 20 سنة إلى 30 سنة	20	40%
من 30 سنة إلى 40 سنة	18	36%
من 40 سنة فما فوق	12	24%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة البحث

يبرز الجدول رقم 16 أعلاه نسب أعمار المواطنين الذين تم استجوابهم والتي جاءت متفاوتة ونسبية نظرا لكونها عشوائية ، والملاحظ أن نسبة الشباب تصل إلى 40 % مما يسمح بالتعرف على وعي الجيل الجديد بمدى أهمية الاتصال مع الجماعات المحلية وعلاقتهم بها في تحقيق التنمية المحلية .

الجدول رقم 17 لمتغير المستوى التعليمي

الاقترحات	التكرارات	النسبة
الابتدائي	0	0%
الأساسي	05	10%
الثانوي	20	40%
الجامعي	25	50%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة البحث

نستنتج من الجدول رقم 17 أعلاه أن نسبة فئة الجامعيين تمثل الأغلبية مما يسمح بالتعرف على وعي المواطن الذي يملك مستوى تعليمي معين بطبيعة وأهمية اتصاله مع الجماعات المحلية ومدى إدراكه لحقوقه في المشاركة في المشاريع التنموية على المستوى المحلي .

الجدول رقم 18 لمتغير الوسائل المستعملة لإعلام و الاتصال بالمواطن في ولاية وهران

الاقترحات	التكرارات	النسبة
إعلانات	25	50%
أيام استقبال	0	0%
اجتماعات و حوارات	0	0%
الهاتف	20	40%
امتتع عن الإجابة	05	10%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة بحث

نستنتج من الجدول رقم 18 أعلاه أن وسائل الاتصال المستعملة لإعلام المواطنين ضعيفة جدا ، ذلك أن توفير الوسائل والبنى التحتية للاتصال ضروري جدا لتحقيق التواصل والاتصال مع المواطنين ، والدليل على

ذلك التجارب الغربية التي تم عرضها سابقا ، والتي تعتمد على بنيات مختلفة لإشراك المواطن في الحكم المحلي، والتي يذكر منها على سبيل المثال : لجان الأحياء ،لجان الشباب والانترنت ...وغيرها، في حين أن المواطنين في ولاية وهران ليس لهم علاقة بالجماعات المحلية ويرجع السبب في ذلك إلى اعتماد الولاية على وسائل تقليدية لا تؤدي سوى غرض الإعلام فقط .

جدول رقم 19 لمتغير متابعة المواطنين للقرارات الصادرة عن الولاية

الاقترحات	التكرارات	النسبة
نعم	33	% 66
لا	16	% 32
امتنع عن الإجابة	01	%2
المجموع	50	% 100

المصدر : استمارة البحث

يبين الجدول رقم 19 أعلاه أن غالبية المواطنين يتابعون القرارات الصادرة عن الولاية، مما يدل على أنهم مهتمون بما يصدر عنها و يفتح المجال إذا ما تم استغلاله من قبل الجماعات المحلية إلى توعية المواطنين ودعوتهم إلى المشاركة في الحكم المحلي ، من أجل تحقيق التنمية المحلية .

جدول رقم 20 لمتغير الوسيلة التي يتابع من خلالها المواطنين قرارات الولاية

الاقترحات	التكرارات	النسبة
الجرائد	12	%24
الإعلانات	05	%10
الهاتف	01	%2
لا وسيلة	12	%24
الانترنت	10	%20
امتنع عن الإجابة	10	%20
المجموع	50	% 100

المصدر : استمارة البحث

يبرز الجدول رقم 20 أعلاه ، الوسيلة التي يطلع بها المواطن على قرارات الولاية ، والتي تبين أن هناك ضعف في الوسائل المستعملة للاتصال الخارجي ، بحيث تعتبر وسائل للإعلام فقط وليس للاتصال مع المواطنين ، مما يجعل منهم مجرد متلقين وليسوا مشاركين في الحكم المحلي .

جدول رقم 21 لمتغير عدد المرات التي يتعامل فيها المواطن مع الولاية

الاقترحات	التكرارات	النسبة
5 مرات	10	% 20
10 مرات	10	%20
نادرا	05	% 10
أكثر من ذلك	25	%50
المجموع	50	% 100

المصدر : استمارة البحث

يبرز الجدول رقم 21 أعلاه أن المواطنين وبنسبة الأغلبية يتعاملون مع الولاية والبلدية أكثر من 10 مرات في السنة مما يبين أنه دائم الاتصال معها ، ولكنه يقتصر فقط على استخراج وثائقه الإدارية ، ولعل هذه العلاقة يمكن أن تستغلها الجماعات المحلية في توزيع كتيبات حول البلدية والولاية ونشاطاتها ودعوة المواطنين إلى ملتقيات أو أيام استقبال ، مما يسمح بتحسين صورتها أمام المواطن وتحفزه على المشاركة .

الجدول رقم 22 متغير الوقت المستغرق من قبل المواطن في استخراج وثائقه من الولاية أو البلدية عموما .

الوقت المستغرق	التكرارات	النسبة
نصف يوم	31	62%
يوم	06	26%
لدى فائق	13	22%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة البحث

نستنتج من خلال الجدول رقم 22 أعلاه أن المواطنين يستغرقون إجمالا نصف يوم لاستخراج وثائقهم من الجماعات المحلية والذي يمثل وقتا طويلا ، وهنا يجدر الإشارة إلى أن الدول الغربية تسعى إلى تخفيف الإجراءات الإدارية لتسهيل حياة المواطنين والاعتماد على الانترنت في هذه العملية لربح الوقت والجهد ، وبالتالي كسب رضا المواطن ، أما من خلال ما هو مبين فإن هذا الواقع يعرقل حياة المواطن ويساهم في تعقيدها .

الجدول رقم 23 متغير معرفة المواطن لحقه بالمشاركة في المداوولات الجارية على مستوى الولاية

المعرفة	التكرارات	النسبة
نعم	38	76%
لا	12	24%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة البحث

تبرز نتائج الجدول رقم 23 أعلاه ، أن الأغلبية المطلقة للمواطنين لا يعلمون بأن لهم الحق في المشاركة بمداوولات المجلس الشعبي الولائي ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطنين من جهة وتقاوس الجماعات المحلية عن توعية المواطنين ودعوتهم إلى المشاركة من جهة أخرى .

الجدول رقم 24 متغير مشاركة المواطنين في المداوولات التي تجرى على مستوى الولاية

المشاركة	التكرارات	النسبة
نعم	17	34%
لا	33	66%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة البحث

تبين نتائج الجدول رقم 24 أعلاه أن 66% من المواطنين لا يشاركون في المداولات مما يؤكد غياب المواطن عن المشاركة في الحكم المحلي وبالتالي وجود هوة بينه وبين الإدارة المحلية .

الجدول رقم 25 متغير تصويت المواطنين على أعضاء المجلس الشعبي الولائي والبلدي

الافتراضات	التكرارات	النسبة
نعم	24	48%
لا	25	50%
امتنع عن الإجابة	01	2%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة البحث

نستنتج من خلال الجدول رقم 25 أعلاه ، أن أغلبية المواطنين لم يصوتوا على أعضاء المجلس الشعبي الولائي ، وهذا يدل على فقدان المواطن لثقته في المنتخبين المحليين مما يطرح السؤال إذا لم يمثل المنتخبون الشعب ، فما هو دورهم في الحكم المحلي ؟

الجدول رقم 26 لمتغير المعيار الذي صوت المواطن على أساسه

الافتراضات	التكرارات	النسبة
المعرفة الشخصية بالمرشح	05	10%
التوجه الحزبي	0	0%
البرنامج المقدم	20	40%
الخبرة و الأقدمية	05	10%
لا إجابة	20	40%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة البحث

بعد تحليل نتائج الجدول رقم 25 يلاحظ أن 40% من المواطنين لم يجيبوا عن السؤال، و40% منهم قاموا بالتصويت على أساس البرنامج المقدم ، و10% يصوتون على أساس الخبرة والأقدمية التي تساوت مع نسبة التصويت على أساس المعرفة الشخصية مما يدل على اختلاف أسس اختيار المرشح من مواطن إلى آخر.

الجدول رقم 27 لمتغير مناقشة المواطنين لانشغالاتهم مع المنتخبين وممثلي الإدارة

الافتراضات	التكرارات	النسبة
نعم	13	26%
لا	37	74%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة البحث

نستنتج من خلال الجدول رقم 27 أعلاه، أن الأغلبية المطلقة من المواطنين لا يناقشون مشاغلهم مع منتخبهم، مما يدل على انعدام الاتصال والتواصل بينهم وبين منتخبهم الذين من المفروض أنهم ممثلهم،

ولمعرفة الأسباب تم إجراء مقابلة مع مسؤولة خلية الاتصال على مستوى المجلس الشعبي الولائي¹ والتي أجابتنا أن المواطنين لا يقصدون المجلس إلا نادرا ، وعند استفسارنا حول ما إذا كان هناك آليات للاتصال مع المواطنين (مجلة، موقع إلكتروني أو ملتقيات ...) أجابتنا أنه توجد مجلة خاصة بنشاطات المجلس ولكنها موجهة فقط إلى الإطارات والهيئات العليا في السلطة ، مما جعلنا نتساءل حول عدم توزيعها على المواطنين لأنهم المعني الأول بنشاطات المجلس، ولكن لم يتم تقديم أي إجابة محددة ولعل هذا ما يزيد من توسيع الهوة بين المواطنين و المجلس الشعبي الولائي .

الجدول رقم 28 لمتغير اقتراح المواطنين لانشغالاتهم على مستوى الولاية

الاقترحات	التكرارات	النسبة
نعم	16	32%
لا	34	68%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة البحث

يبرز من خلال الجدول رقم 28 أعلاه أن الأغلبية المطلقة للأحزاب لا يقترحون حولا لانشغالاتهم والسبب في ذلك هو غياب القنوات الاتصالية التي يمكن أن تنقل مشاغلهم كمطالب للإدارة المحلية ، والتي من أبرزها وجود صندوق اقتراحات خاص بالمواطنين (يمكن الاعتماد في هذا المجال على البنيات التي تم اعتمادها في بعض الدول الغربية) وغيرها من البنيات الاتصالية التي تساهم في تفعيل مشاركة المواطنين بالحكم المحلي .

الجدول رقم 29 لمتغير طبيعة الرد على مطالب المواطن في ولاية وهران

الاقترحات	التكرارات	النسبة
دائما	0	0%
غالبا	11	21%
أحيانا	35	70%
أبدا	03	7%
امتنع عن الإجابة	01	2%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة البحث

نستنتج من الجدول رقم 29 أعلاه أن أغلبية ردود الجماعات المحلية على مطالب المواطنين ليست مقنعة، مما يدل على عدم الاهتمام بانشغالات المواطنين والنتائج عن غياب الاتصال معهم ، بالرغم من أن القانون وضع الجماعات المحلية بهدف الاستجابة لمطالب المواطنين ، والسعي إلى تحقيق التنمية

¹ مقابلة مع السيدة : شرايطي أم كلثوم ، مسؤولة خلية الاتصال على مستوى المجلس الشعبي الولائي، بهدف التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين المجلس و المواطنين في الولاية (مقر ولاية وهران: يوم : 26-07-2011).

المحلية(أنظر قانوني الولاية والبلدية) وهذا ما يؤكد التناقض الموجود بين ما تنص عليه القوانين وما هو معمول به على أرض الواقع .

الجدول رقم 30 لمتغير ردود المواطن في حالة عدم الاستجابة لمطالبه

الاقترحات	التكرارات	النسبة
انفعالات عنيفة	05	10%
إضرابات	02	4%
مظاهرات	12	24%
وسائل أخرى للاحتجاج	30	60%
امتنع عن الإجابة	01	2%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة البحث

يبرز الجدول رقم 30 أعلاه طرق الاحتجاج التي يلجأ إليها المواطنون ، والذين اختاروا في أغليتهم وسائل أخرى للاحتجاج غير أن هناك 10% منهم اختاروا وسائل عنيفة للاحتجاج الشيء الذي يؤدي إلى نتائج لا يمكن تداركها في المستقبل .

الجدول رقم 31 لمتغير انخراط المواطنين في إحدى الجمعيات

الاقترحات	التكرارات	النسبة
نعم	03	6%
لا	47	94%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة البحث

نستنتج من الجدول رقم 31 أعلاه أن الأغلبية المطلقة للمواطنين ليسوا منخرطين في الجمعيات ، مما يطرح تساؤل حول أسباب غياب مشاركة المواطنين في مثل هذه التجمعات التي تمثلهم وتحتوي انشغالاتهم.

الجدول رقم 32 لمتغير قيام الجمعيات لدورها الحقيقي من وجهة نظر المواطنين

الاقترحات	التكرارات	النسبة
نعم	0	0%
لا	49	98%
امتنع عن الإجابة	01	2%
المجموع	50	100%

المصدر : استمارة البحث

نستنتج من الجدول رقم 32 أعلاه ، أن هناك إجماع لعدم قيام الجمعيات بمهامها والسبب في ذلك يرجع إلى عدة محددات (القوانين، القائمين على تلك الجمعيات عدم إشراك الجمعيات ومشاورتهم في الحكم المحلي...) وغيرها من الأسباب التي تم ذكرها في الفصل الثاني .

الجدول رقم 33 لمتغير الأسباب التي تمنع من وجود اتصال فعال للمواطن مع الولاية

الاقتراحات	التكرارات	النسبة
اختلاف المستوى التعليمي	25	50%
نقص التفاهم	16	32%
الجهوية	01	2%
البيروقراطية	07	14%
مشكلة اللغة	01	2%
المجموع	50	100 %

المصدر : استمارة البحث

يبرز الجدول رقم 33 أعلاه ، رأي المواطنين حول المعوقات التي أدت إلى ضعف العملية الاتصالية مع الجماعات المحلية والذين يرى أغليبيتهم أنها ترجع إلى اختلاف المستوى التعليمي بمعنى أن القائمين على الاتصال على مستوى الولاية يفتقدون إلى الكفاءة العلمية والخبرة لأداء مهامهم المختلفة إلى جانب معوقات أخرى سيتم التطرق إليها لاحقا .

الجدول رقم 34 لمتغير مدى تحسن اتصال المواطن مع الولاية

الاقتراحات	التكرارات	النسبة
نعم	30	60%
لا	19	38%
امتنع عن الإجابة	01	2%
المجموع	50	100 %

المصدر : استمارة البحث

نستنتج من الجدول رقم 34 أعلاه أن اتصال الولاية في تحسن مقارنة بالسنوات السابقة ، مما عبر عن وجود جهود ولو معتبرة في تحسين العملية الاتصالية .

الجدول رقم 35 لمتغير تقييم المواطن لأداء المنتخبين

الاقتراحات	التكرارات	النسبة
جيد	0	0 %
متوسط	36	72%
رديئ	13	26%
امتنع عن الإجابة	01	2%
المجموع	50	100 %

المصدر : استمارة بحث

نستنتج من الجدول رقم 35 أعلاه ، أن تقييم أغلبية المواطنين لعمل المنتخبين يعبر عن عدم رضاهم عن أدائهم والذي يعكس فشل السياسة الاتصالية المعمول بها على مستوى المجالس المنتخبة.

الجدول رقم 36 لمتغير اقتراحات المواطنين لتحسين الاتصال مع الولاية

النسبة	التكرارات	الاقتراحات
40 %	20	إنشاء خلية اتصال
20 %	10	تحسين تمثيل الحركات الجمعوية المستقلة عن السلطة والأحزاب.
12 %	06	إنشاء صندوق لاقتراحات المواطنين
8 %	04	الاعتماد على موظفين ذوي كفاءة علمية
8 %	04	الاعتماد على الأبواب المفتوحة
12 %	06	فتح مجال أكثر لمشاركة المواطن.
100 %	50	المجموع

المصدر : استمارة البحث

يبين الجدول رقم 36 أعلاه ، اقتراحات المواطنين لتحسين العملية الاتصالية والتي يمكن اعتمادها كبنيات وآليات في الاتصال الخارجي مع المواطنين وأخذها بعين الاعتبار وبالتالي إشراك المواطن في اقتراح الوسائل الاتصالية المعمول بها محليا .

الاستنتاج :

بعد تفريغ الاستمارة الخاصة بالمواطنين ، يمكن القول أن اتصال المواطن مع ولاية وهران يتميز بالضعف ، وذلك نظرا لوجود العديد من المعوقات التي حالت دون وجود اتصال خارجي متميز والتي من أبرزها أن أغلبية المواطنين لا يدركون حقوقهم وواجباتهم المحلية، الشيء الذي يرجع بدرجة كبيرة إلى غياب ثقافة المشاركة لدى المواطنين والذي يرجع أساسا إلى نقص التنشئة السياسية لديهم، والذي يقابله تجاهل الجهات المعنية (الجماعات المحلية) لأهمية العملية الاتصالية مع المحيط الخارجي ومع المواطنين بالدرجة الأولى ، ولعل أبرز دليل على ذلك هو نقص وضعف الآليات المستخدمة في العملية الاتصالية الخارجية (خلايا الاتصال، خلايا الاستماع في مختلف البلديات، صناديق اقتراح خاصة بالمواطنين ، موقع انترنت، مجالس الأطفال والشباب، مجالس الأحياء، ندوات المواطنين، النقاش العام...) ، وخروج المواطنين للاحتجاج لعدة مرات (يمكن الاستشهاد بأحداث جانفي والتي ترجع إلى عدم التكفل بمشاكل المواطنين مباشرة ، العمل، السكن، غلاء المعيشة، تدهور القدرة الشرائية، الإكتضاض في الدراسة، العنف المدرسي، قلة الأمن وغيرها).

المبحث الثاني : معوقات وآفاق الاتصال المحلي بولاية وهران

إن الاتصال المحلي بولاية وهران لا يزال بعيدا جدا عن دوره الحقيقي ، وهذا بالرغم من الجهود المبذولة كفتح قنوات الاتصال مع المواطن الوهراني ، والسعي إلى تحقيق إستراتيجية اتصال داخلي وآخر خارجي والدعوة إلى القيام بتطوير عمل خلية الاتصال ، وتزويدها بكفاءات في المجال الاتصالي والتقني¹ لكن تبقى هذه مجرد وعود ، حيث بعد أربعة أشهر من الاستطلاعات الميدانية لم نلاحظ أي تغيير فلم يتغير شيء في خلية الاتصال الموجودة على مستوى الولاية ، والتي تعاني العديد من النقائص المادية والبشرية ، هذا ما يؤثر سلبا على تحقيق التنمية المحلية في الولاية ويؤدي بالضرورة إلى وجود العديد من العراقيل والمشاكل التي قد تنجم عن غياب اتصال حقيقي سواء كان داخلي أو خارجي، مما يزيد في عدم ثقة المواطن بالمؤسسات الرسمية سواء المنتخبة من المجالس الشعبية أو الرسمية وهي مصالح الإدارة المحلية.

المطلب الأول : معوقات الاتصال المحلي في ولاية وهران

1/ معوقات الاتصال الداخلي في الولاية :

أولا : فراغ في الجانب القانوني: إن التشريعات القانونية الخاصة بتنظيم الجماعات المحلية عموما، لا تتضمن صراحة الإستراتيجية الاتصالية الداخلية للإدارة المحلية ، ولا تشير إلى الآليات التي يمكن أن تؤدي إلى تفعيل العملية الاتصالية على المستوى الداخلي ، واقتصار ماهية الاتصال الداخلي فقط على التبادلات الإدارية للوثائق والمناشير.

ثانيا : على مستوى الإداريين :

1. الملاحظ جهل معظم الإداريين على مستوى الولاية بعملية الاتصال ، وبآليات المستخدمة في الاتصال الداخلي .
2. عدم وجود ثقافة اتصال لدى الموظفين وجهلهم بأهمية ودور الاتصال بالإضافة إلى عدم التخصص وقلة كفاءة القائمين بالاتصال على مستوى خلية الاتصال .
3. عدم إشراك الموظفين في اتخاذ القرار والاستفراد بالسلطة ، بالإضافة إلى طغيان الاتصال النازل على العملية الاتصالية الداخلية .
4. ضعف الاتصال الداخلي بين الموظفين (أفقا) .
5. نقص الكفاءات في المجال التقني ، والكفاءات في المجال الاتصالي .
6. انتشار ثقافة التداول الشفوي بدل الاتصال الإداري المنظم المتعدد الأشكال.

¹ لقاء مع السيد والي ولاية وهران "عبد المالك بوضياف" ، بمقر الولاية حول الإستراتيجية الاتصالية المتبعة مع المواطنين، يوم: الخميس 24 مارس 2011، والتي وعد فيها بأنه سيجتمع إستراتيجية للاتصال وسيطور عمل خلية الاتصال وغيرها من الوعود التي لم ترى النور .

ثالثا : على مستوى الإمكانيات:

- . عدم وجود صندوق اقتراحات خاص بالموظفين وآخر بالمواطنين.
- . عدم وجود مجلة داخلية خاصة بالولاية .
- . عدم وجود خط انترنت وعدم وجود موقع خاص على الانترنت بالولاية .
- . عدم وجود ناطق رسمي للولاية.

2/ معوقات الاتصال الخارجي لولاية وهران :

- . عدم كفاءة القائمين على مستوى خلية الاستماع .
- . عدم وجود إستراتيجية اتصالية فعالة على المستوى الخارجي .
- . انعدام ثقة المواطن بالمنتخبين من جهة وبالإداريين على مستوى الولاية والبلدية من جهة أخرى للمماطلة والتسويق والاستهانة بقضاياهم ومشاكلهم.
- . انعدام ثقافة المشاركة لدى المواطنين لعدم الوعي وكذلك لتجاهل السلطات لأهمية هذه المشاركة.
- . عدم وجود لوائح أو لافتات إرشاد تدل على المكاتب والمصالح التي يريد المواطن أن يقصدها.
- . معاناة الولاية خاصة والإدارة المحلية عموما من كل أشكال السرية وعدم الوضوح، إبتداء من التسيير اليومي مروراً بالتسيير المالي وإبرام الصفقات العمومية، وانتهاء بنشر مداوالات المجالس فكل هذه المعطيات تدل على أن الإدارة المحلية مازالت منغلقة على نفسها .
- . انتشار ظاهرة البيروقراطية الإدارية المحلية المعقدة بالشكليات الإدارية وبالإجراءات السرية في العمل، وهو ما يفتح الباب على التحجر في العقلية ورتابة الممارسة وبطء في التنفيذ، وهذا ما لا يتماشى مع مبادئ الحكم الرشيد ومرونة تبادل المعلومات والمشاركة الديمقراطية.

المطلب الثاني : آفاق اتصال الجماعات المحلية (نموذج ولاية وهران)

على المستوى القانوني :

- . وضع أطر قانونية واضحة، تحث على / و تضمن مشاركة المواطنين كأفراد وجماعات في إبداء الرأي والمشاركة في الإصلاح حتى ولو لم يكونوا منظمين في أطر جمعوية، كما هو أغلبية المواطنين .
- . تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بالولاية والبلدية، في مجال الاتصال المحلي .

. وضع إطار قانوني يرتكز على ضرورة إشراك المواطنين في المناقشة في اتخاذ القرارات وذلك عن طريق:

- . إلزامية الهيئات المنتخبة المحلية الأخذ بعين الاعتبار آراء واقتراحات المواطنين وفي حالة عدم إمكانية تبرير الرفض حتى يكون للمشاركة اثر فعلي.
- . منح هامش أكبر لحرية الإعلام الجوّاري و تنويع بنيات الاتصال الجوّاري .
- . تقنين الرقابة الشعبية على أعمال المنتخبين .

. تقنين حق المواطن في الإطلاع على ميزانية الولاية ، والمساهمة في المشاريع المحلية .

على مستوى الاتصال الداخلي :

- . الاهتمام بآراء الموظفين وذلك بتكريس مبادئ **الاتصال الصاعد** بالتوازي مع الاتصال النازل، بالإضافة إلى تدعيم الاتصال الأفقي ، وذلك من خلال فتح المجال لحرية إبداء الرأي .
- . إنشاء صندوق اقتراح خاص بالموظفين ، والاهتمام بتلك المقترحات المقدمة .
- . تكريس مبدأ التشاور مع جميع المستويات الإدارية في اتخاذ القرار .

. تحسين وضع الموظف العمومي الاقتصادي والاجتماعي ، وضمان حصوله على التأهيل المستمر ، لتحفيزه من أجل أداء أحسن لعمله اليومي وتحسينا لصورته في أعين المواطنين .

على مستوى الاتصال الخارجي :

1/ مع المواطن :

- . الاتصال مع المواطن مباشرة من خلال تنظيم لقاءات دورية منتظمة لدراسة مشاكلهم والتعرف على الصعوبات التي تواجههم ،بالإضافة إلى الاستماع لاقتراحاتهم ومحاولة برمجتها وإخراجها إلى حيز الوجود.
- . تحسين ظروف استقبال المواطن على مستوى كل من الولاية والبلديات .
- . وضع سجل أو صندوق اقتراحات خاص بالمواطنين ، من أجل تقديم اقتراحاتهم وطرح انشغالاتهم.

. الاعتماد على الانترنت ، ذلك أنها تساهم في زيادة التواصل بين المواطنين وإدارتهم المحلية من خلال توفير المعلومات ، التي تمكن المواطن من الإطلاع على كل ما يهمه ، ويساهم في الوقت نفسه بمشاركته فيها .

2/ مع الجمعيات :

. إحداث مكاتب للاتصال بالجمعيات في مقرات البلديات والمجالس الجماعية بمشاركة الفاعلين الجمعويين.
. إشراك الجمعيات حسب تخصصها في اللجان التي تشكلها المجالس الجماعية أو التنسيق بين لجان الطرفين.
. مساهمة المجالس الجماعية في التظاهرات الرامية إلى دعم العمل الجمعوي وتكوين الأطر.
. تخصيص التمويل اللازم والكافي لدعم الجمعيات بما يمكنها من أداء دورها وإنجاح مشاريعها.
. تزويد الجمعيات بالدراسات والمعلومات الخاصة بالتنمية المحلية .

3/ مع وسائل الإعلام الجوارية :

. توفير الإعلام المستقل والكافي والمتعدد لصالح المواطنين بما يؤدي إلى إطلاعهم على الشؤون العمومية المحلية و يسمح بمناقشة القضايا والآراء .

. تشجيع حرية التعبير وتنوع الآراء وتسيير الشأن العام داخل الفضاء الإعلامي الخاص والعام بما فيها التلفزيون والإذاعة ، بما يضمن مد المواطن بمعطيات وآراء تساعد على إبداء رأيه والمشاركة النوعية .

4/ على الصعيد المحلي بصفة عامة :

. تفعيل العمل المحلي بالولاية ، وتعميم تنظيم لجان الأحياء والاهتمام الجاد بالتواصل معهم .
. تشجيع بناء مؤسسات مستقلة وتعددية لإنتاج المعطيات الإحصائية وسبر الآراء، تكون وسيلة لتنوير المواطن ، ومؤسسات المجتمع المدني عند اتخاذ قراراتها ومناقشتها للمعطيات والتحليل الرسمية .
. "انفتاح الولاية على الجامعات والمعاهد والكليات وجميع المؤسسات المرتبطة بالمعرفة وذلك من خلال عقد اتفاقيات شراكة من أجل تكوين الموظفين والمنتخبين وتعريفهم بالتقنيات الحديثة في التسيير المحلي".¹

حوصلة :

بعد التعرض لمعوقات وآفاق الاتصال بولاية وهران سواء الداخلي أو الخارجي، يمكن القول أن تحقيق أي خطوة في تفعيل العملية الاتصالية بالولاية يتطلب العمل وفق إستراتيجية اتصالية فعالة ، وتسخير كل الإمكانيات والآليات اللازمة بشكل قد يساهم في السير نحو تحقيق ديمقراطية محلية أساسها مشاركة المواطن في المشاريع التنموية من جهة وكسب ثقته من جهة أخرى ، بالإضافة إلى الدفع نحو تطوير أساليب الحكم المحلي ، مما ينعكس إيجابا على النظام السياسي ككل.

¹ أحمد بن عيسى ، مرجع سابق.

نتائج الدراسة

والاقتراحات

نتائج الدراسة:

. أهم النتائج التي تم التوصل إليها بعد دراسة مشكل التواصل واتصال الجماعات المحلية بالجزائر هي كالتالي :

1/ لا يتم الاهتمام بالاتصال والتواصل إلا أثناء الأزمات خاصة على المستوى المحلي بين المواطن والمسؤولين (منذ مشكلة الإرهاب في 1994 ، وحتى أحداث جانفي 2011 نتيجة ما سمي بأزمة السكر و الزيت) .

2/ معالجة مشكل التواصل والاتصال يقتصر فقط على تقديم اقتراحات وتوصيات ظرفية ، تتلاشى مع زوال فترة الأزمات المفاجئة ثم يعود الركود والانغلاق الإعلامي .

3/ التناقض الصارخ بين ما تنص عليه القوانين وما هو معمول به في الواقع فيما يخص التواصل مع المواطن ومشاركته في اتخاذ القرار على المستوى المحلي .

4/ وجود ثغرات قانونية خاصة بالاتصال ، الجمعيات ، قانوني البلدية والولاية، والقوانين الخاصة بتنظيم عملية الاتصال المحلية . المحلية (الولاية و البلدية) وكذلك خلايا الاستماع وندرة إستطلاعات الرأي كدراسات دائمة.

6/ الغلق السياسي على العمل الإعلامي عموما ، وعلى الإعلام الجوّاري بصفة خاصة.

7/ عدم الاهتمام بتفعيل دور الجمعيات والمجتمع المدني على المستوى المحلي .

8/ الحلول الظرفية وعدم متابعة ومراقبة تنفيذ القوانين .

9/ غياب ثقافة المشاركة لدى المواطنين من جهة وتقاعس الجهات المسؤولة عن زرع تلك الثقافة في المجتمع المحلي من جهة أخرى .

10/ عدم إشراك الأطراف المعنية واستشارتهم حول الإصلاحات التي تمس مصالحهم (الاجتماعية ، الثقافية ، السياسية ...).

11/ طغيان الاتصال النازل على أداء الجماعات المحلية، بحيث لا تأخذ بعين الاعتبار انشغالات وآراء المواطنين (الاتصال الصاعد) وضعف ملحوظ على مستوى الاتصال الأفقي.

هذه النتائج وغيرها تعتبر بمثابة أرضية خصبة لزعزعة استقرار النظام السياسي ككل، إذا لم يتم الإسراع في وضع حلول جدية ، للتواصل و الاتصال على المستوى المحلي الذي هو أساس البناءات الوطنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهذا ما دفع برئيس الجمهورية نفسه إلى المطالبة بضرورة التواصل والاتصال بين الجماعات المحلية والجماهير في خطاب رسمي إثر الثورات العربية .

الاقتراحات

بعد دراسة النماذج الغربية الناجحة في مجال تطوير الاتصال المحلي ، ودراسة واقع اتصال الجماعات المحلية في ولاية وهران ومقارنة مع النقائص الموجودة، تم التوصل إلى بعض الاقتراحات :

- ✓ وضع إستراتيجية فعالة لاتصال الجماعات المحلية، والحرص على تنفيذها .
- ✓ توسيع العلاقة بين الجماعات المحلية والمواطن على أساس الثقة والتفاهم وكذا المصادقية.
- ✓ تحديد مهام إدارة الموارد البشرية بحيث تكون معنية بمتابعة تنفيذ إستراتيجية الاتصال الداخلي.
- ✓ الاعتماد على المواطنين كعنصر فاعل في عملية التنمية المحلية ، وهذا حسب ما يتم العمل به في بعض النماذج الغربية(التي سبق ذكرها).
- ✓ العمل على خلق سلطات محلية قادرة على الابتكار والتطوير والمنافسة والجودة في تقديم الخدمات.
- ✓ التعاون بين السياسيين والإدارة (أنظر المبادئ السبعة في عنصر النماذج الغربية).
- ✓ نقل تحمل المسؤولية والموارد المالية إلى المستوى الأدنى الذي يتعامل معه المواطن.
- ✓ إشراك المواطن بطرق متنوعة : كالحركات الجموعية، النقابات ، النخب العلمية...إلخ).
- ✓ إنشاء مجالس للتنمية الجماعية .
- ✓ اعتماد بعض الآليات المستخدمة في النماذج الغربية والتي يمكن استخدامها في الجماعات المحلية بولاية وهران مثل : موقع خاص بالولاية على شبكة الانترنت، النقاش العام ، إنترانات محلية ...إلخ).

الخاتمة

إن تفاقم المشاكل الاجتماعية وطنيا من جهة وتوتر الشارع العربي على المستوى الخارجي من جهة أخرى ، أدى إلى تهديد استقرار النظام السياسي في الجزائر ، مما جعل السلطة السياسية تعيد النظر في العديد من القوانين التنظيمية والدعوة لتدارك النقائص والثغرات القانونية التي كانت موجودة ، والتي يعتبر فيها غياب التواصل والاتصال مع المواطن العنصر الأساسي، والذي نتج عن إغلاق جميع قنوات الاتصال معه خاصة على المستوى المحلي في علاقته مع الولاية والبلدية ، الشيء الذي أدى إلى لجوء العديد من المواطنين إلى أساليب عنيفة للتعبير عن آرائهم وإيصال صوتهم للمعنيين .

وقد أفرز الواقع حقيقة فشل العملية الاتصالية على المستوى المحلي ، والتي ترجع إلى أن السلطات السياسية في الجزائر لا تهتم بتفعيل العمل الاتصالي على المستوى المحلي إلا في ظروف الأزمات الكبرى ، حيث يكثر الحديث على ضرورة التواصل كعنصر أساسي للسير نحو تحقيق التنمية المحلية ، ومدى أهمية الدور الذي يلعبه المواطن كشريك في الحكم المحلي وفي المشاريع التنموية ، في حين يغيب العمل الفعلي والجاد الذي يدفع إلى إنجاز خطوات ملموسة على أرض الواقع ، فلا يزال واقع خلايا الاتصال منذ الدعوة إلى إنشائها منذ ثلاثين سنة خلت لم يتم العمل بها وأنها تعاني مشاكل لا تحصى ولا تعد ولم يتغير فيها شيء .

وعموما يمكن القول أن واقع ومشكل التواصل و الاتصال في الحياة المحلية بالجزائر، يرتبط بمدى رغبة النظام السياسي بفتح المجال أمام جميع الفواعل الاجتماعية من مواطنين وإعلام و جمعيات وحتى المجتمع المدني ، وتوفير الآليات وصياغة النصوص القانونية اللازمة لتجسيد إستراتيجية اتصالية فعالة والحرص على التطبيق الصارم للقوانين ، بالإضافة إلى السعي لغرس ثقافة المشاركة لدى المواطنين من أجل تقليص الهوة بينهم وبين الإدارة المحلية ، بشكل يسمح لهم بأن يصبحوا شركاء رئيسيين في تحقيق المشاريع التنموية، وبالتالي الوصول إلى تجسيد مبادئ الحکامة المحلية الراشدة، كما يمكن الاستفادة من التجارب الغربية التي بدأت الاهتمام بالاتصال المحلي حديثا (منذ سنة 2001) والتي لازالت إلى غاية اليوم تسعى إلى تطوير العملية الاتصالية المحلية بجميع أشكالها سواء على

المستوى الداخلي للجماعة أو على المستوى الخارجي مع المواطنين ، مما يدل على أن الحياة المحلية في الجزائر يمكن أن تتطور و تصل إلى التطورات التي تعرفها تلك المجتمعات إن تم العمل وفق سياسات محكمة .

الملاحق

الملحق رقم: 01

استمارة معلومات لمعرفة واقع الاتصال داخل ولاية وهران خاصة بالموظفين

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية
تخصص : اتصال ، عولمة و ضبط النزاعات.

وهران في :

إلى السادة و السيدات الإطارات الإدارية والموظفين بولاية وهران

يسعدني كطالبة باحثة في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، أن أضع بين أيديكم الاستمارة الملحقة ، بغرض جمع بيانات و آراء لانجاز عمل علمي أكاديمي ، في إطار يهدف إلى معرفة واقع الاتصال داخل ولاية وهران ، وهذا من أجل إعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص : اتصال ، عولمة و ضبط النزاعات.

الرجاء الإجابة عن الأسئلة المطروحة في هذه الاستمارة بكل دقة و موضوعية ، لأنه تترتب عنها صحة النتائج ، و تأكدوا أن إجاباتكم هذه سوف لن تستعمل إلا لغرض علمي بحت و نضمن لكم السرية التامة و نشكركم مسبقا.

ثقتنا كبيرة في تفهمكم و مساعدتكم خدمة للعلم و المعرفة .

تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

ملاحظة: ضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة.

إعداد الطالبة :

بلعيد حنان .

الخصائص الشخصية :

السن:

- من 20 إلى 30 سنة ☐
- من 30 إلى 40 سنة ☐
- من 40 فما فوق ☐

الوضعية المهنية:

- منتخب ☐
- إطار إداري ☐
- موظف مرسوم ☐
- موظف مؤقت ☐

- س1: ماذا يعني لكم الاتصال في الولاية ؟

- س2: ما هي طبيعة العلاقة التي تربطكم ببقية المصالح الإدارية ؟

- ممتازة ☐
- حسنة ☐
- سيئة ☐
- ليس هناك أي علاقة ☐

- س3: ما هي الوسائل المستخدمة للاتصال و الإعلام بين مختلف المصالح ؟

- إعلانات ☐
- ملتقيات ☐
- لقاءات ☐
- المراسلات الشخصية ☐
- اجتماعات ☐
- اتصال وجهها لوجه ☐
- تقارير ☐
- نشرية ☐
- مجلة ☐
- فيديو ☐
- أسطرة ☐

- انترانات

☐

- انترنت

☐

س4 : وسائل أخرى أنكرها:

س5: ما نوع الاتصال المستخدم في ولايتكم ؟

- تحفيزي

☐

- بيداغوجي

☐

- عملي

☐

- عام

☐

س6: هل يوجد صندوق اقتراحات خاص بالموظفين على مستوى الولاية؟

- نعم .

☐

- لا .

☐

س7: ما طبيعة المعلومات التي تصلكم؟

- واضحة

☐

- غير واضحة

☐

س8: حسب رأيكم هل الوسائل المستعملة في الاتصال والإعلام فعالة؟

- نعم

☐

- لا

☐

س9: ما هي وسائل الاتصال التي تقترحونها ؟

.....

س10: هل تأخذ مختلف آرائكم بالاعتبار في عملية اتخاذ القرار ؟

- نعم

☐

- لا

☐

س11: حسب رأيكم : هل هناك متابعة ميدانية لحل المشاكل التي يتم دراستها خلال الاجتماعات العامة ؟

- نعم

☐

- لا

☐

س12: كيف تقيمون الاتصال داخل ولاية وهران ؟

- جيد

☐

- متوسط

☐

- ضعيف

☐

- منعدم

☐

تقييم آخر :

س13: في رأيكم ما هي معوقات الاتصال على مستوى الولاية :

- مجالس المنتخبين

☐

- المستوى الاداري

☐

- المستوى القانوني

☐

- نقص الامكانيات

☐

- معوقات أخرى، أذكرها :

.....
.....

” شكرا على تعاونكم معنا ”

الملحق رقم: 02

استمارة خاصة بمعرفة واقع الاتصال الخارجي لولاية وهران خاصة بالمواطنين

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية
تخصص : اتصال ، عولمة و ضبط النزاع

وهران في :

إلى مواطني ولاية وهران

أخي المواطن، أختي المواطنة

يسعدني كطالبة باحثة في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، أن أضع بين أيديكم الاستمارة الملحقة ، بغرض جمع بيانات وأراء لانجاز عمل علمي أكاديمي هدف إلى معرفة واقع الاتصال الخارجي لولاية وهران ، وهذا من أجل إعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص : اتصال ، عولمة و ضبط النزاعات .

الرجاء الإجابة على الأسئلة المطروحة في هذه الاستمارة بكل دقة و موضوعية ، لأنه تترتب عنها صحة النتائج، وتأكدوا أن إجاباتكم هذه ستستعمل لغرض علمي بحث ونضمن لكم السرية التامة.

ثقتنا كبيرة لتفهمكم و مساعدتكم خدمة للعلم و المعرفة ، تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير .

ملاحظة : ضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة.

الخصائص الشخصية :

الجنس :

☐ - ذكر

☐ - أنثى

السن :

☐ - من 20 سنة إلى 30 سنة

☐ - من 30 سنة إلى 40 سنة

☐ - من 40 سنة فما فوق

*مستوى التعليم :

☐ - الابتدائي

- الأساسي ☐
- الثانوي ☐
- الجامعي ☐

س 1 : ما هي الوسائل المستعملة لإعلامكم و الاتصال بكم في ولايتكم ؟

- إعلانات ☐
- أيام استقبال ☐
- وسائل شخصية ☐
- ملتقيات و محاضرات ☐
- اجتماعات و حوارات ☐
- الهاتف ☐
- نشریات ☐
- مجلة ☐
- فيديو ☐
- أشرطة ☐
- انترانات ☐
- انترنت ☐

س2: هل تتابعون القرارات الصادرة عن إدارة ولايتكم ؟

- نعم ☐
- لا ☐

س3: عن طريق أي وسيلة ؟

س4: كم مرة تتعامل فيها مع البلدية و الولاية في السنة ؟

- 5 مرات. ☐
- 10 مرات . ☐
- نادرا . ☐
- أكثر من ذلك ☐

س5: كم تستغرق من الوقت للحصول على وثائقك من البلدية ؟

- نصف يوم . ☐

☐

- يوم .

☐

- لدقائق .

س6: هل تعلم أن لك الحق كمواطن في المشاركة بالمداولات الجارية على مستوى الولاية ؟

☐

- نعم

☐

- لا

س7: وهل تشاركون فيها؟

☐

- نعم .

☐

- لا .

س8: هل قمتم بالتصويت على أعضاء المجلس الشعبي الولائي والبلدي؟

☐

- نعم

☐

- لا

س9 : إذا كانت الإجابة بنعم ، فعلى أي أساس قمتم بالتصويت ؟

☐

- المعرفة الشخصية بالمرشح

☐

- التوجه الحزبي

☐

- البرنامج المقدم .

☐

- الخبرة و الأقدمية

☐

- أمور أخرى

س10: هل تناقشون انشغالاتكم و مشاكلكم مع المنتخبين و ممثلي الإدارة؟

☐

- نعم

☐

- لا

س11: هل يطلب منكم تقديم مقترحات ؟

☐

- نعم

☐

- لا

س12: هل الرد على مطالبكم مقتنع ؟

☐

- دائما

☐

- غالبا

- أحيانا ☐

- أبدا ☐

س13: في حالة عدم الاستجابة لمطالبكم ، كيف تردون ؟

- انفعالات عنيفة ☐

- إضرابات ☐

- مظاهرات ☐

- وسائل أخرى للاحتجاج ☐

س14: هل أنتم منخرطون في إحدى الجمعيات التي تنشط على مستوى الولاية؟

- نعم ☐

- لا ☐

س15: هل تقوم الجمعيات بدورها الحقيقي؟

- نعم ☐

- لا ☐

س16: ما هي في رأيكم الأسباب التي تمنع من اتصال أفضل مع الولاية والبلدية؟

- اختلاف المستوى التعليمي ☐

- نقص التفاهم ☐

- الجهوية ☐

- البيروقراطية ☐

- مشكلة اللغة ☐

س17: هل اتصالكُم مع الولاية في تحسن ؟

- نعم ☐

- لا ☐

س18: كيف يبدو لكم أداء المنتخبين المحليين ؟

- جيد . ☐

- متوسط . ☐

- رديئ. ☐

س19: ماذا تقترحون لتحسين الاتصال مع الموظفين والمسؤولين في المصالح الولائية والبلدية؟

- ☐ - إنشاء خلية اتصال.
- ☐ - تحسين تمثيل الحركات الجمعوية المستقلة عن السلطة و الأحزاب.
- ☐ - إنشاء صندوق لاقتراحات المواطنين و الاهتمام بما يرد فيه.
- ☐ - الاعتماد على موظفين ذوي كفاءة علمية.
- ☐ - الاعتماد على الأبواب المفتوحة.
- ☐ - فتح مجال أكثر لمشاركة المواطن.
- ☐ - ضمان نزاهة الانتخابات.
- وسائل أخرى ، أذكرها:

” شكرا على تعاونكم معنا ”

الملحق رقم 03

النص الكامل لخطاب السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يوم 15 أبريل 2011

"بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

و على آله وصحبه إلى يوم الدين

أيتها المواطنين الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

إن رهان الوطن في مطلع العشرية الفارطة كان يكمن في إخماد نار الفتنة والعمل على استتباب السلم واستعادة الوئام وصولا إلى إفاضة المصالحة الوطنية.

بعون الله وبفضل وقوفكم إلى جانبي تم تحقيق هذه الأهداف وفقا لما جبلنا عليه من شيم عريقة شيم الرحمة والصفح الصادق، لقد اطمأنت القلوب وزالت المخاوف .

و مع استعادة السلم بات لزاما علينا تجاوز مظاهر التدمير واستدراك التأخر فباشرنا إذن برنامجين ضخمين متتاليين للاستثمارات العمومية في سائر الميادين ويجري الآن إنجاز برنامج ثالث. و أثمرت هذه البرامج بنتائج لا جدال فيها . وأصبحت عشرية 2000 غنية بالإنجازات على مستوى كامل أرجاء الوطن وفي كافة المجالات خاصة منها مجال المنشآت القاعدية والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية.

وفي نفس الفترة تم تدارك العجز في السكنات بقدر معتبر بإنجاز مليون وحدة سكنية كل خمس سنوات وتم تقليص البطالة بقدر بالغ واسترجعت بلادنا عهدا بمبادئها المتمثلة في مسعى العدالة الاجتماعية و التضامن الوطني كما تشهد على ذلك أهمية التحويلات الاجتماعية وتعدد أوجه دعم الدولة للمواد الأساسية الضرورية وتحسين الخدمات العمومية.

كما رافق الإنجازات هذه تسديد الجزائر المسبق لمديونيتها الخارجية واستعادة مكانة البلاد على المستوى الإفريقي والعربي والدولي في ظل احترامها للآخرين واحترام الجميع لها.

أيتها المواطنين الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

إن الجزائر تتابع بطبيعة الحال التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية و ببعض البلدان العربية خاصة . وأمام هذا الوضع تؤكد الجزائر تشبثها بسيادة البلدان الشقيقة و وحدتها ورفضها لكل تدخل أجنبي واحترامها لقرار كل شعب من محض سيادته الوطنية.

أما على الصعيد الوطني وما دمنا نعيش في مجتمع تعددي فمن الطبيعي وجود تيارات منشغلة بما يجري حولها من رياح التغيير . ومن البديهي أن نتجه ميولنا أكثر نحو مواقف القوى السياسية المتشعبة بالروح الوطنية التي ترفض كل تدخل في شؤون الغير ولا ترضى في المقابل بتدخل الغير في شؤونها.

وهذا رأي الأغلبية الغالبة لشعبنا التي تتابع باهتمام المبادرات المختلفة وتحفظ بالتعبير عن رأيها إذا ما تعلق الأمر بتهديد استقرار البلاد.

تصبو الشعوب والشباب فيها خاصة إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي و إلى مزيد من العدل والحرية وأكثر من ذلك إلى حكمة أفضل. إن الديمقراطية والحرية والعدالة ودولة الحق والقانون مطالب مشروعة لا يسوغ لأي كان تجاهلها. علما بأن شعبنا شاب

يافع وطموح وهو ما يعني ضرورة تلبية الكثير من المطالب يوم بعد يوم في شتى الميادين . وإننا اليوم أكثر من أي وقت مضى نستوقفنا رياح الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي و كذا السياسي.

أيتهى المواطنين الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

من هذا المنطلق بادرنا بالتحرك من أجل تلبية المطالب الاجتماعية المشروعة لمواطنينا بحيث تم إحداث آلية جديدة لتثبيت أسعار المواد الغذائية الأساسية التي تعرف التهابة على المستوى العالمي.

واستفاد دعم الاستثمار من تشجيعات معتبرة من خلال الحصول على العقار وتحسين وفرة القروض البنكية. وسيسمح هذا الإجراء بتكثيف نماء الثروة ورفع عروض التشغيل.

كما تعززت بشكل محسوس مختلف أشكال الدعم الموجه للشباب وللعاطلين عن العمل الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الصغرى . وبالموازاة مع ذلك تم تطوير آليات الدولة كما ونوعا من أجل تشجيع توظيف الشباب من حملة الشهادات. فمدة العقود جرى تمديدتها وأصبحت قابلة للتجديد وسيحظى المستفيدون منها بالأولوية في التثبيت.

أما بخصوص السكن فثمة جهد جبار يبذل منذ سنة ألفين 2000 إلى يومنا هذا وذلك بتلبية أكبر قسط ممكن من الطلب والتقليص من حجم الاحتجاجات.

وإنني لعلى يقين رغم البرنامج الطموح الجاري إنجازه من أن ثمة طلبات ستظهر مجددا علينا معالجتها بكل موضوعية ورزانة . إن البرنامج الخماسي الحالي يروم إنجاز مليونين اثنين وحدة سكنية منها أكثر من مليون وحدة سيتم تسليمها قبل 2014

كما قررنا تعزيز استفادة المواطنين من السكن الريفي بما في ذلك داخل التجمعات السكنية الصغيرة ورفع نسبة الاستفادة من القروض بالنسبة للأسر الراغبة في بناء سكناتها أو شرائها.

باختصار فالإنجازات شاخصة أمامكم والإحصائيات بادية للجميع. وهي كلها ملك للمجموعة الوطنية دون سواها ولا أحد يوهنا بأن منفعة ثمار التنمية قد تعود لبعض الفئات الاجتماعية خاصة دون الأخرى . لكن هل يمكن القول أن كل شيء على ما يرام لا بكل تأكيد فثمة أمراض اجتماعية مستشرية كالرشوة والمحابة والتبذير والفساد وما إليها والدولة عاكفة لا محالة على محاربتها بكل صرامة وإصرار .

إنها معركة أخرى لا يمكن الانتصار فيها إلا بمشاركة كل فئات الشعب إذ كل ما يتحقق في البلاد يكون لكم ومعكم و بفضلكم.

أيتهى المواطنين الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

سيتم قريبا اتخاذ إجراءات هامة تعطي نفسا جديدا لإدارة برامجنا ولتنشيط جهاز الدولة. وستأتي هذه الإجراءات لدعم محاربة البيروقراطية والاختلالات المسجلة في إدارتنا والتصدي لأي تلاعب ومساس بالأموال العمومية.

وخلال هذه السنة سيشرع في عملية تشاورية على المستوى المحلي مع المواطنين والمنتخبين والحركة الجمعوية والإدارة لتحديد أهداف التنمية المحلية على نحو أفضل وتكييفها مع تطلعات الساكنة.

وضمن هذا السياق سيشرع في عملية جادة تعنى بالمؤسسة الاقتصادية عمومية كانت أو خاصة بوصفها المصدر المتميز لخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل من أجل ضمان نموها وتحديثها.

إن ترقية المؤسسة وتأهيلها يستهدفان أساسا تقوية الإنماء الاقتصادي للبلاد ورفع مستوى الإنتاجية وتحسين التنافسيه . ومن ثم يتعين على الحكومة رسم برنامج وطني للاستثمار موجه للمؤسسات الاقتصادية في كافة قطاعات النشاط وذلك في إطار تشاوري مع كل المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين.

كما يتعين على الحكومة أيضا إيجاد الشروط المثلى لتحرير المبادرات من خلال تحسين محيط المؤسسة وبصفة عامة توفير مناخ ملائم للأعمال والاستثمار.

أيتها المواطنين الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

منذ أكثر من عقدين من الزمن باشرت الجزائر نظام التعددية السياسية كان لها ثمن باهظ سدّد ضريبتهّا شعبنا بلا دعم ولا مساعدة من أي كان في العالم.

وتتمثل التعددية السياسية في بلادنا عبر وجود ما يقارب الثلاثين حزبا سياسيا وبرلمان تعددي في أغليته وأقليته . كما تنعكس التعددية كذلك في حرية التعبير التي هي واقع يشهد عليه تنوع وسائلنا الإعلامية وجرأة نبرتها. وإنه لجدير بنا أن نعتز بانتماننا إلى بلد تشكل فيه حرية الصحافة واقعا ملموسا بلد خال من أي سجين رأي أو معتقل سياسي . إن هذا لمكسب لافت ينبغي دعمه دوما لكي يظل مكسبا دائما.

ان دماء كثيرة سالت والفتنة أشد من القتل و دموعا غزيرة ذرفها شعبنا من أجل صون الجزائر موحدة وشامخة ومن أجل الحفاظ على الجمهورية ومكتسباتها الديمقراطية حتى يعود الأمل من جديد.

لا يحق لأحد أن يعيد الخوف بهذا الأسلوب أو ذاك إلى الأسر الجزائرية القلقة على أمن أبنائها وممتلكاتها أو عن ما هو أخطر وأعني بذلك خوف الأمة قاطبة على مستقبل الجزائر ووحدتها وسيادتها.

أيتها المواطنين الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

إن المطلوب اليوم هو المضي قدما نحو تعميق المسار الديمقراطي وتعزيز دعائم دولة الحق والقانون وتقليص الفوارق وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن المهمة هذه الشاحذة للهمم والحاسمة بالنسبة لمستقبل بلادنا تقتضي انخراط الأغلبية ومشاركة كافة القوى السياسية والاجتماعية وإسهام الكفاءات الوطنية.

كما تتطلب دولة عديدة الأركان مهيبة الجانب دولة قادرة على إحلال ثقة أكبر بين الإدارة والمواطنين دولة مرتكزة على إدارة تتمتع بالكفاءة والمصداقية وعلى عدالة لا خضوع لها سوى لسلطان القانون. كما تتطلب بالخصوص تمكين هيئاتنا المنتخبة من الاعتداد بمشروعية لا غبار عليها.

فبعد استعادة السلم والأمن وإطلاق برامج تنموية طموحة وبعد رفع حالة الطوارئ قررت استكمال المسعى هذا ببرنامج إصلاحات سياسية الغاية منه تعميق المسار الديمقراطي وتمكين المواطنين من مساهمة أوسع في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

إن دور مختلف المجالس المنتخبة دور حيوي سيتم تعزيزه من حيث أن المنتخبين هم الذين لهم الصلة المباشرة بالمواطنين وبالواقع المعيش.

أيتها المواطنين الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

استنادا مني إلى الدستور سأعتمد إلى استعمال الحق الذي يخولني إياه وأطلب من البرلمان إعادة صياغة جملة العدة التشريعية التي تقوم عليها قواعد الممارسة الديمقراطية وما هو مخول للمواطنين من حيث ممارسة اختيارهم بكل حرية.

وإدراكا مني للمسؤولية الواقعة على عاتقي واعتدادا مني بدعمكم ومراعاة للحفاظ على توازن السلطات سأعمل على إدخال تعديلات تشريعية ودستورية من أجل تعزيز الديمقراطية النيابية ببلادنا .

ستجرى مراجعة عميقة لقانون الانتخابات. ويجب لهذه المراجعة أن تستجيب لتطلع مواطنينا إلى ممارسة حقهم الانتخابي في أوفى الظروف ديمقراطية وشفافية لاختيار ممثليهم في المجالس المنتخبة.

إننا نطمح إلى الارتقاء بنظامنا الانتخابي إلى مصاف أحدث قواعد الديمقراطية النيابية المكرسة بنص الدستور حتى يعبر شعبنا بكل سيادة ووضوح عن صميم قناعاته.

لهذا الغرض سيتم إشراك كافة الأحزاب الممثلة منها وغير الممثلة في البرلمان واستشارتها من أجل صياغة النظام الانتخابي الجديد.

وعقب المصادقة على هذا القانون الانتخابي سيتم اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لتأمين ضمانات الشفافية والسلامة بما في ذلك المراقبة التي يتولاها ملاحظون دوليون للعمليات الانتخابية وذلك بالتشاور مع كافة الأحزاب المعتمدة.

ومن جهة مكملة سيتم إيداع قانون عضوي حول حالات التنافي مع العهدة البرلمانية وذلك طبقا للأحكام المنصوص عليها في الدستور.

فلأحزاب أن تنظم نفسها وتعزز صفوفها وتعبّر عن رأيها وتعمل في إطار الدستور والقانون حتى تقنع المواطنين وبالأخص الشباب منهم بوجاهة برامجها وفانديتها.

وسوف يتعزز هذا المسعى بمراجعة القانون المتعلق بالأحزاب السياسية من خلال مراجعة دور الأحزاب ووظيفتها وتنظيمها لجعلها تشارك مشاركة أنجع في مسار التجدد.

وسيتم تعجيل إيداع وإصدار القانون العضوي المتعلق بتمثيل النساء ضمن المجالس المنتخبة قبل الاستحقاقات الانتخابية القادمة.

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

في إطار لامركزية أوسع وأكثر نجاعة وحتى يصبح المواطنون طرفا في اتخاذ القرارات التي تخص حياتهم اليومية وبيئتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا بد من مضاعفة صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة وتمكينها من الوسائل البشرية والمادية اللازمة لممارسة اختصاصاتها. ولهذا الغاية ذاتها سنتم مراجعة قانون الولاية.

إن المسعى هذا سيشمل أيضا توسيع وتوضيح مجال الحركة الجمعوية وأهدافها ووسائل نشاطها وتنظيمها من أجل إعادة تأهيل مكانة الجمعيات في المجتمع بصفاتها فضاءات للتحكيم والوساطة بين المواطنين والسلطات العمومية

وريثما تتم المراجعة المزمعة للقانون الذي يسير نشاط الجمعيات أذعو منظمات الحركة الجمعوية إلى تكثيف المبادرات التي تخولها رسالتها من خلال الانخراط من الآن ضمن هذا المنظور.

كما ينبغي أن يصبح احترام حقوق الإنسان انشغالا دائما لدى مختلف الرابطات والجمعيات الوطنية المتكفلة بهذا الشأن . وسيتم تأمين كافة الظروف لتمكينها من إسماع صوتها وأداء مهامها بوجه أفضل. ويتعين على المؤسسات والإدارات المعنية أن تساهم في ذلك على أكمل وجه.

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

فمن أجل تتويج هذا الصرح المؤسساتي الرامي إلى تعزيز الديمقراطية يتعين إدخال التعديلات اللازمة على دستور البلاد. لقد سبق لي وأن أعربت مرارا على رغبتي في إخضاع الدستور للمراجعة وددت تأكيد قناعتني ورغبتي هاتين في عدة مناسبات . سيتم ذلك من خلال إنشاء لجنة دستورية تشارك فيها التيارات السياسية الفاعلة وخبراء في القانون الدستوري وستعرض علي اقتراحات أتولاها بالنظر قبل عرضها بما يتلاءم مع مقومات مجتمعنا على موافقة البرلمان أو عرضها لأقتراعكم عن طريق الاستفتاء.

أيها المواطنين الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

لا بد لي من تذكركم بأن أجهزة الإعلام الثقيلة المتمثلة في التلفزة والإذاعة هي كذلك صوت الجزائر المسموع في العالم . وذلك يلزمها الإسهام في ترسيخ الهوية والوحدة الوطنية وفي الآن ذاته تعميم الثقافة والترفيه . لكنها مطالبة فوق ذلك بالانفتاح على مختلف تيارات الفكر السياسي في كنف احترام القواعد الأخلاقية التي تحكم أي نقاش كان.

فمن أجل توسيع هذا الانفتاح على المواطنين وممثلهم المنتخبين ومختلف الأحزاب الحاضرة في الساحة الوطنية على حد سواء سيتم دعم الفضاء السمعي البصري العمومي بقنوات موضوعاتية متخصصة ومفتوحة لجميع الآراء المتعددة والمتنوعة. هذا وسيأتي قانون الإعلام بمعالم لمدونة أخلاقية ويتم التشريع الحالي على الخصوص برفع التجريم عن الجرح الصحفي.

أيها المواطنين الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

لا يفصلنا سوى عام واحد عن موعد الاستحقاقات الانتخابية الوطنية المقبلة . وهي فترة زمنية كافية للقيام بمراجعة الأسس القانونية لممارسة الديمقراطية والتعبير عن الإرادة الشعبية وتحسينها وتعزيزها بما يستجيب لآمالكم في تمثيل نوعي أوفى ضمن المجالس المنتخبة.

إنني أدعو كل مواطن وكل مواطنة منكم على اختلاف مشاربكم إلى تضافر وطني للجهود حتى تكون هذه السانحة الجديدة فرصة للتفتح على حياة سياسية تعددية تعكس نص الدستور وروحه بما سيتيح لكل واحد وواحدة المشاركة في تجدد الدولة الجزائرية ورفيها وتعزيز أركانها الدولة التي افتداها الكثير من الرجال والنساء بأرواحهم في سبيل الانعتاق من الهيمنة الاستعمارية والنهوض من وهدة الجهل والتخلف.

وبما أن الدولة مسؤولة عن سياسة التنمية وبسط النظام العام ونشر الأمن في ربوع الوطن فسأظل حريصا كل الحرص على تحقيق أهدافنا بالاعتماد على مساهمة المواطنين والارتكاز على المؤسسات الشرعية للدولة وفقا لأحكام الدستور وقوانين الجمهورية.

إنني أتوجه إلى كافة المواطنين والمواطنات راجيا منهم العون على النهوض ببلادنا وتحقيق طموحات شعبنا للتطور في كنف الحرية والسلم والتآزر فكلما كنا يدا واحدة جعلنا من بلدنا العزيز وطننا للنماء والعدل والإخاء.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

أشكركم على كرم الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.."

المصدر :النص الكامل لخطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 15أفريل 2011 <http://ar.wikisource.org/wiki>

قائمة المراجع

1/ الكتب باللغة العربية :

1. إبراهيم عبد الله المسلمي ، الإعلام الإقليمي (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، 2004).
2. محمد منير حجاب ، الإعلام و التنمية الشاملة ، ط₂(القاهرة : دار الفجر، 2000)
3. الدسوقي عبده إبراهيم ، التلفزيون و التنمية ، ط₁(الإسكندرية : دار الوفاء ، 2004).
4. محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي، ط₁ (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004).
5. المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي (الشارقة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2007).
6. هشام محمد محمد رضوان ، دراسة عن الاتصال التسويقي (فلسطين : كلية الدراسات العليا، 2010).
7. محمد شلبي ، مناهج البحث في العلوم السياسية ، ط₁(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2004).
8. المنظمة العربية ، البلديات و المحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة (القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009).
9. محمد منير حجاب وسحر محمد وهبي ، المداخل الأساسية للعلاقات العامة : المدخل الاتصالي ، ط₂ (القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 1995).
10. علي عجوة ، الإعلام وقضايا التنمية ، ط₁ (القاهرة : عالم الكتاب ، 2004).
11. محمد الصغير بعلي ، قانون الإدارة المحلية الجزائرية (عنابة : دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004).
12. عبد الحميد قرفي ، الإدارة الجزائرية : مقاربة سوسيولوجية ، ط₁ (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008).
13. محمد علي خلايلية ، الإدارة المحلية ، ط₁ (عمان : دار الثقافة ، 2009).

14. ناصر جابي ، تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر(الجزائر : تقرير الإدارة الرشيدة في التنمية العربية،2006) .
15. ناصر لباد ، القانون الإداري - التنظيم الإداري -(الجزائر: منشورات دحلب، 2001).
16. سليمان الطماوي ، "الوجيز في القانون الإداري" ، دراسة مقارنة (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1989).
17. غانم عبد الغني ، العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في الجزائر، (الجزائر: منشورات دحلب، 1984).
18. عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري (الجزائر: دار الريحانة، 2006).
19. عمار عوابدي ، دروس في القانون الإداري، ط3 (الجزائر: منشورات دحلب، 1990).
20. هواري شائلة ، وهران : تاريخ المدينة ، ط2(وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2007).
21. ألفريد ساليانس ، وهران الباهية : المذكرات الفرنسية الأندلسية لمدينة جزائرية(باريس: 2004).

2/ الكتب باللغة الأجنبية :

- 01 Mégard Dominique et Deljarri Bernard ,**la communication des collectivités locales**, (Paris: L'Extenso Editions, 2^e = ed. 2009.
- 02 Philipe Détrie , Catherine Bornoyez , **La Communication Interne aux service de management** , édition liaison, paris, 2001
- 03 Guy Lorant , **Les Collectivités Locales Face Aux Défis De La Communication** (Paris: L'Harmattan, 2005).
- 04 Loïc Blondiaux , **Le Nouvel Esprit de la Démocratie** Actualité de la démocratie participative, Seuil et la république des idées , 2008.
- 05 Jean-Luc Bœuf et Manuela Magnan , **Les Collectivités Territoriales et La Décentralisation**, 5^e édition , Paris: La Documentation Française , 2009.
- 06 Serge Velly , **Droit Administratif** , 2^eédition , (Paris).
- 07 Jean Soulas , **Oran : etude de géographie et d'histoire urbaines** 1939.
- 08 Association Oran Bel-Horizon , **histoire d'Oran : période arabo-islamique** , Octobre 2001.

3/ المذكرات الجامعية :

01. حياة قبايلي ، إستراتيجية الاتصال الداخلي، مذكرة ماجستير (الجزائر : جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2007).

02. محمد الأمين مزود زوقاغ ، سفيان ربوح ، إستراتيجية الاتصال والعلاقات العامة لدى المجلس الشعبي الولائي (ولاية وهران نموذجا)، مذكرة ليسانس (وهران: كلية الحضارة الإسلامية والعلوم الإنسانية ، 2010).

03. سليمان اعراج ، دور الجماعات المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر ما بين 2000 و2010 (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : إدارة الجماعات المحلية ، جامعة الجزائر : 2010 - 2011).

4/ الوثائق الحكومية حول الجماعات المحلية والمجتمع المدني :

01. دستور 1989، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، العدد (09 ، 01 - 03-1989).

02. قانون رقم 90 - 08 المتضمن قانون البلدية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، العدد 15 ، 07 أفريل 1990 .

03. قانون رقم 90 - 09 المتضمن قانون الولاية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، العدد 15 ، 7 أفريل 1990 .

04. قانون رقم 09 - 31 ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات .

5/ المنتديات واللقاءات العلمية:

01. عبد النور ناجي ، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة (الجزائر: جامعة عنابة) مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع و تحديات خلال يومي : 16 - 17 ديسمبر 2008 .

02. أحمد بن عيسى ، الرقابة الشعبية ودورها في تسيير الجماعات المحلية بالجزائر في ظل الحكم الراشد) جامعة باتنة (13- 12- 2010).

03. موسى رحمانى، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية و أفاق التنمية المحلية ، (جامعة محمد خيضر، بسكرة ،09 ابريل 2011). مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول : تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية .

04. الهام صفرة ،فندوشي ربيعة، مداخلة تحت عنوان : الاتصال التنموي بالجزائر الأسس،الوظائف،الاستراتيجيات (جامعة المدية : معهد الآداب واللغات ، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2006).

6/المقابلات :

01. مقابلة مع والي ولاية وهران " عبد المالك بوضياف " بمقر ولاية وهران ، حول الاستراتيجية الاتصالية المتبعة في الولاية ،يوم الخميس 24 مارس 2011 .

02. مقابلة مع السيدة "بن شنافي هبة "، مسؤولة عن خلية الاستماع بمقر الولاية، حول كيفية ودور الخلية في الاتصال مع المواطن (ولاية وهران في : 6- 07 - 2011).

03. مقابلة مع السيد "زقاي محمد " مسؤول في مصلحة الموظفين بمقر ولاية وهران ،حول طبيعة الاتصال الداخلي السائد، يوم: 17 جويلية 2011.

04. مقابلة مع السيدة :شرايطي أم كلثوم ، "مسؤولة خلية الاتصال في المجلس الشعبي الولائي بمقر ولاية وهران، حول اتصال المجلس مع المواطنين والآليات المستخدمة في ذلك"، يوم : 26/07/2011.

05. مقابلة مع السيدة درقاوي كريمة ، مسؤولة خلية الاتصال على مستوى الولاية ، حول كيفية عمل الخلية ودورها ، يوم : 03/07/2011.

06. مقابلة مع السيد : سدار أحمد ، مسؤول عن خلية الاتصال بمقر الولاية ، حول كيفية عمل المصلحة والجمعيات في الولاية (مقر ولاية وهران: يوم : 18/07/2011).

07. مقابلة مع صحفية بجريدة الوطني : ح.نصيرة ،حول علاقة الصحافة بولاية وهران، يوم 4- 07- 2011 بمقر الولاية.

7 / المواقع الإلكترونية :

01 Liberet, La communication sensible: www.communicationsensible.com, consulté le :20/05/2011.

02 ESA, Nation Unies, article : World Urbanization Prospects:The 2007 Revision Population Database, 2007 , <http://esa.un.org/unup/p2k0data.asp>

03 1 November 54.com histoire de l'Algérie.

04 قناة الجزائر التلفزيونية ، " باباس : القادة في الجزائر انعزلوا عن الناس ومخاوف من غضب شعبي " 28ديسمبر 2011 [http:// reuters.com/article/topNews/idaracae7BROIP2011122..](http://reuters.com/article/topNews/idaracae7BROIP2011122..)

05 عبد الرحمن أبو الرومي ، إقرار قانون الجمعيات بالجزائر والمعارضة تنتقده بشدة ، 14ديسمبر 2011 ، IslamOnline.com .